

التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي
في
"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"
دراسة في المبادئ، والأصول، والمنهج



دراسة
أ. محمد عدنان جبارين
تقديم
أ. د. فيصل إبراهيم صفا



Modern Book's World

Mohammad Jabareen

At-Tahlil An-Nahwi Enda Al-Imam Ash-Shatebi

الباحث في سطور

هو محمد عدنان محمد مصطفى بركات (جبارين)، ولد في مدينة أم الفحم إحدى مدن المثلث الكبرى في فلسطين 48. درس في مدارسها ثم تخصص في هندسة الإلكترونيكا والكهرباء واكمل تعليمه الجامعي في هذا التخصص. إلا أن شغفه باللغة العربية جعله يسافر إلى المملكة الأردنية الهاشمية ليدرسها هناك: فأنهى اللقبين: الأول والثاني بامتياز.

بعد كاتب هذه الدراسة من الباحثين الناشطين في كتابة البحوث اللغوية والنحوية: ومن أبرزها: منهج الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، والتحليل النحوي: المصطلح والمفهوم، والتناوب في حروف الجر: والفكر التداولي عند الأستريادي: شرح كافية ابن الحاجب أمودجا، والأصول النحوية وأثرها في "الكتاب"، وهمزة الوصل وحقيقتها.

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات النحوية التطبيقية البارزة: لأنّ الباحث قد غاص في ما تضمّنه شرح الإمام الشاطبي من مبادئ في التحليل النحوي وأصول، ومن طرائق تناول بها تحليل بعض من جوانب اهتمامه في هذا الشرح.

لا شك في أنّ هذا الكتاب يُنبّه على شرح لألفية ابن مالك يميّز كثيراً عن شروحها الأخرى المتعدّدة. ويدعو الباحثين إلى الوقوف عند عالم من علماء أصول الفقه يلج باب الدرس النحوي: ليقدم ملاحظ ونظرات ذات قيمة في دراسة اللغة من وجهة نظر تداوليّة تواصلية، ولا غرو: فعلماء الأصول شديدي الاهتمام بما يوصل الكلام إلى مراد صاحب الكلام، وهم معنيون بالدلالات المستند في إبرازها - أولاً قبل كل شيء - إلى السياقات اللغوية المقالية.

هاتف: ٠٥٢٠ ٧٧٦٠٥٢٠
فاكس: ٠٥٢٠ ٧٧٦٠٥٢٠
Halawa
Printing Press
مطبعة حلوة



7 89957 1704612

جداروا الكتاب المالمى للنشر والتوزيع
الأردن - الصبدلوا محال عابرة قهوة الخدس



Modern Book's World

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
للقون، ٠٠٩١٢ ١٢٧١٢٧٢ - غلوي، ٠٩١٢ ٥١٤١٣١٢
فاكس، ٠٠٩١٢ ١٢٧١٢٧٢ - صندوق البريد، (٢١٩٩)
البريد الإلكتروني، (٢١١١٠)
almalkotob@yahoo.com
almalkotob@hotmail.com
almalkotob@gmail.com
www.almalkotob.com

دراسة: أ. محمد عدنان جبارين

والتحليل النقدي عند الإمام الشافعي في "المنازل الشافعية في شرح خلاصة التافية"
دراسة في المقارنات والأصول والمنهج

٥٧١
V

٤٥٧١

التحليل النحويّ عند الإمام الشاطبيّ

في

"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"

دراسة في المبادئ، والأصول، والمنهج

محمد عدنان جبارين

تقديم

أ.د فيصل إبراهيم صفا

عالم الكتب الحديث

Modern Books World

إربد - الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/8/3045)

415

جبارين، محمد عدنان

التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية:
دراسة في المبادئ، والأصول / محمد عدنان جبارين. - إربد: عالم الكتب الحديث، 2010.
() ص

ر. إ.: (2010/8/3045)

الواصفات: / قواعد اللغة // اللغة العربية //

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-461-2

Copyright ©

All rights reserved



عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (00962 - 27272272) خلوي: 079 / 5264363 فاكس: 00962 - 27269909

صندوق البريد: (3469) الرمز البريدي: (21110)

almalkotob@yahoo.com

البريد الإلكتروني

almalkotob@hotmail.com

almalkotob@gmail.com

www.almalkotob.com

الموقع الإلكتروني:

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - عمان - تلفون: 079 / 5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير - بناية بزي - هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

إهداء

إلى مَنْ رَبَّتني صغيراً، وألهمتني كبيراً، وأعطتني كثيراً
إلى نبع الحنان، ونهر العطاء، ومثال الإرادة والتضحية
أمي

إلى مَنْ زرع في قلبي حبّ العلم، ورعاه حتى استوى على
سوقه، وإلى من جعل العربية أساساً متيناً في حياتي لا
يتزعزع أبداً
أبي

إلى من وقفت بجواري، وسهرت معي الليالي، وقاسمتني
الحياة: حلوها ومرّها
زوجتي

إلى محبّي اللغة العربية لساناً فصيحاً، وفكراً نيراً
القريبين من فؤادي

محمد جبارين

شكر وتقدير

يقول الله عزَّ وجلَّ: (لَّيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) [إبراهيم: 7]؛
فأشكر الله عز وجل أولاً وآخرأً، وأحمده سبحانه وتعالى
على عظيم منته، وكريم فضله الذي وفَّقني لإتمام هذا
العمل، فله الحمد في الأولى والآخرة.
ويقول النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم: "لا يشكر الله من لا
يشكر الناس"، فمن منطلق هذا الحديث النبويّ الشريف
أتقدّم بالشكر والاعتراف بالجميل إلى أعيان شيوخ
الفضلاء الذين لازمتهم فانتفعت بهم، ولا أزال أفعل:
الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا، والأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتية، والأستاذ الدكتور علي توفيق
الحمد، والأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد، والدكتور
عبد الحميد محمد الأقطش، والدكتور عمر يوسف
عكاشة، والدكتور أحمد أبو دلو، وفقهم الله وأدام
علاءهم، ما على الأرض أوجب حقاً عليّ منهم.

وكذلك أشكر كل من قدّم للباحث يد العون والمساعدة.

فهرس المحتويات

المحتوى	الموضع
إهداء	أ
شكر وتقدير	ت
فهرس المحتويات	ج
تقديم	1
المقدمة	3
التمهيد : حياة الإمام الشاطبي وأثاره	9
1- حياة الإمام الشاطبي العامة	11
أ- نسبه وكنيته	11
ب- مولده	11
ت- نشأته	13
ث- وفاته	17
2- حياة الإمام الشاطبي العلمية	17
أ- مكانته العلمية	17
ب- شيوخه	20
ت- مؤلفاته	25
الفصل الأول : مبادئ التحليل النحوي	31
1- التحليل النحوي: المصطلح والمفهوم	33
2- معايير التحليل النحوي:	40

المحتوى	الموضع
أ- معرفة المعنى	40
ب- معرفة النحو العربي وقواعده	46
ت- معرفة علم البلاغة	55
ث- معرفة علم العروض	57
ج- معرفة علوم القرآن والدين	62
3- مجالات التحليل النحوي	66
أ- الأسماء	66
ب- الأفعال	76
ت- الأدوات	80
ث- الجمل	83
الفصل الثاني : أصول التناول في التحليل النحوي	87
أولاً: أدلة التحليل النحوي وقرائنه.	89
1- الأدلة والقرائن: لغة واصطلاحاً.	89
2- الأدلة، والقرائن عند الإمام الشاطبي	93
3- الأدلة والقرائن: اللفظية والمعنوية	97
أ- الأدلة والقرائن اللفظية	97
ب- الأدلة والقرائن المعنوية	100
ثانياً: أركان صناعة التحليل النحوي.	105
1- السماع	105
2- القياس	107
3- الإجماع	109

المحتوى	الموضع
ثالثاً: الاستشهاد وأنواعه	111
1- الاستشهاد: لغة واصطلاحاً	111
2- أنواع الاستشهاد	112
أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته	113
ب- الاستشهاد بالأحاديث النبوية	117
ت- الاستشهاد بكلام العرب	125
الفصل الثالث: منهج التناول في التحليل النحوي	135
1- الاهتمام بالمعنى	137
2- الاهتمام بالجانب النحوي	144
أ- الاهتمام بالجانب الإعرابي	144
ب- الاهتمام بالجانب الصرفي	151
3- الاهتمام باللهجات	156
4- الاهتمام بأساليب متنوعة في التحليل النحوي	157
أ- أسلوب التفصيل	158
ب- أسلوب التعليل	161
ت- أسلوب السؤال والجواب	167
5- الاهتمام بسمة التوسّع والاستطراد	170
الخاتمة	173
جريدة المراجع	179

تقديم

بقلم : أ.د. فيصل إبراهيم صفا

كان محمد عدنان جبارين سباقاً في الكتابة عن شرح خلاصة الكافية" المُسمّى "المقاصد الشافية"؛ من حيث منهج الإمام الشاطبي في التحليل النحوي المتبع في شرحه المشار إليه.

وكانت كتابته في هذا الصدد مُضمّنة في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو، ومن شأن هذه الرسالة أن تُحدّم بما يمكن إيرادها فيها انطلاقاً من مبدأ الاختصار - من جانب -، واستناداً إلى أن موضوع رسالة لنيل هذه الدرجة ينبغي أن يكون صغيراً يتناسب وعدد الساعات المعتمدة المخصّصة لها.

من هنا، وجدتُ محمداً يشحذ الهمة لدراسة مستفيضة في هذا الشرح تبرز المبادئ والأصول التي اتبعها الإمام الشاطبي في التحليل النحوي وهو بصدد شرح ألفية ابن مالك؛ وتبرز كذلك، منهج الإمام فيه.

كانت لجنة مناقشة هذه الرسالة؛ المدفوعة الآن للنشر قد اقترحت تعديل عنوان الرسالة: "التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك" إلى: "منهج الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية".

لم يكن محمد راضياً عن هذا الاقتراح؛ غير أنه رَضَخَ أمام إصرار بعض أعضاء اللجنة، وها نحن نجده الآن يُثبتُ - وهو بصدد نشر رسالته

– العنوان الذي كان مقتنعاً بمناسبته لموضوع عمله في تلك الرسالة، وهو بيان آلية التحليل النحويّ عند الإمام الشاطبيّ، وتوضيح منهجه في هذا التحليل، حسب، لا بيان منهجه في الشرح بعامة.

تُعَدّ هذه الدراسة من الدراسات النحويّة التطبيقية البارزة؛ لأنّ الباحث قد غاص في ما تضمّنته شرح الإمام الشاطبيّ من مبادئ في التحليل النحويّ وأصول، ومن طرائق تناول بها تحليل بعض من جوانب اهتمامه في هذا الشرح.

لقد التفتَ محمد بعمق إلى ما يميّز به الإمام الشاطبيّ من طريقة في الشرح ومن ملاحظ لا يقع على مثلها إلا ذو نظر ودرس عميقين؛ كالشاطبيّ.

لا شك في أنّ هذا الكتاب يُنبّه على شرح لألفية ابن مالك يميّز كثيراً عن شروحها الأخرى المتعدّدة، ويدعو الباحثين إلى الوقوف عند عالم من علماء أصول الفقه يلج باب الدرس النحويّ؛ ليقدم ملاحظ ونظرات ذات قيمة في دراسة اللغة من وجهة نظر تداوليّة تواصلية، ولا غرو؛ فعلماء الأصول شديدي الاهتمام بما يوصل الكلام إلى مراد صاحب الكلام، وهم معنيون بالدلالات المستند في ابرازها – أولاً قبل كل شيء – إلى السياقات اللغوية المقالية.

أ.د. فيصل إبراهيم صفا

المُقدِّمة

يُعَدُّ موضوع التحليل النحويّ من الموضوعات المهمّة في الدرس النحويّ: النظري والتطبيقي؛ وعلى الرغم من ذلك؛ لم يلقَ العناية التي يستحقها من علماء النحو ودارسيه؛ إذ ركّزوا في دراساتهم على الجوانب النظرية لعلم النحو؛ أمّا التحليل فأتخذوه عاملاً مساعداً لهم في دراساتهم تلك؛ دون أن يولوه - غالباً - أيّ أهمية؛ فلم يدرسوه دراسة تبرز قيمته أو تبحث فيه للوصول إلى معرفة الأسس والقواعد المرتبطة به.

ويحاول الباحث في دراسته هذه أن يُلقي بالضوء على الطريقة التي كان علماء السلف من النحاة يعالجون بها النصوص المختلفة مِنْ وجهةٍ نحويّة؛ من أجل كشف نتائج التحليل الذي كانوا يقدمونه بمراعاة قواعد علم النحو ومعطياته، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية أو التلميح لبعض أسسها جاءت هذه الدراسة؛ وعياً من صاحبها أنّ البحث في الدرس القديم والتعمّق فيه هو الأساس الصحيح لتأصيل الدرس العربي، ولا يتأتّى ذلك إلّا بتتبّع مستمر وقراءات عميقة فيما خلفه أسلافنا؛ لكنّه أمر يصعب تحقيقه في دراسة واحدة، وبالرغم من ذلك فإنّ هذا الأمر لم يكن ليثني عزم الباحث عن متابعة دراسته؛ فاختار تقليص حدودها؛ فتمركزت حول علم من أعلام العربية هو الإمام الشاطبي، وكانت رؤية الباحث مُركّزة زاوية النظر على الأبعاد التحليلية تنظيراً وتطبيقاً في سبيل تحديد هذه الدراسة وتوجيهها التوجيه الصحيح، وقد استقرّت على العنوان الآتي: التحليل النحويّ عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية: دراسة في المبادئ، والأصول،

والمنهج؛ ويذكر الباحث أنه قد اعتكف وقتاً طويلاً في قراءة هذا الشرح الذي ظنّه أول الأمر سهلاً ميسوراً؛ فاحتاج منه إلى قراءة أولى ثمّ قراءات أخرى متعدّدة.

ويذكر أنّه قد سبقت هذه الدراسة محاولات ودراسات؛ انصبّ أغلبها في الجانب النظري للتحليل النحوي؛ قديماً وحديثاً، فأما قديماً فبرز ابن هشام الأنصاري الذي لمس الجانب الإعرابي للموضوع؛ فوضّحه في سياق حديثه عن كيفية الإعراب؛ في الباب السابع من كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وقد تحدّث، كذلك، عن الأدلة والقرائن في مواضع مختلفة من كتابه المذكور، والشيخ خالد الأزهري في كتابه: "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، وجلال الدين السيوطي في كتابه: "الإتقان في علوم القرآن". وأما حديثاً فبرز محمد الأنطاكي؛ إذ تحدّث عن شروط الإعراب في كتابه: "المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها"، وأما أبرز الدراسات الحديثة التي تناولت التحليل النحويّ مصطلحاً ومفهوماً؛ فمنها: التحليل النحويّ: أصوله وأدلتها، وجذور التحليل النحويّ في المدرسة القرآنيّة القدّميّة؛ للدكتور فخر الدين قباوة، والتحليل النحويّ للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجريّ؛ للدكتورة زهرة عبد الرحمن، والتحليل النحويّ وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب؛ للزايدي بودرامة.

ويلاحظ أنّ كل دراسة جديدة في موضوع التحليل النحوي؛ مما ذكر؛ تضيف إلى سابقتها المزيد من النقاط المهمة، وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات إلّا أنّها قليلة العدد؛ إذا ما قورنت بدراسات الموضوعات

الأخرى المرتبطة بالنحو العربي؛ ولذا فلنّ موضوع التحليل النحوي بحاجة إلى دراسات أخرى؛ وبشكل خاص في الجانب التطبيقي منها. أمّا الدراسة الحالية؛ فيختار الباحث نقطة انطلاقه فيها شرح ألفية ابن مالك للإمام الشاطبي، والموسوم بـ: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، ويذكر الباحث من بين الدوافع المهمة لاختيار هذا الشرح عند الإمام الشاطبي، دون غيره؛ إبراز الجانب النحوي عنده وإظهار قدرته الفذة في مناقشة المسائل النحوية، وتوجيهها توجيهاً يتماشى وأسس النحو ومقاصده؛ أضف إلى ذلك أنّ هذا الشرح قليل التداول بين أوساط الدارسين لعدم توافره في جميع المكتبات إمّا لحداثة تحقيقه (2007م) أو لعدد أجزائه؛ إضافة إلى عدد صفحات الجزء الواحد منه؛ فكان تقديم دراسة حوله؛ تنبيهاً لأهميته ومكانته بين كتب النحو بعامة، وبين كتب شروح الألفية بخاصة؛ فهو لا يقل أهمية عنها إن لم يكن في مقدمتها. ويعتمد الباحث في معالجته لمادة دراسته هذه المنهج الوصفيّ التحليلي بشكل أساسي؛ إذ يسعى إلى تقديم صورة واضحة عن سمات العملية التحليلية عند نحّاتنا المتقدّمين؛ ملخّصة في شخص الإمام الشاطبي، ولا يتأتّى ذلك إلّا بتتبّع الظاهرة وحصرها، ومراقبة حركة جزئياتها مطبّقة من شرحه على ألفية ابن مالك، وهذا ما يوفره المنهج الوصفيّ.

وتشتمل هذه الدراسة على تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أمّا التمهيد؛ فقد تمحورَ حول الإمام الشاطبي: حياته وآثاره؛ إذ قسّمه الباحث إلى قسمين؛ تحدّث في القسم الأول منه عن حياة الإمام الشاطبي العامة، وتحدّث في القسم الثاني عن حياته العلمية.

وأما الفصل الأول؛ فتحدّث فيه عن مبادئ التحليل النحوي؛ شارحاً مصطلح التحليل النحوي ومفهومه، ومبيّناً معايير هذا التحليل، وموضّحاً مجالاته.

وأما الفصل الثاني؛ فعنونه بـ: "أصول التناول في التحليل النحوي"؛ وتحدّث فيه عن أدلة التحليل النحوي وقرائنه؛ ثمّ عرّض لأركان صناعة التحليل النحوي؛ إضافة إلى موضوع الاستشهاد وأنواعه.

وأما الفصل الثالث؛ فوسّمه الباحث بـ: "منهج التناول في التحليل النحوي"؛ وتحدّث فيه عن أبرز مكونات هذا المنهج؛ مثل: اهتمام الإمام الشاطبي بالمعنى، واهتمامه باللهجات، واهتمامه بأساليب متنوعة في التحليل النحوي؛ كالتفصيل والتعليل؛ مقدّماً نماذج تطبيقية، وأمثلة عديدة من واقع شرح الإمام؛ بهدف التوضيح.

وأما الخاتمة؛ فقد بيّن فيها الباحث أهم النقاط البارزة في دراسته؛ إضافة إلى عدد من النتائج التي توصّل إليها وعدد من التوصيات التي أوصى بها، ومن أهم النقاط التي شملتها الدراسة أنّ مدلول التحليل صار يفهم تبعاً لما يضاف إليه؛ كتحويل الجملة وتحليل الدم، أو ما يوصفُ به؛ كالتحليل النحوي، أو التحليل الاجتماعي، أو التحليل الرياضي، أو التحليل النفسي، ولكلّ خصائصه وآلياته؛ إلّا أنّها تتفق والدلالة المركزية التي تعني العودة بشيء مركب إلى أجزاء بسيطة.

وأما المصادر والمراجع فقد كانت متنوعة ما بين القديمة والحديثة، وقد شملت كتب النحو، واللغة، والتراجم، وعلوم القرآن والتفسير، وغيرها.

ولا يقول الباحث في دراسته هذه أنه قد وَفَّى بالمراد، ولكنّه قد بذل جهداً على قدر طاقته لعلّه يوافق الصواب، ويهتدي إلى الرشاد؛ فإن أصابه فذاك بفضل الله وكرمه، وهو ما أراده ورجاه، وإلاّ فما هو إلّا إنسان شأنه الخطأ والنسيان؛ وكلّما ينجو باحث من الهفوات والعثرات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

محمد عدنان جبارين

أم الفحم 2008/8/20م

التمهيد

حياة الإمام الشاطبي وآثاره

يشتمل التمهيد على مبحثين؛ هما:

1- حياة الإمام الشاطبي العامة:

أ. نسبه وكنيته.

ب. مولده.

ت. نشأته.

ث. وفاته.

2- حياة الإمام الشاطبي العلميّة:

أ. مكانته العلميّة.

ب. شيوخه.

ت. مؤلفاته.

التمهيد

حياة الإمام الشاطبي وآثاره

ليس من وكّد البحث أن يدخلَ في مسرد التفاصيل عن حياة الإمام الشاطبيّ وآثاره؛ بل هو يتوقف عند مبحثين؛ الأول: حياة الإمام الشاطبيّ العامة، والثاني: حياته العلميّة.

1- حياة الإمام الشاطبيّ العامة؛

أ- نسبه وكنيته:

الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى ابن أحمد بن علي اللخمي نسباً، والغرناطي مولداً، والمالكي مذهباً⁽¹⁾.

ب- مولده:

ولد الإمام الشاطبيّ في ظلّ مملكة غرناطة، أمّا سنة الولادة فمجهولة، ولم يعثر الباحث في عدد من كتب التراجم التي تناولت ترجمة

(1) انظر، على سبيل المثال لا الحصر: الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى (790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 2007 م، 1/1. والزركلي؛ خير الدين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986 م، 222/3. وكحالة؛ عمر رضا، معجم المؤلفين (تراجم مصنفّي الكتب العربيّة)، مكتبة المثنى؛ ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، 118/1-119. والجابري؛ بسام عبد الوهاب، معجم الأعلام (معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، الجفّان والجابري للطباعة والنشر، قبرص، ط1، 1987 م، ص24.

الإمام الشاطبي على ما يشير إلى سنة ولادته؛ حتى التُّبْكُتِيَّ (1036هـ) الذي كان ممن أطنبوا في ترجمته نصّ على أنّه لم يقف على ذلك؛ إذ قال: "ولم أقف على مولده"⁽¹⁾، وكذلك فعل تلميذ الإمام الشاطبي أبو عبد الله المجاري (862هـ)؛ إذ لم يذكر تاريخ مولده حين ترجم له⁽²⁾، وقد وجد الباحث عدداً من الإشارات والترجيحات عند بعض المحدثين تشير إلى تاريخ مولده، ومن ذلك: ما أشار إليه بكر ابن عبد الله في تقديم كتاب الموافقات؛ إذ حدّد سنة 730هـ تاريخاً لمولد الإمام الشاطبي⁽³⁾، لكنّ هذه المعلومة غير موثقة. أمّا محمد أبو الأجفان فقدّر سنة الولادة بـ 720هـ استنتاجاً من تاريخ أسبق شيوخ الإمام الشاطبي وفاة وهو الشيخ أبو جعفر أحمد بن الزيات المتوفى سنة 728هـ، وهي السنة التي يكون فيها الإمام الشاطبي يافعاً⁽⁴⁾، وأمّا مجدي محمد عاشور؛ فقال: "والراجع بعد التتبع والاستقراء أنّ مولد الشاطبي كان ما بين سنتي 720هـ و730هـ، ودليل ذلك أنّه كان صديقاً نداءً للشاعر الفقيه الوزير ابن زمرك الذي ولد سنة 733هـ (توفي سنة 797هـ وقيل 793هـ)، كما أنّ الشاطبي أورد أكثر إفاداته وإنشاداته في كتابه: "الإفادات والإنشادات" بتواريخ معظمها بعد

(1) انظر: التُّبْكُتِيَّ؛ أحمد بابا (1036هـ)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م، 37/1.

(2) انظر: المجاري؛ محمد (862هـ)، برنامج المجاري، تح: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، الصفحات: 95؛ 96؛ 114.

(3) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، دار ابن عفان، الخبر - العنبرية (المملكة العربية السعودية)، ط1، 1997م، مج: 1، ص: د.

(4) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الفتاوى، تح: محمد أبو الأجفان، مطبعة الكواكب، تونس، ط2، 1985م، ص 32.

سنة 750هـ، وباعتبار أنه كان ساعته في سن التحصيل والطلب، يرجح أنه قد وُلد أثناء المدة التي أشرت إليها⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن الإشارات والترجيحات السابقة التي أشارت إلى سنة ولادة الإمام الشاطبي لا تستند إلى أدلة متينة، ولذا فلنّ تاريخ مولده يبقى مجهولاً ما لم يؤت ببراہين وأدلة قاطعة.

ت- نشأته:

نشأ الإمام الشاطبي في مملكة غرناطة التي حفلت بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء، وقد بلغت الحياة الفكرية فيها رشدًا وذروتها، ورُبّما من أجل ذلك فضّل الإمام الشاطبي البقاء في هذا الجوّ العلميّ الناضج، ولم يَقم بالرحلة خارج بلده بل لازم غرناطة إلى أن توفي فيها.

وقد حظيت مملكة غرناطة بمؤسستين علميتين عظيمتين؛ أولاهما: الجامع الأعظم بِالْمَرْيَةِ⁽²⁾، الذي كان محطة عبادة وعلم تنتظم فيه حلقات الدروس، ويقصده جمع كبير من الطلبة التابعين، وقد حظي

(1) انظر: عاشور، مجدي محمد، الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 2002 م، ص 28.

(2) المَرْيَة: واحدة من الولايات الكبيرة في مملكة غرناطة، فقد كانت تشتمل على ثلاث ولايات؛ هي: ولاية غرناطة، وولاية المَرْيَة، وولاية مَالْقَة، وكل منها تضم مدناً وقرى وقلاعاً. انظر: الحموي؛ ياقوت بن عبد الله (626 هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، 1979 م، 5/ 43؛ 119 - 120. وابن الخطيب؛ لسان الدين محمد بن عبد الله (776 هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، الشركة المصرية للطباعة والنشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973 م، 1/ 93-97. والحجّي؛ عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي، دار القلم، دمشق، ط3، 1987 م، ص 518.

هذا الجامع بزمرة من المُدرّسين المشهورين في ذلك العصر؛ منهم: أبو بكر أحمد ابن جُزي (785هـ) شيخ الإمام الشاطبي، وقد تُصدّر للإقراء فيه أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن خاتمة (770هـ)⁽¹⁾.

وثانيتهما: المدرسة النصرية⁽²⁾ التي أنشأها السلطان أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن فرج ابن إسماعيل المعروف بـ"يوسف الأول" في منتصف القرن الثامن الهجري، وقد استمرت هذه المدرسة ببث العلم والمعرفة إلى آخر عهد المسلمين بالأندلس، وكان من أشهر المُدرّسين فيها أبو سعيد فرج ابن لب (782هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن فتوح العقيلي (867هـ)⁽³⁾.

وقد نُقِشت على أحد جدرانها قصيدة لسان الدين ابن الخطيب (776هـ) التي مطلعها⁽⁴⁾:

ألا هَكَذَا تُبْنَى الْمَدَارِسُ لِلْعِلْمِ وَتَبْقَى عُهْدُ الْمَجْدِ ثَابِتَةً الرُّسْمِ

(1) انظر: المُجاري، برنامج المُجاري، الصفحات: 18؛ 20؛ 27؛ 40؛ 105؛ 106؛ 119. والتُّبْكِي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، 98/1.

(2) سميت المدرسة النصرية نسبة إلى ملوك بني نصر، ودولة بني نصر أسسها أول ملوكهم الغالب بأمر الله أبو عبد الله محمد بن يوسف ابن محمد الخزرجي الأنصاري المعروف بابن الأحمر. انظر في ذلك: ابن الخطيب؛ لسان الدين، اللوحة البدرية في الدولة النصرية، تح: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، 1926 م، الصفحات: 21 - 23. وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 119/1. والمُجاري، برنامج المُجاري، الصفحات: 9؛ 10؛ 11؛ 27.

(3) انظر: ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 1/ 508 - 509. والمُجاري، برنامج المُجاري، الصفحات: 18؛ 27؛ 119. والتُّبْكِي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، 4/2.

(4) انظر: المُقْرِي؛ أحمد بن محمد (1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968 م، 6/ 482.

وإلى جانب هاتين المؤسستين وجدت، كذلك، بيوت العلماء التي كانت تعقد فيها مجالس العلم، وكان لهذا الجو العلمي الأثر الكبير الذي ساعد في تكوين شخصية الإمام الشاطبي العلمية والدينية؛ إذ اجتمع له أخذ المعارف العقلية والنقلية من خيرة العلماء ذوي الشهرة الذائعة والأثر الهام في الثقافة العربية؛ فقد أقبل الإمام الشاطبي على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، ولم يكتف بعلم دون علم؛ بل أخذ في تعاظم شتى العلوم معقولها ومنقولها؛ مبتغياً بذلك الوقوف على مقاصد الشريعة وأسرارها، وفي ذلك قال: لَمْ أَزَلْ مِنْذُ فَتَيْحَ لِلْفَهْمِ عَقْلِي، وَوَجْهَ شَطَرِ الْعِلْمِ طَلْبِي، أَنْظَرُ فِي عَقْلِيَّاتِهِ وَشَرْعِيَّاتِهِ، وَأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، لَمْ أَقْتَصِرْ مِنْهُ عَلَى عِلْمٍ دُونَ عِلْمٍ، وَلَا أَفَرَدْتُ عَنْ أَنْوَاعِهِ نَوْعاً دُونَ آخَرَ، حَسْبَمَا اقْتَضَاهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، وَأَعْطَتْهُ الْمُنَّةُ الْمَخْلُوقَةُ فِي أَصْلِ فِطْرَتِي؛ بَلْ خَضْتُ فِي لُجَجِهِ خَوْضَ الْحَسَنِ لِلْسَبَاحَةِ، وَأَقْدَمْتُ فِي مِيَادِينِهِ إِقْدَامَ الْجَرِيِّ حَتَّى كَدْتُ أَتْلِفُ فِي بَعْضِ أَعْمَاقِهِ، أَوْ أَنْقَطَعُ فِي رَفَقَتِي الَّتِي بِالْأَنْسِ بِهَا تَجَاسَرْتُ عَلَى مَا قَدَّرَ لِي، غَائِباً عَنْ مَقَالِ الْقَائِلِ وَعَدْلِ الْعَاذِلِ، وَمُغْرَضاً عَنْ صَدِّ الصَّادِّ وَلُومِ اللَّائِمِ؛ إِلَى أَنْ مَنَّ عَلَيَّ الرَّبُّ الْكَرِيمُ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ؛ فَشَرَحَ لِي مِنْ مَعَانِي الشَّرِيعَةِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَسَابِي، وَأَلْقَى فِي نَفْسِي الْقَاصِرَةِ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَسَنَةَ نَبِيِّهِ لَمْ يَتْرُكَا فِي سَبِيلِ الْهَدَايَةِ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ، وَلَا أَبْقِيَا لِغَيْرِهِمَا مَجَالاً يُعْتَدُّ فِيهِ...⁽¹⁾.

(1) انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1996م، 17/1.

وَقَدْ آلَى الشَّاطِطِيُّ عَلَى نَفْسِهِ الْإِخْلَافَ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ؛ فَأَخَذَ
يُحَارِبُ كُلَّ دَخِيلٍ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ، وَيَقَاوِمُ أَهْلَ الْبِدْعِ فَكَانَتْ نَتِيجَةُ ذَلِكَ
مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «فَقَامَتْ عَلَيَّ الْقِيَامَةُ، وَتَوَاتَرَتْ عَلَيَّ الْمَلَامَةُ، وَفُوقَ إِلَيَّ
الْعِتَابُ سَهَامُهُ، وَتُسَبِّتُ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ، وَأُنْزِلَتْ مِنْزِلَةُ أَهْلِ الْغِبَاوَةِ
وَالْجَهَالَةِ...»⁽¹⁾.

ولما وجد الإمام الشاطبي اتهامات العامة والخاصة من ذوي
الأهواء، له قد كثرت، لم يزهده ذلك إلا ثباتاً؛ فلم يتعرض لذم أولئك
المبتدعين؛ بل تعامل معهم معاملة العالم الواعي امتثالاً لأمر الله عزَّ
وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمْ
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125].

إن انتشار البدع وظهور المبتدعين في زمن الإمام الشاطبي جعله
يكتب كتابه "الاعتصام" الذي تحدّث فيه عن تلك البدع وما يرتبط بها من
زيغ المنحرفين عن نهج كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
بشكل مفصّل؛ حتى إنّه قال متألماً⁽²⁾:

بليت، يا قوم، والبلوى مُنَوَّعةٌ	بما أداريه حتّى كاذ يُرذيني
دفع المضرة، لا جلباً لمصلحة	فحسبي الله في عقلي وفي ديني

(1) انظر: الشاطبي، الاعتصام، 19/1.

(2) انظر: التُّبْكِيُّ، نيل الابتهاج، 35/1.

وقد بث الإمام الشاطبي ما يؤمن به، وكشف عما ينكره في مجالس علمه التي كان يدرّس فيها طلبته؛ إضافة إلى مصنّفاته التي ذكر فيها ذلك.

ث- وفاته:

توفي الإمام الشاطبي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة سبعمئة وتسعين هجرية (790هـ)؛ في عهد السلطان محمد بن يوسف بن إسماعيل⁽¹⁾.

2- حياة الإمام الشاطبي العلميّة:

أ- مكانته العلمية:

كان الإمام الشاطبي من العلماء الذين برعوا في شتى العلوم؛ إذ كان يتمتع بثقافة واسعة؛ فالمتتبّع لكتابه الإفادات والإنشادات، على سبيل المثال، يجده جمع فيه بين علوم متنوعة؛ مثل: علوم العربية كاللغة والأدب؛ والنحو والصرف، وعلوم الشريعة الإسلامية كالتفسير؛ والحديث؛ والعقيدة، وعلوم الكلام كالمنطق؛ والجدل.. أمّا الشعر فقد كان الإمام الشاطبي من المقلّين المبدعين في قوله، ومنه قصيدة طويلة قالها بعد أن طلب الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق (781 هـ) من شعراء الأندلس

⁽¹⁾ انظر: المجاري، برنامج المجاري، ص 122. والتبكي، نيل الانتهاج، 37/1. والمراغي؛ عبد الله مصطفى، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، د. ط، د. ط، 205/2. والحجوي؛ محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط 1، 1977 م، 82/4.

وعلمائها أمداحاً لكتاب الشفاء للقاضي عياض⁽¹⁾؛ ليجعلها في طاعة
شرحه عليه، منها الأبيات الآتية⁽²⁾:

يا مَنْ سَمَا لِمَراقِي المَجْدِ مَقْصَدَهُ	فَتَفْسُهُ بِنَفْسِ العِلْمِ قَدْ كَلَفَتْ
هَلْ دِي رِياضَ يَروُقُ العَقْلَ مَحْبَرُها	هِيَ الشُّفا لِنفوسِ الخَلْقِ إِنْ دَنَفَتْ
فَيا أبا الفَضْلِ حُزَّتِ الفَضْلُ في غَرَضٍ	بِهِ أَقْرَتْ لَكَ الأَعْلَامُ وَأَعْتَرَفَتْ
وَكُنْتُ بَحرَ عُلُومٍ ظَلُّ سَاحِلُهُ	مِنْهُ اسْتَمَدْتُ عُيُونَ العِلْمِ وَأَغْتَرَفْتُ

وقد قال الإمام محمد بن العباس التُّلَمَسَانِي⁽³⁾ عن أبيات هذه
القصيدة: "هذه الأبيات من أحسن ما قيل فيه"⁽⁴⁾.

(1) القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبئي، فقيه محدث، ولد سنة 476 هـ، من مصنفاته: الشفا في التعريف بحقوق المصطفى، والغنية الذي تحدث فيه عن شيوخه، وإكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، وقد توفي سنة 544 هـ. انظر: مثلاً: غلوف؛ محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، 1930 م، ص 140. ومراد؛ يحيى، معجم تراجم أعلام الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004 م، الصفحتين: 275 - 276.

(2) انظر: الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى، الإفادات والإنشادات، تح: د. محمد أبو الأجنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1983 م، ص 150. والتُّبْكِي، نيل الابتهاج، 1/ 36 - 37.

(3) محمد بن العباس التُّلَمَسَانِي: أبو عبد الله، أخذ العلم عن أئمة؛ منهم: ابن مرزوق الحفيد (781 هـ)، وأخذ عنه جماعة منهم: ابن مرزوق الكفيف (901 هـ)، والونشريسي (914 هـ)، له شرح على جمل الخونجي وغيرها، توفي سنة 871 هـ.

ويمكن أن يكون التُّلَمَسَانِي: أبا عبد الله الشيخ الفقيه النحوي الذي أخذ العلم عن أعلام؛ كابن مرزوق الكفيف، له شرح مشكلات مورد الظمان، كان بالحياة سنة 920 هـ. انظر: غلوف؛ محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003 م، 1/ 381 - 382، 399.

(4) انظر: التُّبْكِي، نيل الابتهاج، 1/ 37.

وتتجلى مكانة الإمام الشاطبي بوضوح في أقوال معاصريه، وفي أقوال من جاؤوا بعده؛ فقد وصفوه بصفات حميدة، وأثنوا على علمه خيراً، ومن أولئك تلميذه أبو عبد الله المجاري الذي قال عنه: الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده وفريد عصره⁽¹⁾، والتُّبْكُتِيُّ الذي قال عنه: الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً مفسراً فقيهاً، محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً، ثباً ورعاً صالحاً زاهداً سنياً، إماماً مطلقاً، بماناً مدققاً جدلياً، بارعاً في العلوم؛ من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفنين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون: فقهاً، وأصولاً، وتفسيراً، وحديثاً، وعربية، وغيرها؛ مع التحري والتحقيق⁽²⁾. وقد نقل التُّبْكُتِيُّ عن الإمام ابن مرزوق الحفيد⁽³⁾ قوله في الإمام الشاطبي: إنه الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح⁽⁴⁾.

وما يدل، كذلك، على المكانة الرفيعة للإمام الشاطبي وبنى عن إمامته وتمييزه، ما كان يدور من محاورات، ومناظرات، ومباحثات بينه وبين علماء عصره؛ ذكر التُّبْكُتِيُّ بعضها قائلاً: "فاق الأكابر، والتحق بكبار الأئمة في العلوم، وبالع في التحقيق، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم؛ كالقَبَّاب، وقاضي الجماعة الفِشْتَالِي، والإمام ابن عرفة، والولي الكبير أبي عبد الله بن عباد، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجَلَّتْ عن ظهوره فيها وقوة عارضته

(1) انظر: المجاري، برنامج المجاري، ص 116.

(2) انظر: التُّبْكُتِيُّ، نيل الابتهاج، 33/1.

(3) الإمام ابن مرزوق الحفيد: هو شيخ الإمام الشاطبي؛ المتوفى سنة 781 هـ.

(4) انظر: التُّبْكُتِيُّ، نيل الابتهاج، 34/1.

وإمامته؛ منها: مسألة مراعاة الخلاف في المذهب؛ له فيها بحث عظيم مع الإمامين القَبَاب وابن عرفة، وله أبحاث جلييلة في التصوف وغيره، وبالجملة فقد دره في العلوم فوق ما يُذكر، وتحليلته في التحقيق فوق ما يشهر⁽¹⁾.

ب- شيوخه:

تلقَى الإمام الشاطبيّ العلم عن كثير من العلماء الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية، وفي تثقيفه بمعارف عقلية ونقلية كثيرة؛ ومن أولئك العلماء⁽²⁾: أبو عبد الله محمد بن علي ابن الفَخَّار اليربي⁽³⁾، قرأ عليه الإمام الشاطبي بالقراءات السبع في سبع ختمات، وقد ذكر المجاري في برنامجه الكتب التي كان يُدرّسها الإمام الشاطبي عن شيخه ابن الفخار، وعدّ منها: ألفية ابن مالك (672 هـ)، والكتاب لسيبويه (180 هـ)⁽⁴⁾. وقد كان الإمام الشاطبي يُجلّ أستاذه، ويقول عنه في بعض مروياته: "حدّثني الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير، النحوي الشهير⁽⁵⁾"،

(1) انظر: التُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 1/ 34 - 35.

(2) راعى الباحث في ترتيبه لشيخ الإمام الشاطبي المذكورين في المتن سنوات وفاتهم؛ تبعاً للأسبق؛ فإذا تساوت السنة روعي الترتيب الأبجدي.

(3) اليربي: نسبة إلى مدينة البيرة الأندلسية، تبعد هذ المدينة عن غرناطة ستة أميال. انظر، مثلاً: الحموي، معجم البلدان، 1/ 244 - 245. وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 1/ 93 - 91.

(4) انظر: المُجاري، برنامج المجاري، الصفحات: 91 - 92؛ 119. والمُقري، نفع الطيب، 355/5.

(5) انظر: الشاطبي، الإفادات والإنشادات، ص96. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (5).

ووصفه في موضع آخر بقوله: 'الْعَلَمُ الْخَطِيرُ'⁽¹⁾، وقد ذكره في ختام شرحه للألفية؛ مشيراً إلى منهجه؛ فقال: "وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخى-رضي الله عنهم- في البحث وتحقيق المسائل... فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله ابنُ الفَخَّار-رحمة الله عليه- في هذه الطريقة إماماً غَيْرَ مُدَافِعٍ، حافظاً لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسطُ والتعليلُ..."⁽²⁾.

توفي ابن الفخار سنة 754 هـ⁽³⁾، وقيل سنة 756 هـ⁽⁴⁾.

ومنهم: أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن القرشي التُّلَمَسَانِيّ المَقْرِي⁽⁵⁾، عُرِفَ بالمَقْرِي الكبير أو المَقْرِي الجد⁽⁶⁾، وقد وصفه المُجَارِي بقوله: 'الشيخ القدوة الصوفي نسيج وحده، وفريد عصره..⁽⁷⁾، وقد ذكره الإمام الشاطبي في مقاصده الشافعية، وهو أولُ شيوخه ذكراً فيها⁽⁸⁾، وقد سمع عليه بعضاً من كتابه المسمى بـ

(1) انظر: الشاطبي، الإفادات والإنشادات، ص 98. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافعية، 1/ (5).

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافعية، 9/ 487. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافعية، 1/ (6).

(3) انظر: غلوف، شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية، ص 229. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافعية، 1/ (5).

(4) انظر: العبيدي؛ حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، نشر: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط 1، 1992 م، ص 66.

(5) انظر: المُجَارِي، برنامج المُجَارِي، ص 119. والتُّنْبُكْنِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 75.

(6) عُرِفَ أبو عبد الله محمد بالمَقْرِي الكبير أو المَقْرِي الجد؛ تميّزاً له عن حفيده أبي العباس أحمد المَقْرِي صاحب كتاب نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب. وقد ذكر التُّنْبُكْنِيّ ضبط كلمة المَقْرِي، عندما تحدّث عن المَقْرِي الجد؛ فقال: 'بُفَتْح الميم وتشديد القاف المفتوحة، كذا ضبطه الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في كتابه العلوم الفاخرة، وكذا الونشريسي، وزاد أنها قرية من قرى بلاد الزاب من إفريقية سكنها سلفه ثم تحولوا لتلمسان، وبها ولد ونشأ وأقرأ وقرأ...'. انظر: التُّنْبُكْنِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 75.

(7) انظر: المُجَارِي، برنامج المُجَارِي، ص 119.

(8) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافعية، 1/ 6. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافعية، 1/ (8).

تكميل التعقيب على صاحب التهذيب، وبعضاً من "لمحة العارض تكملة ألفية ابن الفارض" التي هي من نظمه، وبعضاً من اختصاره لجمال الخونجي⁽¹⁾. وقد توفي المقرئ أواخر سنة 758هـ⁽²⁾.

ومنهم: أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسيني السبيعي، ولد بسبته سنة 697هـ⁽³⁾، رحل إلى غرناطة وتولى قضاءها، وكان له اهتمام باللغة والأدب، وبقي بغرناطة إلى أن توفي سنة 760هـ⁽⁴⁾. قال عنه الثُّنُبُكِيُّ: "الإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية"⁽⁵⁾، أما الإمام الشاطبي فعرف بمكانته في علم النحو، وأشار إلى طريقته في التدريس؛ فقال: "وكان شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف الحسيني-رحمة الله عليه- في هذا العلم رفيع الشأن، عالماً بدقائق أئمتته، وكان من طرق تعليمه تحصيل مضمّن الفصول والأبواب، جامعاً لما تشبّثت منها، مُقَرَّباً للمبتدئ، يقف القارئ على نُكْتِ كتابه المقرر واحدة فواحدة، لا يقنع بالفهم البرّانيّ فيه، مورداً للإشكال، مجيباً عنه، لا يخرج عن طريق كتابه إلا في الثُّدْرَة، مُعْتَذِراً عن غفلاته، مرتضياً ما ارتضاه شيوخه في فهمه..."⁽⁶⁾.

(1) انظر: المُجاري، برنامج المُجاري، ص 120.

(2) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 2/ 77.

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي (852 هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، 1966 م، 3/ 352. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (7).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، 3/ 352. و المقرئ، نفع الطبيب، 5/ 189. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (7).

(5) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 34.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/ 487-488. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (7).

ومنهم: أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي، ولد سنة 710 هـ ببجاية⁽¹⁾، وعاش بها حتى عام 753 هـ؛ إذ قدم بعدها إلى غرناطة؛ ولقي رجباً، ولد له المقام؛ فلبث بها ثلاث عشرة سنة؛ ثم عاد إلى تلمسان سنة 765 هـ، وتوفي بها سنة 771 هـ، على الراجح⁽²⁾. وقد عدّه المجاري من شيوخ الإمام الشاطبي؛ فقال: "ومن شيوخه الشيخ الفقيه النظار أبو علي منصور بن عبد الله الزواوي، قرأ عليه تختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" للإمام أبي عمرو بن الحاجب من أول مبادئ اللغة إلى آخره بلفظه إلا يسيراً منه سمعه بقراءة غيره، وكلّ ذلك قراءة تفقه ونظر، وأجازه إجازة عامة بشرطها⁽³⁾.

ومنهم: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مرزوق الخطيب، ولد بتلمسان سنة 710 هـ⁽⁴⁾. وقد ذكره المجاري من شيوخ الإمام الشاطبي⁽⁵⁾؛ توفي ابن مرزوق بالقاهرة سنة 781 هـ⁽⁶⁾.

ومنهم: أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ التغلبي الأندلسي الغرناطي⁽⁷⁾، ولد سنة 701 هـ⁽⁸⁾. ذكره المجاري في برنامجه

(1) انظر: التُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 308، 310. و مخلوف، شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية، ص 234. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (9).

(2) انظر: التُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 309، 311. وابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، 303/2.

(3) انظر: المجاري، برنامج المجاري، ص 119.

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 3/ 260. والتُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 111.

(5) انظر: المجاري، برنامج المجاري، ص 119.

(6) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 3/ 260. والتُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 113.

(7) انظر: التُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 4. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (6).

(8) انظر: التُّبْكِيّ، نيل الابتهاج، 2/ 5. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (6).

ضمن شيوخ الإمام الشاطبي؛ فقال: "ومن شيوخه شيخ الجماعة الأستاذ أبو سعيد فرج ابن لب، عرض عليه مختصر أبي عمرو بن الحاجب في الأصول في مجلس واحد، وأجاز له أن يرويه عنه، وجميع ما يصحّ عند دخوله تحت روايته وتتضمنه إجازته على العموم بشرطه المعلوم، وكذلك ما قيده في شيء من العلوم من منشور أو منظوم⁽¹⁾. وقد توفي سنة 782هـ⁽²⁾.

ومنهم: أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسي البُلَنسِيّ، ولد سنة 724هـ، كان طالباً للعلم، قائماً على العربية والبيان، وقد لازم ابن الفخار وانتفع به⁽³⁾.

ذكره الإمام الشاطبي في ختام مقاصده الشافية؛ مُعرِّفاً بطريقته ومنهجه في النحو؛ فقال: "وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البُلَنسِيّ - رضي الله عنه - في هذا العلم عارفاً بطرق أئمة المتأخرين، عالماً بمقاصدهم فيه، وكان من طرق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مُرَشِّحاً لفهمه، مُدْرِباً له، وموقظاً لفكره؛ لاقتناص الجواب وإيراد السؤال، مطرّزاً مَجْلِسَه بِنَقْلِ شُكْرِ شُيُوخِهِ مُتَأَدِّباً مَعَهُمْ، إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنْهُمْ طَرِبَ بِذِكْرِهِمْ وَأَمْتَعَ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ⁽⁴⁾. توفي سنة 782هـ⁽⁵⁾.

(1) انظر: المُجَارِي، برنامج المُجَارِي، ص 118. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، (6)/1.

(2) انظر: التَّبَكِّي، نيل الابتهاج، 2/ 5. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، (6)/1.

(3) انظر: التَّبَكِّي، نيل الابتهاج، 2/ 117.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/ 488. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (7) - (8).

(5) انظر: التَّبَكِّي، نيل الابتهاج، 2/ 117. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، (7)/1.

فيما عرض من تراجم لبعض شيوخ الإمام الشاطبي ما يكفي لتوضيح أثرهم البالغ في بناء شخصيته العلمية؛ إذ كانوا سبباً في شحذ قريحته؛ مما جعله عالماً مؤثراً في الآخرين⁽¹⁾.

ت- مؤلفاته:

تنوّعت مؤلفات الإمام الشاطبي في موضوعاتها، وقد أجاد فيها وبرع؛ فكانت كما وصفها الثُّبُكِيُّ: تأليف جليلة مشتملة على أبحاث نفيسة، وانتقادات، وتحقيقات شريفة⁽²⁾.

وقد وصفها في موضع آخر بقوله: تواليف نفيسة اشتملت على تحقيقات، وتحريرات للقواعد، واستنباطات جليلة⁽³⁾.

ومن أبرز تلك المؤلفات: الأصول العربية، وقد ذكره الأمام الشاطبي في مقاصده الشافية في عدد من المواضع⁽⁴⁾، وقد أشار الثُّبُكِيُّ أنه أُلّف⁽⁵⁾.

(1) لقد اكتفى الباحث بترجمة لأبرز شيوخ الإمام الشاطبي، ولمعرفة المزيد حولهم، انظر، مثلاً: المجاري، برنامج المجاري، الصفحات: 118 - 122. والثُّبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 34. ومخلوف، شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية، الصفحتين: 232 - 233.

(2) انظر: الثُّبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 34.

(3) انظر: الثُّبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 35.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 1/ 346؛ 499، 2/ 68؛ 162، 4/ 181؛ 494، 5/ 72؛ 115؛ 294؛ 310؛ 526، 6/ 428، 7/ 428، 8/ 96، 9/ 120؛ 194. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (11)؛ (21). ذكر في مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية صفحة (21)؛ على سبيل المثال: أُلّفَ أبو إسحاق كتاباً في هذا الغرض سماه الأصول العربية، وقد ذهب به الأيام، لكن علمه منشور في هذا الشرح؛ يستدعيه حين يقتضيه المقام؛ فإذا قال ابن مالك؛ مثلاً: 'وَالأَصْلُ' في المبنى أن يُسَكَّنَا نرى الشاطبي يُحَدِّثُنَا حديثاً جيّداً عن الأصل القياسي، والأصل الاستعمالي، ويقول: وهذه المسألة مبسطة في الأصول العربية...

(5) انظر: الثُّبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 35.

ومنها: 'الإفادات والإنشادات' الذي قال عنه الثُّبُكِيُّ: 'كتاب الإفادات والإنشادات في كراسين فيه طرف، وتحف، ومُلح أدبيات وإنشادات'⁽¹⁾، وقد جمع فيه الإمام الشاطبي عدداً من المحاضرات والمذاكرات المروية عن شيوخه وأقرانه من علماء الأندلس والمغرب؛ فاحتوت على الآيات الشعرية مختلفة الأغراض، والموضوعات الثرية ذات الفوائد العلمية المتنوعة.

وقد حقَّقَ الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى عام 1983م عن مؤسسة الرسالة في بيروت، وبلغ عدد صفحاته 238 صفحة بما في ذلك مقدمة المحقق⁽²⁾.

ومنها: 'الاعتصام'، وقد ذكره أبو عبد الله المُجَارِي باسم الحوادث والبدع⁽³⁾؛ لأنَّ موضوعه الأساسي هو إبراز خطورة البدع والمبتدعات من الأمور، وقد تحدَّث فيه الإمام الشاطبي عن البدع فعرفَ بها، وأثبت خطورتها من خلال ما عرضه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية؛ إضافة إلى القصص الواقعية والآثار المروية التي ساقها للعبرة والموعظة الحسنة.

ومنها: 'عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق'، وقد أشار الإمام الشاطبي إليه في مقاصده الشافية في عدد من المواضع⁽⁴⁾، وقد ذكره الثُّبُكِيُّ؛ فقال: "وله أيضاً كتاب عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق،

(1) انظر: الثُّبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 1/ 35.

(2) انظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (13).

(3) انظر: المُجَارِي، برنامج المُجَارِي، ص 118. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (14).

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 4/ 387، 6/ 279، 7/ 370، 8/ 241، 308، 450. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (12).

وكتاب أصول النحو، وقد ذكرهما معاً في شرح الألفية⁽¹⁾، وأشار إلى تلفه في حياة مؤلفه⁽²⁾.

ومنها: "المجالس" ذكره الثُّنُبُكِيُّ من ضمن مؤلفات الإمام الشاطبي؛ فقال: "كتاب المجالس شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري؛ فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله"⁽³⁾.

ومنها مجموعة من الفتاوى؛ جمعها، وحقَّقها الدكتور محمد أبو الأجفان، وقد بلغ عددها 60 فتوى في الفقه، والحديث، والعقيدة، والبدع، وصدرت في كتاب؛ في 256 صفحة، في تونس، عام 1984م؛ وُسِمَ بِـ "فتاوى الإمام الشاطبي".

ومنها: "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، وهو من أوفى شروح الألفية وأوسعها؛ إذ بسط فيه الإمام الشاطبي المسائل النحوية، وأيدها بالأمثلة المتنوعة، وناقش فيه القضايا الخلافية، وأكثر من الفوائد. وقد قال الثُّنُبُكِيُّ عن هذا الشرح: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً، فيما أعلم"⁽⁴⁾.

والخلاصة هي النظم الذي استخلصه ابن مالك من أرجوزته الكبرى "الكافية الشافية"، وتعرف تلك الخلاصة بالألفية، وقد عني بها عدد من العلماء؛ من بعده، فأقبلوا على شرحها؛ منهم؛ مثلاً: ابن هشام (761هـ)، وابن عقيل (769هـ)، والإمام الشاطبي (790هـ) الذي بيَّن مسلكه في آليات شرحه على الألفية؛ فقال: "وقد سلكت فيه مسلك

(1) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 35/1.

(2) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 35/1. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (12).

(3) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 35/1. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (14).

(4) انظر: الثُّنُبُكِيُّ، نيل الابتهاج، 35/1.

شيوعي-رضي الله عنهم- في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقيح عن دلائل اللفظ، وبتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال... وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه... وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها. هذا ما جمعت مما شهدته، وعرفته، وأخذته عن أسياسي..⁽¹⁾.

أما سبب تسمية هذا الشرح بـ"المقاصد الشافية"؛ فأشار الإمام الشاطبي إلى ذلك في ختام شرحه المذكور؛ فقال: "وقد كمل بحمد الله الغرض المقصود، وحصل بفضل الله إنجاز الموعد، وأنا أرجو أن ينفع الله به المفيد والمستفيد، إنه حميد مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معاني الخلاصة غنياً عن المزيد، مُنهضاً إلى أوج الاستبصار عن حضيض التقليد؛ ولذلك سُمته بـ"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، ولعمري إن مطالعة ليطالع منه على كثير من أسرار علم اللسان...⁽²⁾.

وقد قامت جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، ممثلة بأعضاء معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث؛ بتحقيق هذا الشرح،

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 487/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 494/9. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (12)؛ إذ يذكر محققو الشرح السبب في تسمية هذا الكتاب بـ"المقاصد"؛ ويرجع ذلك - فيما يبدو- إلى أمرين تعاوننا على هذه التسمية، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد في كتابه الموافقات، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب، وثانيهما مقالة ابن مالك في صَدْرُ الْفَيْتَةِ: وَأَمْسَعَيْنِ اللَّهَ فِي الْفَيْتَةِ مَقَاصِدُ التَّخْوِي بِهَا مَخْوِيَةٌ فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقاً مع اتجاه صاحبه....

وطباعته طبعة أولى عام 2007 م؛ في عشرة أجزاء، خُصِّصَ آخرها للفهارس.

ومنها: "الموافقات" ذكره أبو عبد الله المجاري من ضمن كتب الإمام الشاطبي؛ فقال: "وله - رحمه الله - تأليف؛ منها: كتاب الموافقات، سمعت بعضه عليه⁽¹⁾. وقد وصف التُّبُكِّيَّ كتاب الموافقات قائلاً: "كتاب جليل القدر لا نظير له"⁽²⁾. وكان الإمام الشاطبي حين صنَّف كتابه المذكور قد سماه: "عنوان التعريف بأسرار التكليف"؛ ثم عدل عن هذه التسمية لرؤيا رآها أحد شيوخه تتعلّق بالكتاب؛ قال له: "رأيتك البارحة في النوم وفي يدك كتاب ألفتَه؛ فسألتُكَ عنه فأخبرتني أنّه كتاب الموافقات، قال: فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة؛ فتخبرني أنك وفَّقْتَ به بين مَذْهَبَي ابن القاسم وأبي حنيفة..."⁽³⁾.

تلك كانت أبرز مؤلفات الإمام الشاطبي؛ وكما يظهر؛ فمنها المنشور، ومنها المفقود، وقد كان لكتب العربية القديمة والحديثة التي تحدثت عن تلك المؤلفات، على الأقل التي ذكرها الباحث، الأثر البالغ في إظهار قيمتها.

(1) انظر: المجاري، برنامج المجاري، ص 118.

(2) انظر: التُّبُكِّي، نيل الابتهاج، 1/ 35.

(3) انظر: الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، تقديم: بكر بن عبد الله، دار ابن عفا، الخُبَر - العقريّة (المملكة العربية السعودية)، ط 1، 1997 م، الصفحتين: 10 - 11. وانظر: مقدمة التحقيق في المقاصد الشافية، 1/ (13) - (14).

الفصل الأول

مبادئ التحليل النحوي^٣

يتكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث؛ هي:

1- التحليل النحويّ: المصطلح والمفهوم.

2- معايير التحليل النحويّ:

أ. معرفة المعنى.

ب. معرفة النحو العربيّ وقواعده.

ت. معرفة علم البلاغة.

ث. معرفة علم العروض.

ج. معرفة علوم القرآن والدين.

3- مجالات التحليل النحويّ:

أ. الأسماء.

ب. الأفعال.

ت. الأدوات.

ث. الجمل.

الفصل الأول

مبادئ التحليل النحوي

يُقصد بمبادئ التحليل النحوي: القواعد الأساسية التي يقوم عليها التحليل، والمبادئ جمع مبدأ؛ ومبدأ الشيء: أوله، ومادته التي يتكون منها⁽¹⁾. وتضم مبادئ التحليل النحوي ثلاثة مباحث هي:

1- التحليل النحوي: المصطلح والمفهوم.

التحليل: مصدر الفعل حَلَّلَ، وهو مصطلح محدث؛ إذ إنَّ المعاجم العربية القديمة كاللسان، والقاموس، والصحاح لم تتعرض لهذه الصيغة ولا للفعل حَلَّلَ، أمَّا المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط فتذكر الفعل ومصدره: حَلَّلَ، تحليل⁽²⁾.

ولعلَّ الفعل حَلَّلَ مأخوذ من الفعل حلَّ، وهذا يوجب العودة إلى الأصل المحوَّل عنه (حلَّ، حَلَّلَ) في المعاجم القديمة؛ ففي معجم العين، قال الخليل (175هـ): "حَلَّلْتُ الْعُقْدَةَ أَحْلُهَا حَلًّا إِذَا فَتَحْتُهَا فَانْحَلَّتْ"⁽³⁾.

(1) انظر: مصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا، ط2، د.ت، (بداً). وانظر: بودرامة؛ الزايدي، التحليل النحوي وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب (رسالة ماجستير)، إشراف: أ.د. بلقاسم ليبارير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2007م، ص16.

(2) انظر: مصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (حلَّ). وانظر: بودرامة، التحليل النحوي، ص16.

(3) انظر: الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد، العين، ترتيب ومراجعة: د. داود سلّوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2004م، (حلل).

وقد ذكر ابن فارس (369هـ) أنَّ الحاء واللام (حلّ) لها فروع كثيرة، وأصلها عنده: "فتح الشيء لا يشدُّ عنه شيء، يقال: حَلَلْتُ العقدة أحلُّها حلًّا"⁽¹⁾.

وقال ابن منظور (711 هـ): "حلَّ العقدة يحلُّها حلًّا: فتحها، ونقضها فأنحلت، والحلُّ حلُّ العقدة"⁽²⁾.

وهكذا يظهر أنَّ هذا المصطلح قد ارتبط بفك العقدة؛ أي: إزالة التداخل بين أطرافها، والعودة بالحبل إلى صورته الأولى قبل العقد، أمَّا توسيع دلالاته فقد برز حديثاً؛ إذ صار الحلُّ وسيلة لفك معطيات التركيب، وإظهار وحداته الجزئية البسيطة؛ ففي المعجم الوسيط؛ مثلاً، يجد القارئ إشارة إلى الدلالة القديمة ثمَّ يصل إلى الدلالة الحديثة: "حَلَّ العقدة حلًّا: فكَّها.. وحلَّلَ العقدة: حلَّها، والشيء: أرجعه إلى عناصره. يقال: حلَّلَ الدم، وحلَّلَ البَوْل. ويقال: حلَّلَ نفسيَّة فلان: درسها لكشف خباياها.." ⁽³⁾.

وقد صار مدلول التحليل يُفهم تبعاً لما يضاف إليه كتحليل الدم، وتحليل الجملة أو ما يُوصَفُ به كالتحليل الرياضي، أو التحليل النفسي، أو التحليل الاجتماعي، ولكلِّ خصائصه وآلياته؛ إلّا أنَّها تتفق والدلالة المركزية التي تعني العودة بشيء مركب إلى أجزاء بسيطة.

(1) انظر: ابن فارس؛ أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991م، (حلّ).

(2) انظر: ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم، معجم لسان العرب (طبعة مصورة عن طبعة بولاق)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، د.ت، (حلل).

(3) انظر: مصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (حلّ). وانظر: بودرامة، التحليل النحوي، ص17.

ولعلّ مصطلح التحليل بمفهومه الحديث دخل العلوم التجريبية ثمّ انتقل إلى العلوم الإنسانية، وقد أشارت الدكتورة زهرة عبد الرحمن إلى ذلك قائلة: "ولما كان هذا المصطلح قد استخدم في العلوم التجريبية؛ فلا غرابة في أن يستعار للعلوم الإنسانية في عصر تقاربت فيه أدوات العلوم، واستعيرت من بعضها إلى بعضها الآخر"⁽¹⁾.

وأكدت ذلك؛ فقالت: "والذي يدفعنا إلى القول: إنّ هذا المصطلح قد انتقل من علمي الطب والكيمياء، وغيرهما إلى علم النحو والدراسات اللغوية، أنّ هذا المصطلح لما يستقر بعد في الدراسات اللغوية، على العكس من ذلك في العلمين الآخرين"⁽²⁾.

وقد صار التحليل مرشداً إلى فهم الكليات والإحاطة بكنهها؛ فالتحليل هو الباب الذي يؤدي إلى التفسير⁽³⁾، والذي بدوره يوفر إجابات حول طريقة ترابط الأجزاء وتلاحمها.

وقد قدّم الدكتور زكي نجيب محمود تصوراً لمفهوم التحليل رابطاً إيّاه بالنتائج؛ فقال: ليس المراد بالتحليل أن نترجم عبارة إلى عبارة أخرى مساوية لها في معناها؛ بل لا بدّ أن تجيء العبارة الثانية التي هي تحليل للأولى أكثر إبرازاً للعناصر التي تنطوي عليها العبارة الأولى، بهذا لا يكون التحليل مجرد ترجمة عبارة إلى عبارة تساويها بل يشترط أن تجيء العبارة الثانية مساوية للأولى في معناها مضافاً إلى ذلك زيادة في الوضوح،

(1) انظر: الشيخ عبّود؛ زهرة عبد الرحمن، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام (رسالة ماجستير)، إشراف: الدكتور فخر الدين قباوة، جامعة حلب، 1999م، ص 32.

(2) انظر: الشيخ عبّود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، ص 32.

(3) التفسير: من الفسر الذي هو البيان، والكشف، والإظهار؛ ففي لسان العرب: فَسَّرَ الشَّيْءَ: أَبَانَهُ. وفي المعجم الوسيط: فَسَّرَ الشَّيْءَ وَفَسَّرَهُ: وَضَحَهُ. وَفَسَّرَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: شَرَحَهَا وَوَضَّحَ مَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ مَعَانٍ وَأَسْرَارٍ وَأَحْكَامٍ. انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (فسر). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (فسر).

وفي عرض عناصر المعنى...؛ فالعنصر الهام في عملية التحليل هو السير نحو الزيادة في الوضوح؛ بإبراز العناصر الخبيثة في العبارة المراد تحليلها⁽¹⁾.
أما مصطلح التحليل النحوي؛ فيشير إلى وجود عملية تحليلية، وقد وُصِفَ التحليل بالنحوي فخصَّصَ بهذه الصفة مما يجعل عمدة هذا التحليل وأساسه النحو.

وقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى أنَّ استخدام التحليل النحوي بطوره البدائي كان معروفاً عند عرب الجاهلية؛ بصورته الذهنية، قال: "...لو رجعت إلى الجاهلية في أقدم ما تعرفه عن تاريخها المدوّن؛ لوجدتَ العربي المتلقي للكلام لا يفهم مضامينه إلاّ بعد تحليله ذهنياً، وتبيّن العلاقات بين العناصر التركيبية؛ فهو يتابع في محاوراته المختلفة... عناصر الشرط وجوابه، والقسم، والنداء، والطلب، والاستفهام.. ويتعرّف الماضي من الحاضر والأمر، والموضوع الذي يُبدأ به ثم يُخبر عنه، والمضاف وما يُضاف إليه... ثمَّ إنَّه يميز الأسماء الأعلام من أسماء الأجناس وعناصر الاستفهام من الجواب والتوكيد والنفي والنهي والتعجب... وإلا يكن ذلك منه فمحال أن يدرك الدلالات التركيبية في العبارة، والمقاصد من الكلام"⁽²⁾. إنَّ ما ذكره الدكتور قباوة لا يدل على أنَّ المسيرة التاريخية لنشأة التحليل النحوي، وتطوُّره قد بدأ قبل تقعيد النحاة للنحو العربي؛ لأنَّ ما أشار إليه لا يعدّ تحليلاً نحوياً؛ بل هو عملية تحليلية ذهنية ليست خاصة بعرب الجاهلية وحدهم. أمّا ما سمّاه "بوادر

(1) انظر: محمود؛ زكي نجيب، موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق، القاهرة، ط4، 1993م، الصفحتين: 147 - 148. وانظر: بودرامة، التحليل النحوي، الصفحتين: 17-18.

(2) انظر: قباوة؛ فخر الدين، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، مكتبة لبنان - ناشرون؛ بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان؛ القاهرة، ط1، 2002م، الصفحتين: 39 - 40.

التحليل النحوي" فليس له أدنى متعلق بالتحليل النحوي، وإنما يمكن أن يُسمّى: آراء وأنظار لغوية⁽¹⁾.

أما أبرز من تناول موضوع التحليل النحوي مبيّناً وظائف الجمل وأشباهاها؛ مستفيضاً في بيان التحليل الإعرابي للمفردات هو ابن هشام الأنصاري في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"؛ إذ بيّن معاني الأدوات، وكذلك ذكر أحوال الجمل وأشباهاها؛ ثم أشار إلى الأحكام التي يقبّح بالمعرب جهلها، وقد درس طرائق التحليل الإعرابي؛ إذ عرض له تحت عنوان مستقل هو: "كيفية الإعراب" في الباب السابع من كتابه المذكور.

أما مصطلح التحليل النحوي؛ فقد ظهر في الدراسات النحوية الحديثة، ومن أوائل الكتب التي ذكرت هذا المصطلح كتاب: "النحو

(1) لقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى نماذج كثيرة من الأمثلة التي قال إنها تدل على بؤادر التحليل النحوي منذ العهد النبوي، وعلّق قائلاً بعد أن استعرض تلك الأمثلة: "هذا ما يمثل بعض جهود القدماء وأكثرهم غير مشهورين في الميدان النحوي، ثم لو تتبعنا ما نشره أمثال يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وخلف الأحمر والأخفش... لرأيت عالماً يعجز عنه البيان، فحسبنا ما أوردنا حتى الآن من النماذج، وهي شذرات مختارة من نصوص وافرة جداً؛ تتعرض لجوانب مختلفة من التحليل النحوي على السنة القدماء أو أقلامهم، وإذا تصفحت التراث الإسلامي في هذا الميدان، رأيت منه الكثير الكثير أيضاً. انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلتها، ص 48. والصفحات: 33-48.

وقال في كتابه "جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القديمة": "وقد كان لبعض هذه الميادين نشوء وحضور منذ أواخر الجاهلية ثم جاء الوحي الكريم بمدرسته المباركة؛ فصار الصحابة يتناولون نصوصه بالقراءة الواعية؛ لفهم مقاصده والتوجه في العمل بمضامينه، وخلال ذلك تنحل بين أيديهم عناصر نحوية غفيرة من بعض جوانب الإعراب والصرف ومعاني الأدوات."

انظر: قباوة؛ فخر الدين، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القديمة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1، 2007م، ص 36، والصفحات: 37-39، 44-91، 99-132، 144-162، 169، 172-216.

الوظيفي؛ لعبد العليم إبراهيم⁽¹⁾، ثم توالى بعد ذلك الدراسات التي ذكرت مصطلح التحليل النحوي باختلاف ما أريد به من معنى؛ فمنهم من أراد به التحليل الإعرابي، ومنهم من أراد به التحليلين: الإعرابي والصرفي، ومنهم من درسه من الجانب النظري لا التطبيقي، والعكس، وهذا إن دلّ فإنه يدل على عدم استقرار هذا المصطلح في أذهان الباحثين المحدثين، وتعدّ دراسة الدكتور عبد الحميد مصطفى من أبرز الدراسات في مجال التحليل النحوي إلا أنه قصر دراسته على الجانب الإعرابي: النظري والتطبيقي⁽²⁾؛ دون الجانب الصرفي.

إضافة إلى دراسة الزايدي بودرامه: التحليل النحوي، وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب التي تعدّ دراسة متميزة في مجال التحليل النحوي التطبيقي.

وقد عرّف الدكتور فخر الدين قباوة التحليل النحوي تعريفاً دقيقاً يُعَيّن المفهوم من هذا المصطلح؛ فقال: التحليل النحوي هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال⁽³⁾.

وتمييز العناصر اللفظية للعبارة يعني تمييز الاسم من الحرف أو الاسم من الفعل أو المفرد من الجملة، وهكذا، أمّا تحديد صيغها؛ فهو ما يرتبط بالجانب الصرفي، وأمّا تحديد وظائفها فهو ما يرتبط بالجانب

(1) انظر: إبراهيم؛ عبد العليم، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1978م، الصفحتين: 418؛ 419.

(2) انظر: مصطفى؛ عبد الحميد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جامعة عمان الأهلية، 1992م، الصفحات: 29 - 67.

(3) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص 14. وقباوة، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدمى، ص 35.

الإعرابي، وأما تحديد العلاقات التركيبية بينها؛ فيعني بيان علاقة كل عنصر بالعناصر الأخرى في العبارة وهذا يعني أن وجود عنصر ما يستدعي وجود عنصر آخر مكمل له؛ فالفعل المتعدي يستدعي فاعلاً ومفعولاً به، والفعل اللازم يستدعي فاعلاً، وهكذا. وأما دلالة المقام فهي، كما أشار إلى مفهومها الدكتور قباوة: المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده. وأهم ما يذكر في هذا المجال معرفة مقام الكلام؛ أي: المناسبة التي تطلبت إنشاءه وتبليغه، ورسمت الحدود الخاصة لموضوعه الحقيقي⁽¹⁾.

وأما دلالة المقال فترتبط بالمعاني الدلالية للمفردات وبالمعنى العام للعبارة.

وقد أعطى الدكتور قباوة صورة واضحة لمفهوم التحليل النحوي؛ فقال: إذا أعدنا النظر في مفهوم هذا التحليل تبدى لنا صورة عملية؛ لتوظيف الأحكام والأصول والضوابط في دراسة النص، وتبيين ارتباطها بأنماط القول والتعبير. إنه تفكيك الوحدة التعبيرية وحلّ اشتباكاتهما؛ لرصد خصائص الجزئيات، وصفاتها، وسلوكها في إطار الوحدة الكلية، وموقعها من البيان والقواعد والأحكام، إنه عملية متكاملة تتساقط فيها المراحل الإعرابية متكاثفة، ودلالات الأدوات متعاونة، وتجليات الصرف متساندة...⁽²⁾.

(1) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدله، ص 56.

(2) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدله، ص 15. وانظر، كذلك: قباوة؛ فخر الدين، المورد النحوي الكبير، دار طلاس، دمشق، ط4، 1987م، الصفحتين: 11 - 12.

2- معايير التحليل النحوي:

المعاييرُ جمع مِغيار، والمِغيار: العيار؛ وهو كل ما تُقَدَّر به الأشياء، وما اتَّخَذَ أساساً للمقارنة⁽¹⁾. ويقصد بمعايير التحليل النحوي ما ينمُّ عن ثقافة المحلِّل النحوي من معارف، وأبرزها:

أ- معرفة المعنى:

أول معايير التحليل النحوي وأهمها هو معرفة المعنى؛ قال ابن هشام: "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً"⁽²⁾، وأراد بالمعنى المفرد: معنى الكلمة المراد إعرابها، أمَّا المعنى المركب فأراد به المعنى العام للكلام أو للجملة⁽³⁾.

وقد تابع عدد من المحدثين ابن هشام في قوله السابق؛ كعبد الحميد مصطفى الذي قال: "والمعنى الذي نصح ابن هشام المعرب أن يراعيه هو المعنى بفروعه الثلاثة..⁽⁴⁾، ويقصد بتلك الفروع⁽⁵⁾: المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام، وممدوح الرمالي الذي رأى أنَّ ابن هشام قصد بالمعنى: المعنى المُحَصَّل من

(1) انظر: مصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (عار).

(2) انظر: الأنصاري؛ جمال الدين بن يوسف ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك؛ ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م، ص 684.

(3) اتضح مقصود المعنى المفرد والمعنى المركب من الأمثلة التي قدَّمها ابن هشام، راجع في ذلك: الأنصاري؛ جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب، الصفحات: 684 – 685، 688 – 689، 690، 693، 694 – 695.

(4) انظر: مصطفى؛ عبد الحميد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص 48.

(5) انظر: مصطفى؛ عبد الحميد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، ص 47.

السياق، ويشمل المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام⁽¹⁾، ومحمد الأنطاكي الذي عدَّ المعنى المعجمي من شروط الإعراب الصحيح⁽²⁾، وفخر الدين قباوة الذي أشار إلى أهمية أن يتعرف المحلل المعاني الدلالية للمفردات، ضمن العبارات أنفسها⁽³⁾، ويتعرف المعنى العام للنص⁽⁴⁾، والمعنى المجازي الذي عبر عنه بالمقاصد المجازية⁽⁵⁾، وزهرة عبد الرحمن؛ إذ قالت: "وأما المعنى بشقَّيه: العام والخاص؛ فقد حظي باهتمام كبير؛ كأحد الأصول التي اعتمد عليها في التوجيهات الإعرابية، ويبدو أنَّ السياق الذي جاءت فيه، ونعني سياق الشرح كان له الأثر الكبير في ذلك الاعتماد"⁽⁶⁾.

وإذا تبيَّنت أهمية المعنى مع الجانب الإعرابي؛ فإنَّ أهميتها مع الجانب الصرفي لا تخفى، وقد بيَّن الإمام الشاطبي أهمية المعنى معهما من خلال أمثلة كثيرة؛ بطرائق مختلفة، وقبل أن أعرض بعض تلك الأمثلة؛ أشير إلى ما قاله الإمام في علاقة المعنى بالنحو؛ قال: "فإن قيل: فإنَّ النحويين يتكلمون كثيراً في معاني الأدوات والألفاظ أفترأهم خارجين عن الصَّواب بذلك؟؛ فالجواب: أنَّ كلامهم في معاني الألفاظ، في

(1) انظر: الرمالي؛ ممدوح، العربية والوظائف النحوية: دراسة في اتساع النظام النحوي والأساليب، دار المعرفة الجامعية، 1996م، الصفحتين: 202، 204.

(2) انظر: الأنطاكي؛ محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، د.ت، 3/ 293.

(3) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص63.

(4) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص66.

(5) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص69.

(6) انظر: الشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حساسة أبي تمام، ص78.

الغالب، إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي⁽¹⁾، أو لأنّ كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين⁽²⁾...، وقلمًا يتكلّم النحويّ في معاني اللغة على غير هذين القصدين إلّا أن يتصدّى لُغويّاً محضاً؛ كشرّاح شواهد سيبويه وأمثله، وما جرى مجرى ذلك..⁽³⁾

لقد شكّل المعنى عند الإمام الشاطبي طريقاً مهمّاً للتواصل مع التحليل الإعرابي والصرفي؛ أضف إلى ذلك أن الإمام كان يُنوّع في عرضه للمعاني؛ فشملت عنده المعنى المعجمي، والمعنى الدلالي، وكان عرضه لتلك المعاني يتمّ بطرائق مختلفة؛ فتارة يمهد فيذكر المعنى قبل أن يدخل في تحليلاته؛ وتارة يذكره بعدها؛ مراعيّاً الأهمية في ذلك.

ومن الأمثلة البارزة فيما قدّمه:

- ما بيّنه من معنى لفظ "كلامنا" في قول ابن مالك⁽⁴⁾:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

(1) مثل الإمام الشاطبي بناء القوانين على النقل اللغوي؛ بلحاق الكاف واللام في ذلك؛ فقال: وذلك يدل على البعد، وتركها يدل على القرب؛ فمثل هذا ينبغي عليه من القياس أن الكاف واللام تلحقان اسم الإشارة قياساً؛ إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 405.

(2) مما جرى في كلام النحاة مجرى القوانين؛ كلامهم في معاني حروف الجر؛ وقد أشار الإمام الشاطبي إلى ذلك؛ فقال: والثاني: مثل كلامهم في معاني حروف الجر؛ فإنّ كلامهم في ذلك من قبيل ضبط القوانين... انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 405.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 405، 3/ 583 - 585.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 31.

فقال: لَمَّا كان الكلام ينطلق على أشياء لغة واصطلاحاً؛ فيطلق في اللغة على القول بترادف، وينطلق أيضاً في اصطلاح المتكلمين على المعنى القائم بالنفس، ومراد الناظم - رحمه الله - حدّ الكلام في اصطلاح النحويين، وهو مغاير لذيتك الإطلاقيين أخرجهما بقوله: كَلَامُنَا؛ يعني كلام النحويين، وهم المراد بضمير المتكلم...؛ أي: كلامنا أيتها الطائفة النحوية كذا، وهو داخل فيهم، ولذلك أتى بضمير المتكلم ومعه غيره⁽¹⁾.

- قوله في آل: "هي أداة التعريف المعبر عنها بالألف واللام؛ وإنما عبّر عنها بـ آل؛ اختصاراً..."⁽²⁾.

- توضيحه لمعنى الفعل المضارع يُنْجَلِي في قول ابن مالك⁽³⁾:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبِلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فقال: يُنْجَلِي: معناه يظهرُ ويتبيّنُ من غيره؛ وتقدير الكلام: فعلٌ ينجلي بتاء فَعَلْتَ وَأَنْتَ، وياءِ أَفْعَلِي، ونون أَقْبِلْنَ⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 31.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 46.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 51.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 57. وقد ذكر معنى الفعل يُنْجَلِي في موضع آخر؛ فقال: معناه: يظهر؛ من: جلّوئه إذا أظهرته، وهو عبارة عن ثبوت الحكم له. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 32.

- توضيحه لبعض معاني حروف الجر؛ مثل: "في"؛ قال: "في"، وهو حرف جر، أصلُ معناه الظرفية، وقد يأتي لمعانٍ آخر..⁽¹⁾، ومثل: "على"؛ وقد وضَّح الإمام الشاطبي قول ابن مالك فيه⁽²⁾: "على للاستِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ"؛ فقال: "أما على فذكر لها ثلاثة معانٍ.. أحدها: أن تكون للاستِعْلاء..؛ بمعنى أن ما يقع مجروراً بها مُسْتَعْلَى عليه؛ إمّا حسّاً؛ كقولك: صعدتُ على الحائط، وجلستُ على الحصير..، وإمّا معنًى؛ كقولهم: عَظُمَ عليّ الأمرُ، وضاعتُ عليّ الأرض.. والثاني من معاني على أن تقع موقع في الظرفية..، وذلك قولك: كان هذا على عهد فلان؛ تقديره: في عهد فلان.. والثالث: أن يكون بمعنى عن؛ أي: تُسَدُّ مسدّها في معنى المجاوزة الذي يذكره؛ ومثال ذلك: بَعُدَ عَلَيَّ المكانُ، وتَعَدَّرَ عليه الأمر.. ومنه أيضاً قول الفَحَيْفِ العُقَيْلِي⁽³⁾:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا

فَدَعَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَعْنَى عَنْ؛ لَصِحَّةِ وَقُوعِهَا مَوَاقِعَهَا؛
فَتَقُولُ: بَعُدَ عَنْهُ، وَتَعَدَّرَ عَنْهُ.. وَرَضِيتُ عَنِّي بَنُو قُشَيْرٍ⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 650/3. وقول ابن مالك تاماً هو:

عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ يَعْزُ تَجَاوِزاً عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ
وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

(3) انظر: المرادي؛ الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، 1973 م، ص 477.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 650/3 - 653. وانظر، كذلك: المرجع نفسه: 585/3؛ 612، 623، 626، 653، 661.

- توضيحه معنى أسماء الأفعال؛ مثل: هَيْهَاتَ، وَهَمَّاهُ، وَأَفُ، وَكَيْخُ، وَصَهْ، وَنَزَالَ؛ إذ بدون معرفة معنى تلك الأسماء لا يهتدى إلى تصنيفها من حيث إنها اسم فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، وقد بيّن الإمام الشاطبي أَنَّ هَيْهَاتَ، وَهَمَّاهُ اسما فعل ماضٍ؛ الأول بمعنى: بَعْدَ، والثاني بمعنى: فَنِي، أَمَّا أَفُ، وَكَيْخُ؛ فهما اسما فعل مضارع؛ الأول بمعنى: أَتَضَجَّرُ، والثاني بمعنى: أَتَكْرَهُ، وَأَمَّا صَهْ، وَنَزَالَ؛ فهما اسما فعل أمر؛ الأول بمعنى: اسْكُتْ، والثاني بمعنى: انْزِلْ^(١).

- ما أثاره في معنى الاستحقاق من قول ابن مالك: "وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا"^(٢)؛ فقال: لفظ الاستحقاق، وإن لم يَدَلَّ بمنطوقه على حُصُولِ الْمُسْتَحَقِّ فَمُقْتَضٍ بِمَعْنَاهُ لِحَصُولِهِ؛ إذ لا يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ حَتَّى يَكُونَ مُقْتَضِيًّا لِلْمُسْتَحَقِّ؛ ويدلُّ على ذلك الْاِسْتِحْقَاقُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْاِسْتِحْقَاقَ مُسْتَقٌّ مِنْ قَوْلِكَ: لِفُلَانٍ عَلَيْكَ حَقٌّ؛ أَي: شَيْءٌ وَاجِبٌ لَهُ أَخْذُهُ مِنْكَ، وَيُقَالُ: اسْتَحَقَّ فُلَانٌ حَقَّهُ؛ أَي: اسْتَوْجَبَهُ؛ فَإِذَا لَفْظُ الْاِسْتِحْقَاقِ يَقْتَضِي بِمَعْنَاهُ الْحَصُولَ...^(٣)، وتظهر هنا علاقة المعنى بأحد الأدلة الصرفية؛ ألا وهو الاشتقاق.

- ما أثاره في معنى "حتى" إذا نصبت؛ قال: "حتى إذا نصبت لها معنيان؛ أحدهما: .. أن يكون ما قبل حتى سبباً فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ، وكلمته حتى يأمرَ لي بشيء. والثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، وسواء أكان ما قبلها سبباً فيما بعدها أم لا؛ إلاَّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَبَباً فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْغَايَةُ؛

(١) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 497/5 - 498.

(٢) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 114؛ 116.

(٣) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 116.

نحو: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ؛ إذ المعنى: سرتُ إلى أن تطلعَ،
وإذا كان سبباً فيما بعدها احتتمل الغاية، ومعنى كَيَ؛ كقولك:
سرتُ حتى أدخلَ المدينة؛ فقد تريد معنى: إلى أن أدخلَ، وقد تريد
معنى: كي أدخلَ..⁽¹⁾

وفيما قدّم من أمثلة حول المعنى دليل واضح على معرفة الإمام
الشاطبي به⁽²⁾؛ إذ ظهرت قدرته في تقديم صورة شاملة فيه فنوع بين
المعنى المعجمي والمعنى الدلالي، وبَيّن تواصلهما مع الجانبين الصرفي
والإعرابي.

ب- معرفة النحو العربي وقواعده:

إنّ معرفة الإمام الشاطبي بالنحو العربي وقواعده تبرز فيما قدّمه
من نماذج نظرية، وأمثلة تطبيقية متنوعة؛ فيدخل في ذلك ما أشار إليه من
تعريفات شملت مصطلحات؛ مثل: النحو، والإعراب، والصرف،
والتصريف، وغيرها؛ إضافة إلى ما بيّنه من جوانب إعرابية وصرفية أثّرت
تحليله النحويّ.

أمّا الجانب النظري من معرفته فيتجلّى، كما دُكر، فيما أشار إليه
من تعريفات؛ كالنحو، إذ عرفه لغويّاً؛ فقال: أصلُ النُّحو في اللغة:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 38/6.

(2) لا يدعي الباحث أنّ ما قدّمه من نماذج وأمثلة تشكّل دليلاً على المعرفة النحوية العميقة لدى
الإمام الشاطبي؛ فعلمه ليس بحاجة إلى الإثبات؛ لأنّ ما أُشير إليه في التمهيد كافٍ؛ ليلقي
الضوء على منابع علمه الغزيرة؛ لكن هذه الأمثلة والنماذج سبقت لتوضيح ما يرتبط بمعايير
التحليل النحوي المختلفة عند الإمام والمرتبطة بالنحو بصورة خاصة، وتأكيد.

القَصْدُ، وهو ضدُّ اللحن الذي هو العدول عن القصد والصواب⁽¹⁾، وقد أشار، كذلك، إلى تعريفه اصطلاحاً⁽²⁾. والإعراب؛ إذ أشار فيه إلى تعريف ابن مالك له؛ فقال: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"⁽³⁾، وقد وضَّح الإمام الشاطبي هذا التعريف من خلال ما قدَّمه من أمثلة؛ فقال: "إذا قلت: ضربَ زيدٌ غلامَ عمرو؛ فالضمُّ في زيد جيء به بياناً لما اقتضاهُ فيه العاملُ الذي هو ضَرَبَ من الفاعلية، والفتحُ في غلام جيء به بياناً لما اقتضاهُ فيه ضَرَبَ من المفعولية، والجُرُّ في عمرو جيء به بياناً لما اقتضاهُ فيه العامل الذي هو غلام من الإضافة. وكذلك الحرف؛ في نحو: ضَرَبَ أخوكَ حمًا أبيه، وأكرمَ أهلوكَ ضاربي الزيدَين. وكذلك السكون؛ في نحو: لِسْتَقْمٌ، ولا تُضْرِبْ مَنْ لَمْ يَكْرَمْكَ. وكذلك الحذف؛ نحو: لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ؛ فالحاصل أنَّ هذه الأشياء التي يُطلق عليها إعرابٌ علاماتٌ على معانٍ تعتور المُعَرَّبَ، والألفاظ الدالة على تلك المعاني هي العوامل"⁽⁴⁾.
وقد بيَّن معنى الصَّرْفِ في قول ابن مالك⁽⁵⁾:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَوْ مُبَيِّنٌ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ امْكِنًا

فقال: الصَّرْفُ هو تنوين يلحق الاسم مُبَيِّنًا لمعنى يكون الاسم بسببه أمكنًا...، والتنوين: نون ساكنة مزيَّدة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 17/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 17/1 - 18.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 71/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 71/1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 575/5.

به⁽¹⁾، ولذا فإن الصَّرْفَ الذي قصده ابن مالك في قوله السابق: هو تنوين الصَّرْفِ؛ لا علم الصَّرْفِ أو التصريف، أمّا التصريف؛ فقد أشار إليه الإمام الشاطبي؛ فقال: "هذا الباب هو الشطر الثاني من شَطْرِي علم النحو، وهو أغمضهما، وأشرفهما عند أهل هذا الشأن؛ لِمَا فيه من الفائدة العائدة عليهم في تصرّفات كلام العرب، ولأجل ذلك خَصَّهُ كثيرٌ من النحويين بالتأليف على الاستقلال..⁽²⁾، وقد أشار إلى تعريفه عند ابن مالك؛ فقال بآئه: "عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِنَيْتِ الكلمة، وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة، وصحةٍ وإعلال، وشبه ذلك⁽³⁾."

وقد وَضَحَ مقصود ذلك؛ فقال: "فقوله: عِلْمٌ؛ هو الجنسُ الأقربُ؛ إذ التصريف المرادُ حدّه من جنس العلوم. وقوله: يتعلّق بنية الكلمة، هو معرفة أبنية الأسماء والأفعال، وأعداد حروف تلك الأبنية من ثلاثي، ورباعي، وما فوق ذلك، وما هو منها مجردٌ من الزيادة أو مزيد فيه، وكيف يوزنُ بالتفعيل؟، وكيف بناءً ما يُبنى منها إن أُطلق القياسُ فيها، أو سَوِّغَ للتدرب والامتحان، ونحو ذلك. وقوله: وما لحروفها من أصالة وزيادة؛ أي: وما لحروف تلك الأبنية من أصالة؛ يعني حيث تكون أصولاً لا زوائد، وزيادة؛ يعني حيث تكون الزوائد في تلك الأبنية، وأين تزداد؟، والذي يُزاد؟، وما الذي لا يُزاد؟. وقوله: وصحة وإعلال؛ يعني بالصحة: إقرارَ الحرف على وضعه الأصلي كالياء في بياضٍ وأبيض، والواو في سَوَادٍ وأسود، وبالإعلال: تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كالواو في قام وأقام.. وقوله: وشبه ذلك؛ يعني: كالقلب والحذف.. فهذه

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5/ 575 - 576.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 218.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 218.

هي أجزاء التصريف قد نبّه عليها، ومعرفة ذلك كله هو علم التصريف⁽¹⁾.

وتحدّث الإمام الشاطبي عن لَفْظِي "الصَّرْف"، والتصريف في قول ابن مالك⁽²⁾:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا مِثْلُهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

فقال: إِنَّ في لفظه لفظين؛ وهما الصَّرْفُ في قوله: "مِنَ الصَّرْفِ بَرِي"، والتصريف في قوله: "بِتَصْرِيفٍ حَرِي"، والظاهر أنّه أراد بهما واحداً؛ بل لا شك في هذا. واللفظ المصطلح عليه إنّما هو التصريف لا الصرف؛ فاستعماله لفظَ الصرفِ تسامحٌ اعتباراً بأصل المعنى؛ لأنَّ "صَرَفَ" الذي مصدره التصريف مبالغة في "صَرَفَ" الذي مصدره الصَّرْفُ، وإنّما سُمِّيَ هذا العلم تصريفاً من التصريف الذي هو التقليل؛ تقول: صَرَفْتُ الرجلَ في أمرٍ: إذا جعلته يتقلّب فيه بالذهاب والحجى، وصرّوفُ الدهر: تقلّباته وتحولاته من حال إلى حال؛ فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهتين؛ إحداهما: من جهة مُتَعَلِّقِهِ؛ إذ هو مُتَعَلِّقٌ بالتصرّفات الموجودة في الألفاظ العربية؛ فقول العربي: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وضارب، ومضروب، واضطرب، وما كان نحو ذلك تصريفاً للمصدر الذي هو الضرب، وهو مُتَعَلِّقٌ نظر صاحب هذا العلم؛ فينظر في هذه التصرّفات في الزيادة والنقصان، والصحة والإعلال، وشبه ذلك؛ فقليل للعلم المتعلّق بهذا

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 218/8 - 219.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 221/8.

التصريف: تصريف؛ تسمية له باسم مُتَعَلِّقِهِ. والجهة الثانية: جهة فائدته؛ وهو: انتحاء سمت كلام العرب بالبناء؛ مثل أُنْبِئْتَهَا والتصرّف في الكلام بنحوٍ من تصرّف العرب...؛ فالصرفُ الذي ذكره الناظم من معنى التصريف المصطلح عليه، لكن على لَحْظِ الأصل، ولذلك صَحَّ أَنْ يُطْلَقَ عليه صَرَفًا؛ وإلاّ فكان يكون إطلاقه الصَّرْف عليه اصطلاحاً ثانياً، ولا يُحْمَل على هذا ما أمكن⁽¹⁾.

ووضّح معنى التوكيد اللفظي من قول ابن مالك⁽²⁾:

وَمَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: اذْرُجِي اذْرُجِي

إذ قال: ويعني أنّ التوكيد اللفظي معناه أن يُؤْتَى باللفظ المراد توكيده مكرراً بنفسه؛ كما مثّل في قوله للمؤنث: اذْرُجِي اذْرُجِي يا هند، وقد يكون للمذكر: ادرج ادرج يا زيد؛ بضمّ الجيم الأولى وكسرها.. وفي هذا المثال إعلّام بأنّ هذا التوكيد غير مختص بالاسم... وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة...، وإذا أعطي عدم الاختصاص اقتضى الإطلاق في كل ملفوظ به؛ فيكون في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة؛ فأما توكيد الاسم؛ فنحو: قام زيدٌ زيدٌ.. وأما توكيد الفعل؛ فنحو: قام قام زيدٌ.. وأما توكيد الحرف؛ فنحو: نَعَمْ نَعَمْ، وَبَلَى بَلَى.. وأما توكيد الجملة؛ فنحو: قام زيدٌ قام زيدٌ...⁽³⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 219/8 – 220.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 28/5.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 28/5 – 31.

كما أنه تطرّق إلى تعريف الموضوعات الرئيسية والمهمة في الأبواب النحوية؛ كالمبتدأ والخبر⁽¹⁾، والنائب عن الفاعل⁽²⁾، والاشتغال⁽³⁾، والتنازع⁽⁴⁾، والبدل⁽⁵⁾، والنسب⁽⁶⁾، والإبدال⁽⁷⁾، والإدغام⁽⁸⁾، وغيرها من الموضوعات الذي ينمّ عرضها وتقديمها بالصورة التي قدّمت عن دراية كبيرة ومعرفة عميقة عند الإمام الشاطبي.

أمّا الجانب التطبيقي فيبرز في التحليل الإعرابي والصرفي عنده؛ ومن ذلك:

- إشارته في باب "النائب عن الفاعل" إلى مقصد ابن مالك من قوله⁽⁹⁾:

وَإِكْسَرُ أَوْ ائْتَمِمْ فَافْتَحِ ثَلَاثِيَّ أَهْلَ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كُبُوعَ فَاحْتَمِلْ

إذ قال: "الفعل الثلاثي المعتلّ العين إذا بُنِيَ للمفعول جاز في فائه ثلاثة أوجه؛ أحدها: الكسر الخالص، وهو قوله: "وَإِكْسَرُ" فتقول في قال: قيل، وفي باع: بيع، وفي هاج: هيج، وفي قام: قيم، وما

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 590/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5/3.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 62/3.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 167/3.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 190/5.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 431/7.

(7) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/9.

(8) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 430/9.

(9) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 21/3.

أشبه ذلك. والثاني: إشمامُ الفاءِ الضمِّ⁽¹⁾؛ فتقول: قيل، وهيج، وقيم.. والوجه الثالث: إبقاء الضمة التي أتى بها في الأصل للبناء للمفعول، ويستوي في ذلك ذوات الواو وذوات الياء؛ فتقول: قُولْ، وَبُوعٌ⁽²⁾. وبين الوجه الفصيح المقروء به من الوجه الضعيف؛ فقال: الوجهان الأولان فصيحان مقروء بهما، والوجه الثالث لُغَةٌ ضعيفة حُكِيَتْ عن بني ضَبَّةَ، وَحُكِيَ عنهم: بُوْعٌ متاعه، خُوْرَ له⁽³⁾.

- توجيهه المعنى المقصود للسياق؛ تبعاً للموقع الإعرابي للفظ لِيناً في قول ابن مالك⁽⁴⁾:

وَأَرْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيَا لِينَا قَلْبَ فَعِيْمَةً صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصِبُ

فقال: وأعلم أن قول الناظم: وَأَرْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيَا لِينَا قَلْبَ يحتمل وجهين من التفسير؛ أحدهما: أن يكون قوله: لِينَا حالاً من الضمير في قَلْبَ؛ كأنه قال: وأردذ لأصلٍ حرفاً ثانياً قَلْبَ حالة

(1) أخذ الإمام الشاطبي على ابن مالك عدم تعرضه لصور الإشمام؛ كيف تكون؟؛ فقال: وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: ضَمُّ الشفتين مَعَ النطق بالفاء؛ فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر؛ نحو: قيل، وبيع. وهذا هو المعروف المشهور، والمقروء به. والثاني: ضَمُّ الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء؛ نحو: قيل، وبيع. والثالث: ضَمُّ الشفتين قبل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف؛ فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسرة الحرف. والمشهور المذهب الأول. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22-21/3.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22-21/3.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22/3.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7/346.

كونه ليناً؛ ويكون حالاً مقدّرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: 12]، والمعنى أنّ الحرف الثاني من الكلمة كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب ليناً؛ أي: صيّر حرفاً ليناً؛ فإنّك إذا صغّرت الاسم ترده إلى أصله، هذا وجه صحيح. الثاني: أن يكون قوله: ليناً بدلاً ثانياً؛ كأنّ المعنى: وازدّد لأصل حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى غيره، وصيّر حرفاً آخر، سواء كان ما صيّر إليه ليناً أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح⁽¹⁾.

وقد يتداخل عنده التحليلان: الإعرابي والصرفي، ومن ذلك:

- ما قاله في كلمتي: "عرفاً، ونكراً" من قول ابن مالك⁽²⁾:

وَأَمْتَعُهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

الْعُرْفُ: مصدر عرفت الرجل مَعْرِفَةً وَعِرْفَةً وَعِرْفَانًا وَعُرْفًا
أَيْضًا. وَالنُّكْرُ: ضد العُرف، وقد نُكِرَهُ نُكْرًا، وهما في موضع الحال..⁽³⁾

- ما قاله في فعل الأمر "سِم" من قول ابن مالك⁽⁴⁾:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7 / 350.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2 / 58.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2 / 59.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1 / 58.

وَمَاضِيَّ الْأَفْعَالِ بَالْتَا مِزَ وَسِيمٌ بِالتَّوْنِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فَهُمْ

: "سِيمٌ: فعلٌ أمرٌ من وَسَمَهُ يَسِمُهُ سِيمَةً وَوَسَمًا..⁽¹⁾.

وتتجلى معرفته بقواعد النحو المختلفة في كثير من مواطن تحليله
النحوي؛ ومن ذلك:

- ما قاله في "فعلٌ ينجلي" من قول ابن مالك⁽²⁾:

بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ يَا أَفْعَلِي وَتَوْنِ أَقِيلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

: "فعلٌ ينجلي: مبتدأ وخبر؛ وابتدأ بالنكرة؛ لأنها غير مرادة
بعينها؛ كقولهم: رجلٌ خيرٌ من امرأة، أو لأنَّ الجملةَ خارجةٌ
مخرجَ الجواب لمن قال: أَفْعَلٌ ينجلي بشيءٍ؟؛ فقال في الجواب:
فعل ينجلي بكذا وكذا، أو لأنَّ النكرة هنا قد تقدّم عليها شيءٌ
من معمولات خبرها؛ لأنَّ قوله: بتاء فعلت إلى آخره متعلّقٌ بِـ
"ينجلي"؛ فصار كقولهم: فيها أسدٌ رابضٌ؛ فأسد: مبتدأ، ورابضٌ
هو الخبر، وفيها متعلّقٌ برابض؛ لقولهم: إنّ فيها أسدًا
رابضًا..⁽³⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 60 / 1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 51 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 57 / 1.

- تسويغه الابتداء بالنكرة في 'فعل' مضارع يلي لم⁽¹⁾؛ قال: 'وابتدا بالنكرة لأنه وصفها بقوله: مضارع'..⁽²⁾.
- تعليله لحذف الواو في الفعل 'يؤهن'؛ قال: 'وهن الشيء يهن وهناً إذا ضعف، وهنته أنا، وهنته، وأصله يؤهن؛ فأعل مجذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة'⁽³⁾.
- ما يرتبط بدخول 'رُب' على الضمائر؛ قال: 'لا يجوز أن تقول: ربك، ولا ربني، ولا زيد ربّه؛ لأنّ رُب خَصَّتْهَا العربُ بالدخول على النكرات؛ فلا تقول: رُب زيد، ولا رُب هذا، ولا رُب الرجل، والضمائر أعرُف المعارف؛ فلا تدخل عليها من باب أولى'⁽⁴⁾.

ت- معرفة علم البلاغة:

تنوّعت الأمثلة المرتبطة بعلم البلاغة في تحليلات الإمام الشاطبي؛ ومن ذلك:

-
- (1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1 / 58.
- (2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1 / 59.
- (3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3 / 481.
- (4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3 / 570. ومسألة دخول ربّ على الضمائر مسألة خلافية، وقد سمع عن العرب ذلك؛ قال الإمام الشاطبي: 'وأما ما جاء من نحو: ربّه رجلاً؛ فإنما ساغ من جهة أنّ هذا الضمير قد انتفى عنه المعنى الذي كان به ضميرُ النكرة معرفةً، وهو عودُه على معروف تقدّم؛ فذلك هنا مفقود؛ فإنّه عائدٌ على ما لم يُعقَل إلا بعد الفراغ من ذكره، فلم تدخل عليه ربّ إلا وهو أشدُّ إيهاماً من النكرة الظاهرة؛ لأنّ النكرة الظاهرة تدلُّ بنفسها على جنسٍ أو نوعٍ منه بخلاف الضمير المُفسَّر بـمذكور بعده'. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3 / 570.

- الجنس؛ في قول ابن مالك⁽¹⁾:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

قال الإمام الشاطبي في ذلك: "وقوله: خير مالك يقصد به المجانسة لقوله في القسم الأول: "هو ابن مالك" وليساً بمترادفين؛ لأنَّ الأول معرفة والثاني نكرة..⁽²⁾

- الطباق في قوله: الأقصى ضدُّ الأدنى⁽³⁾.

- الاكتفاء بالسبب عن المسبب؛ إذ قال في قول أحدهم⁽⁴⁾:

ذَرِ الْإِكْلِينَ الْمَاءَ ظُلْمًا فَمَا أَرَى يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ

"يريد قوماً كانوا يبيعون الماء؛ فيشترون بثمانه ما يأكلونه؛ فاكتفى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول من ذكر المأكول⁽⁵⁾.

- في المجاز؛ قال: "مُكْرَمٌ يقال فيه: مُتَّصِفٌ بالإكرام، ولا يقال في مُكْرَمٍ: إِنَّهُ مُتَّصِفٌ بالإكرام إلا مجازاً، وهو لا يُفهم إلا بقرينة، شأن سائر المجازات⁽⁶⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3 / 1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22 / 1.

(4) انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (أكل).

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 260 / 9.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 407 / 9 - 408.

ث - معرفة علم العروض:

لقد كان لعلم العروض بأمثلته المختلفة حضور كبير في تحليلات الإمام الشاطبي النحوية، ومن ذلك:

- ما قاله الإمام في "خفي" من قول ابن مالك⁽¹⁾:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

: "قوله: خفي يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتمل أن يكون وصفاً، لكن خَفَفَ الياء للقفائية، وأصلها التشديد"⁽²⁾.

- قوله في: "إِنْ قَفَا - محركاً من قول ابن مالك⁽³⁾:"

وَعَبَّرَ مَا التَّائِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ	سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرِّكِ
أَوْ أَشْجَمِ الضَّمَّةِ أَوْ قِفَ مُضْعِفَا	مَا لَيْسَ هَمَزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرِّكَا وَحَرَكَاتِ أَثْقَلَا	لِسَاكِنِ تَخْرِيكُهُ لَنْ يُخْطَلَا

:أرتكب فيه التضمين القبيح في القوافي؛ وهو تعلق قافية البيت بما بعده...⁽⁴⁾.

- قوله: "فإن قلت: ما فائدة قول الناظم: أَوْ كَيْعَ مجزوماً؛ فقيده بكونه مجزوماً، وكان يكفيه أن يقول: أَوْ كَيْعِهِ؛ لأنَّ اللفظ لفظ المجزوم؟؛ فالجواب: أنَّ اللفظ لا يكفيه هنا؛ إذ لو لم يقيده بالجزم لتوهم أنه

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 32/6.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 36/6.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 35/8.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 69/8.

أراد غير المجزوم، لكنّه حذف ياءه لضرورة الوزن؛ إذ يمكن هذا في النظم⁽¹⁾.

- قوله في الضرورة الشعرية: ليس معنى الضرورة أنّه يضطر الشاعر حتى لا يمكنه أن يُعوّضَ منها لفظ آخر لا ضرورة فيه؛ لكن كان يكون فيه تضيق كثير، وقد اعتمد الناظم في عربيته على ذلك التوهم، ويُنْتُ بطلانه في الأصول⁽²⁾.
- قوله: "حكى القاضي ابن الطيّب⁽³⁾ عن الفراء بسندٍ يرفعه إليه أنّ العرب تُسمّي البيت الواحد يتيماً، ومن ذلك الدرة اليتيمة لانفرادها؛ فإذا بلغ الاثنان والثلاثة فهي ثُفّة، والعشرة تُسمى قِطْعَةً؛ فإذا بلغ العشرين استحقَّ أن يُسمّى قصيداً، والعرب تجعل القصيدة كلّها تارةً على رَويّ واحدٍ، وهو المشهور في أشعارها، وتارةً تجعله على حروفٍ مختلفة، وتُسَمِّعُهُ شَطْرَيْنِ شَطْرَيْنِ، أو أربعةً أربعةً، ولا يكون إلا مُزْدَوِجاً. وهذه القصيدة الألفيّة التي ابتدأها الناظم من هذا القسم، ويُسمّى المُخَمْسُ ويكثر في الرّجز والسّريع⁽⁴⁾..".

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 91. وقول ابن مالك تامّاً هو:

وَقِفْ بِرِ مَا السَّكْتُ عَلَى الْفَعْلِ الْمَقْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعِطَ مَنْ سَأَلَ
وليس حتماً في سوى ما كَمِ أَوْ كَيْمَ مجزوماً فراع ما رَعَوْا

انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 88.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 96.

(3) القاضي ابن الطيّب: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، ولد في البصرة سنة 228هـ، وتوفي في بغداد سنة 403هـ. انظر: الخطيب البغدادي؛ أحمد بن علي، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ط، 1931م، 5/ 379. وانظر: الحاشية السفلى الأولى في المقاصد الشافية، 1/ 16.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 16-17.

إضافة إلى ما ذكر فقد برزت معايير التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في ترجمته لبعض النحاة، الذين ذكر عدداً من آرائهم في تحليلاته النحوية، ومن ذلك:

- ترجمته لابن مالك؛ قال: أبْنُ مالِك هي المعرفة التي اشتهر بها، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائفي الجياني يُكنى أبا عبد الله، ويُدعى جمال الدين، أحد أئمة الصنعة النحوية والعلوم العربية، صنف كتباً مفيدة في النحو والقراءات واللغة، ونظم رَجَزَيْن في النحو؛ أحدهما: يَسْتَعْمِلُهُ أَهْلُ الْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ⁽¹⁾، وهو الذي نثره في كتابه الْمُسَمَّى بِالْفَوَائِدِ الْمَحْوِيَّةِ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ⁽²⁾، والثاني: هذا الذي شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ وهو عظيم الفائدة⁽³⁾، استولى من علم النحو على جلّ القدر المحتاج إليه، موفى الأقسام،

(1) قصد الإمام الشاطبي الكافية الشافية، وهذا ظاهر من قوله: الكافية هو أرجوزته الكبرى المسماة بالكافية الشافية، وهي قد احتوت من الأشرطة المزودة على الآلف، ولم أوقف عليها بعد، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مُقَيِّداً أنها منشورة في الكتاب المسمى بِأَلْفَوَائِدِ الْحَوِيَّةِ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ، وقد رأيت هذا الكتاب، ورأيت اختيار ابن مالك فيه موقفاً في الغالب لما اختاره في هذا النظم. وقد أشار إلى ذلك، أيضاً، الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين؛ فقال: أمّا المنظوم الذي نثره المؤلف في كتاب: الفوائد المحوية؛ فلعله يقصد به كتاب: الكافية الشافية وهو كتاب منظوم شرحه المؤلف نفسه، وقد طبع مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى هذا الشرح في خمس مجلدات. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 484/9. وانظر: الحاشية السفلى الأولى في المقاصد الشافية، 5/1.

(2) أشار الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين إلى أن كتاب أَلْفَوَائِدِ الْحَوِيَّةِ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ؛ اختلف العلماء في نسبه إلى ابن مالك؛ قال: اختلف العلماء-رحمهم الله تعالى- هل لابن مالك كتاب بهذه التسمية أو لا؟.. وفي خزانة الرباط نسخة من كتاب صغير الحجم اسمه أَلْفَوَائِدِ الْحَوِيَّةِ فِي الْفَوَائِدِ النُّحَوِيَّةِ منسوب إلى ابن مالك بخط مغربي سنة 1058 هـ؛ تقع في (66) ورقة، ولعله هو المعنى هنا؛ فأثني وجدت تطابقاً في نقول المؤلف عنه مع ما ورد فيه تطابقاً كاملاً... انظر: الحاشية السفلى الأولى في المقاصد الشافية، 5/1.

(3) قصد الإمام الشاطبي بالثاني من رَجَزَيْ ابن مالك: خلاصة الكافية المعروفة بِأَلْفِيَةِ ابن مالك.

مَحَرَّرَ القَوَانِينَ، خَالِياً عَنِ الْحَشْوِ، قَلِيلَ الْأَلْفَاظِ، كَثِيرَ
الْمَعَانِي... تُوْفِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَامَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسْتِمَائَةَ⁽¹⁾.

- تَرْجَمْتَهُ لَابْنِ مُعْطٍ؛ قَالَ: "هُوَ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ
عَبْدِ الثَّوَرِ الْمَغْرِبِيِّ الْأَصْلِ وَالْمَنْشَأُ، الزَّوَاوِيُّ الْقَبِيلَةُ الْجَزَائِرِيُّ الْبَلَدِ،
اشْتَغَلَ بِالْعَرَبِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي مُوسَى عَيْسَى بْنِ
يَلْلَبَخْتَ الْجَزُولِيِّ فْتَمَهَّرَ فِيهَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بِلَادِ الْمَشْرِقِ فَلَقِيَ
الْمَشَائِخَ، وَبَاحَثَ الْعُلَمَاءَ وَنَظَرَ الْفُضَلَاءَ؛ ثُمَّ أَقَامَ بِدِمَشْقَ فَوَلَّاهُ
الْمَلِكُ الْمُعْظَمُ⁽²⁾ النَّظَرَ فِي مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ نَظَّمَ
هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ⁽³⁾، وَكَانَ مُعَاَصِراً لِتَاجِ الدِّينِ أَبِي الْيَمَنِ زَيْدِ بْنِ
الْحَسَنِ الْكِنْدِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، فَكَانَا فِي عَصْرِهِمَا رِئَاسَتِي أَهْلَ الْأَدَبِ
فِي دِمَشْقَ، فَلَمَّا تُوْفِيَ الْمَلِكُ الْمُعْظَمُ نَقَلَ الْمَلِكُ الْكَامِلُ أَبَا زَكَرِيَّا إِلَى
مِصْرَ؛ فَأَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ تُوْفِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ
ذِي الْقَعْدَةِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بِالْقِرَافَةِ،
سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسْتِمَائَةَ، وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُبَرِّزاً فِي عِلْمِ
الْأَدَبِ قَادِراً عَلَى النُّظْمِ لِلْعُلُومِ، نَظَّمَ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ وَنَظَّمَ
الْعَرُوضَ، وَشَرَعَ فِي نَظْمِ كِتَابِ "الصَّحَاحِ" لِلْجَوْهَرِيِّ فَتُوْفِيَ قَبْلَ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/1-6.

(2) الملك المعظم: عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، ملك الشام، من علماء الملوك أخذ عن
التاج الكندي وغيره، وكان حنفياً؛ يقال: إنه جعل لكل من يحفظ "المفصل" للزخشرى مائة
دينار. انظر: الحاشية السفلى الثانية في المقاصد الشافية، 25/1.

(3) قال الإمام الشاطبي عن أرجوزة ابن معط: ألفية ابن معط مشهورة بأيدي الناس، وهي ذاتُ
عَاسَنٍ مِنْ تَقْرِيبِ الْمَرَامِ لِلْإِفْهَامِ وَعَذْوِيَةِ الْمَسَاقِ، وَسَهُولَةِ الْحِفْظِ، وَالْبَيَانِ بِالْأَثْلِ مَعَ قَلَّةِ
الْحَشْوِ، مَعَ أَنَّهَا مُؤَدَّةٌ بِفَصَاحَةِ صَاحِبِهَا، شَاهِدَةٌ لَهُ بِجُودَةِ الْقَرِيحَةِ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ... انظر:
الشاطبي، المقاصد الشافية، 24/1.

إتمامه، وله من التّوَاليف غير المنظومة كتابُ الْفُصول⁽¹⁾ وهو كتاب حَسَنٌ، وتعليقات على أبواب الجزوليّة، وغير ذلك، ومن وقف على تصانيفه المذكورة عَلِمَ غزارة علمه وقوة فهمه، وجودة طبعه، وفصاحة نُظْمِهِ⁽²⁾.

وقد ذكر الأمام الشاطبي عدداً من مؤلفات النحاة، وأشار إلى بعض الآراء المذكورة فيها، كما روى عن بعض شيوخه مرويات كثيرة⁽³⁾.

(1) كتاب الْفُصول لابن معط مختصر في النحو، أفضل شروحه وأشهرها: المحصول في شرح الفصول لابن أياز البغدادي المتوفى سنة 681هـ. انظر: الحاشية السفلى الأولى في المقاصد الشافية، 26/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 25-26.

(3) لقد أكثر الإمام الشاطبي من ذكر أسماء النحاة في تحليلاته؛ إذ ناقش المسائل النحوية مبيّناً آراء أولئك النحاة؛ ومن أبرزهم: سيبويه، وابن جني، وابن مالك، إضافة إلى مؤلفاتهم؛ كالكتاب، والمنصف، والتسهيل. وقد روى عن بعض شيوخه؛ مثل مروياته عن: محمد ابن الفخار، وفرج ابن لبّ، ومحمد المقرئ، ومحمد الحسني.

انظر في آراء النحاة ومؤلفاتهم: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/3؛ 14؛ 18؛ 21؛ 23؛ 29؛ 32؛ 39؛ 42؛ 54؛ 56؛ 68؛ 75؛ 80؛ 93؛ 108؛ 151؛ 161؛ 180؛ 192؛ 211؛ 240؛ 288؛ 305؛ 346؛ 357؛ 416؛ 464؛ 499؛ 503؛ 562؛ 605؛ 647؛ 659؛ ... 2/6؛ 7؛ 12؛ 20؛ 33؛ 53؛ 63؛ 68؛ 71؛ 94؛ 106؛ 130؛ 131؛ 162؛ 170؛ 253؛ 338؛ 367؛ ... 3/6؛ 9؛ 22؛ 30؛ 33؛ 39؛ 47؛ 59؛ 77؛ 88؛ 136؛ 148؛ 176؛ ... 205؛ 248؛ ...

وانظر في بعض مروياته عن شيوخه، وفي إبراز آرائهم النحوية: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/6؛ 34؛ 83؛ 95؛ 103؛ 141؛ 218؛ 277؛ 343؛ 384؛ 386؛ 388؛ ... 2/74؛ 157؛ 165؛ 281؛ 306؛ 429؛ 535؛ 551؛ 534؛ 601؛ ... 3/9؛ 26؛ 46؛ 85؛ 182؛ 201؛ 495؛ 660؛ ... 4/36؛ 92؛ 303؛ 427؛ 682؛ ... 5/67؛ 81؛ 138؛ 283؛ 309؛ 450؛ 566؛ 584؛ ... وفيما ذكر الباحث الكفاية في توضيح المراد؛ والمواضع المشار إليها بالأرقام للإشارة والتوضيح لا للحصر؛ إذ إنّ معرفة الإمام الشاطبي بالعلوم المختلفة لا يمكن حصرها في بضع صفحات؛ فهو مكتبة تمشي على الأرض!

ج- معرفة علوم القرآن والدين:

تندرج تحت ثقافة الإمام الشاطبي، كذلك، معرفته بعلوم القرآن والدين؛ فقد كانت علاقته بها علاقة وثيقة؛ إذ برزت تلك العلاقة في عدد من مؤلفاته كالموافقات والاعتصام، أما في شرحه على ألفية ابن مالك فقد برزت معرفته من خلال ما ذكره من قراءات قرآنية⁽¹⁾، وأحاديث نبوية، وقد اكتفى الباحث هنا بالإشارة إلى ذلك؛ لوجود حديث مستفيض في سياق كلامه عن مسألة الاستشهاد بالشواهد المختلفة.

ومن الأمثلة التي بينها الإمام الشاطبي في تحليله النحوي ما يرتبط بالأحكام الفقهية؛ منها:

- قوله: إذا ثبت وقوع الباء بمعنى من التبعية، وأنها مرادفها ثبت أن الباء تقع للتبعية عند الناظم، فيقرب مذهب الشافعية في دعوى أن الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] للتبعية، كما لو قال: وامسحوا من رؤوسكم، كما أن قوله: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الانسان: 6]؛ بمعنى: يشرب منها⁽²⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 1/ 336؛ 440 - 441؛ 2/ 303؛ 336؛ 3/ 447؛ 478؛ 515؛ 4/ 80؛ 81؛ 86؛ 198؛ 607؛ 5/ 47؛ 207؛ 335؛ 6/ 10؛ 13؛ 21؛ 33؛ 40؛ 83؛ 86 - 87؛ 153؛ 7/ 68؛ 83؛ 121؛ 153؛ 171؛ 8/ 11؛ 28؛ 31؛ 56؛ 72؛ 116 - 120؛ 122؛ 192؛ 194 - 196؛ 9/ 6؛ 21؛ 34؛ 83؛ 118؛ 207؛ 322؛ 463.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 637. وفي المسألة خلاف في تقدير حرف الباء، انظر: المرجع السابق، 3/ 626-642.

ومنها ما يرتبط بتفسيراته الدينية التي لم تخلو منها تحليلاته النحوية،

مثل:

- تضمينه التحليل الصرفي لكلمة "المُصْطَفَى" تفسيراً دينياً؛ قال: "مُفْتَعَلٌ من صَفْوِ الشَّيْءِ وصفوْتِهِ، وهو خَالِصُهُ؛ أي: الذي اخْتَصَّهُ اللهُ، واختارَهُ من سائر الخَلْقِ صَفْوَةٌ ولُبَاباً منهم، وهو مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ويُعَيَّنُهُ أمران؛ أحدهما: أنه أخصُّ بهذه الأمة من سائر الرُّسُلِ عليهم السَّلَام. والثاني: أنه صَفْوَةُ الصَّفْوَةِ الذين هم الأنبياء والرُّسُلُ؛ فالمصطفون مِنَ الخَلْقِ هم الأنبياء والرُّسُلُ، ومُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مُصْطَفَى مِنْ أولئك المُصْطَفِينَ. ألا ترى إلى ما جاء من نَحْوِ قوله: أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ⁽¹⁾، وما في معنى ذلك⁽²⁾.

إضافة إلى اعتماده على عدد من كتب التفسير ومعاني القرآن والحديث في تحليلاته النحوية؛ ومن ذلك:

- معاني القرآن للأخفش: استعان به الإمام الشاطبي في سياق كلامه عن الخلاف القائم بين الكوفيين والبصريين في المسألة الظاهرة من قول ابن مالك⁽³⁾:

وَالْفِعْلُ إِن لَّمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مَوْصَلَا

(1) انظر: ابن حنبل؛ أحمد بن محمد (240 هـ)، المسند، المطبعة الميمنية، القاهرة، د. ط، 1896م، 5/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 13-14.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/385.

إذ قال: "هذا الكلام يُعطي"⁽¹⁾ أن وصل إن هذه بالأفعال جائز على الجملة، وهذا مفهوم من كلامه؛ لأن معناه أن الفعل إن كان ناسخاً وُصِلَ بها وإلا فهو على الجملة مما يوصل بها الفعل. وهذا متفق عليه، لكنهم اختلفوا في تعيين نوعه؛ فالبصريون على اشتراط كونه ناسخاً للابتداء، وهو الذي ذكره الناظم من أنها لا توصل بالفعل غالباً إلا إذا كان ناسخاً، والأفعال النواسخ هي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وعلم وأخواتها؛ فتقول: إن كان زيدً لقائماً، وإن كادَ ليقوم، وإن علمتَ لصادقاً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: 164]، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [القلم: 51]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186]، وهو كثير. وأما الكوفيون؛ فلا يُعيّنون لذلك ناسخاً من غيره؛ بل يميزون دخولها على كل فعلٍ متصرفٍ؛ فيقولون: إن ضَرَبْتَ لزيداً، وإن أَكْرَمْتَ لعمراً، وإن قامَ لزيدً. وإلى هذا ذهب الأخفش، ومال إليه المؤلف في التسهيل وشرحه. والظاهر منه هنا خلاف ذلك؛ لقوله: "فلا تُلفِه غالباً" إن ذي موصلاً، والغالبُ عنده في مقابلة النادر، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادر لا يقاس عليه؛ وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به، أما الكوفيون؛ فالذي حكوا من ذلك هو قول امرأة الزبير - رضي الله عنهما -⁽²⁾:

(1) في المقاصد ورد خطأ: تُعطي بدل يُعطي، ولعله من إغفال المحقق. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 393/2.

(2) انظر: ابن جني؛ أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين شواذ القراءات، تح: علي النجدي ناصف؛ وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1966م، 255/2.

تَكَلَّنَكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهذا - وإن كان في نقلهم شاذاً - فهو على قاعدتهم قياس، من جهة أن إن عنده نافية، واللام ايجابية، كما وإلا، وكما أن ما وإلا غير مختصة بناسخ دون غيره، فكذلك مرادفها. وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتد بهم السماع؛ فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه في قراءة ابن مسعود، قال: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المؤمنون: 114]..⁽¹⁾.

ومن كتب معاني القرآن الأخرى التي استعان بها الإمام الشاطبي: معاني القرآن للزجاج⁽²⁾، ومعاني القرآن للفراء⁽³⁾، أما كتب الحديث؛ فمنها: غريب الحديث لأبي عبيد⁽⁴⁾، والصحيح للبخاري⁽⁵⁾، ومن الكتب الأخرى التي كانت معتمد الإمام في بعض تحليلاته النحوية: ترتيب المدارك للقاضي عياض⁽⁶⁾، والسيرة لابن هشام⁽⁷⁾، وغيرها. وفيما عرضه الباحث من معايير للتحليل النحوي عند الإمام الشاطبي؛ ما يكفي لتوضيح علو ثقافته من خلال معرفته بالعلوم المختلفة؛ خاصة تلك التي برزت في مواضع مختلفة من تحليلاته النحوية.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 393-395.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 63، 5/ 313، 6/ 141.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 388، 5/ 70.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 6/ 31.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 167، 5/ 516، 6/ 700، 6/ 195.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 638.

(7) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 101.

3- مجالات التحليل النحوي؛

تضمّ مجالات التحليل النحوي: الأسماء، والأفعال، والأدوات،
والجمل.
أ- الأسماء:

درس الباحث في الأسماء؛ طرائق تعبير الإمام الشاطبي عنها؛
بمعنى: هل عبر عنها بلفظها أم بلفظ آخر؛ ثم أشار إلى ما قدّمه الإمام من
أمثلة في تحليله النحوي له علاقة بالمعنى؛ ثمّ درس الوظيفة التركيبية
للأسماء؛ مبيّناً موقعها الإعرابي، ومتطرقاً إلى الحديث عن العامل، ثمّ
بيّن فيها أبرز النقاط المرتبطة بالجانب الصرفي.

أما طرائق تعبير الإمام عن الأسماء؛ فقد تنوعت، فتارةً يعبر عن
الاسم بلفظه وتارة أخرى يعبر عنه بأكثر من لفظ، ونادراً ما كان يعبر عنه
بلفظ آخر. ومن ذلك:

- ما قاله عن كلمة "الجميل" في قول ابن مالك⁽¹⁾:

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيٍّ الْجَمِيلَا

إذ عبّر عن الكلمة بلفظها؛ فقال: "الجميل: اسم فاعل من جَمُلَ
الرجل بالضمّ جَمَالاً؛ فهو جَمِيلٌ.."⁽²⁾، وفي موضع آخر، كذلك،
عبّر عن الكلمة بلفظها؛ فقال: "جَمِيلٌ؛ يقال صفة للفاعل، وهو
الذي فعّله جَمُلَ، ويقال صفة للمفعول فَعِيل بمعنى مفعول؛ لأنّه

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 22.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 28.

يقال: جَمَلَ فلان الشَّخْمَ بالفتح؛ أي: أذابَه، وجُمِلَ هُوَ؛ أي: أذِيب؛ فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ؛ كمَجْرُوحٌ وجَرِيحٌ..⁽¹⁾
- ما قاله في كلمة مُسَنَدٍ من قول ابن مالك⁽²⁾:

بِالْجُرِّ وَالتَّثْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلْ
وَمُسْتَنْدٍ لِلْأَسْمِ مَيِّزُهُ حَصَلُ

إذ ذكر كلمة "مُسَنَدٌ" بلفظها؛ فحلَّلها صرفياً ونحوياً؛ فقال: "قُمُسَنَدٌ فيه اسم مصدر من أسند إسناداً؛ أي: وإسنادٍ للأسم، وهو مجرور عطفاً على ما قبله.."⁽³⁾
- تعبيره عن المفعول به بلفظ المفعول؛ تبعاً لقول ابن مالك⁽⁴⁾:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قال: أخذ الناظم هنا يتكلم في مرتبة الفاعل والمفعول من الفعل في الأصل، وما يعرض في ذلك من مخالفة المرتبة جوازاً أو وجوباً..⁽⁵⁾، لكنه لم ينفِ احتمال أن يكون المراد بالمفعول المعنى الأعم له، مع ترجيح أن يكون المعنى الأول هو المقصود، ولذا فقد شملت كلمة المفعول من قول ابن مالك السابق تعبيرات أخرى؛ مثل: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله؛ قال الإمام

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 378 / 4.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 43 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 47 / 1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 593 / 2.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 593 / 2.

الشاطبي: "... هذا المفعول الذي ذكره هنا يحتمل أمرين؛ أحدهما: أن يريد المفعول به وحده؛ كضربت زيداً، وهو الجاري في كلام النحويين إذا تكلموا على هذه المسألة على الخصوص؛ فلا تكاد تراهم يتعرّضون لغيره، أعني فيما عدا الابتداء ونواسخه. والثاني: أن يريد المفعول الأعم الذي يشمل المفعول به وغيره، فيدخل تحت قوله: "والأصل في المفعول أن يَنْفَصِلًا، وقوله: "وقد يجي المفعول قبل الفعل: المفعول المطلق؛ نحو: ضرب زيداً ضرباً، والمفعول فيه؛ نحو: قام زيداً يوم الجمعة، والمفعول من أجله؛ نحو: قام زيداً إكراماً لعمرو؛ فكأنه يقول: كل ما يُسمّى مفعولاً الأصل فيه الانفصال، وقد يُجاء بخلاف الأصل، وقد يجي ذلك المفعول قبل الفعل، ما لم يمنع من ذلك مانع... إلا أن الاحتمال الأول هو المشهور، والظاهر أنه مقصود الناظم⁽¹⁾.

- تعبيره عن نائب الفاعل بتعيرين؛ هما: أَلنائب عن الفاعل⁽²⁾، ومالم يُسمَّ فاعله⁽³⁾.

وقد يشير إلى الاسم دون ذكره، ومن ذلك: استدلاله في إضافة أي إلى المفردة المعرفة عندما تتكرر بالعطف⁽⁴⁾، قال: "وإنما جاز ذلك؛ لأنّ الكلام محمول على معناه؛ إذ معنى ذلك: أيّنا؟"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 595 / 2 - 596.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 3.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7 / 3.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 108 / 4 - 109.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 110 / 4.

أما فيما يرتبط بالضمائر؛ فقد عبّر عن بعضها بأسمائها الخاصة لا بالفاظها، ومن ذلك:

- قوله: ألياء في ابني دالة على المتكلم المنفرد، والكاف في أكرمك دالة على الواحد المخاطب، وكلاهما داخل تحت قسم ذي الحضور، والياء من سليله دالة على الواحدة المخاطبة من قسم ذي الحضور أيضاً، والهاء منه دالة على الواحد الغائب⁽¹⁾.
- قوله: الضمائر المتصلة الموضوع للجرّ مثل الضمائر الموضوع للنصب في اللفظ؛ فإنك تقول: ضربني غلامي؛ فالياء ضمير جرّ في غلامي، وضمير نصب في ضربني، وكذلك الكاف في ضربك غلامك كانت مفتوحة أو مكسورة، ومثله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 2]، و﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: 79]، وكذلك هاء الغائب، وهاء الغائبة؛ نحو: ضربته غلامه، وضربها غلامها⁽²⁾.

وقد عبّر عن بعضها الآخر بالفاظها، ومن ذلك:

- تحليله النحوي للضمير ثا من قول ابن مالك⁽³⁾:

لِلرَّفْعِ وَالتَّنْصِيبِ وَجَرُّنَا صَلَاحٌ
كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا بِنَا نِلْنَا الْمَنَحَ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 263.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 270.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 266.

- إذ قال: نأ: مبتدأ؛ خبره "صَلَح"....⁽¹⁾.
- قوله: "مرتبة المتكلم، وهي المُنْبَه عليها بِـ (أنا)، ومرتبة المخاطب التي أشار إليها بِـ (أنت)، ومرتبة الغائب: الممثلة بِـ (هو)"⁽²⁾.
- وقد يشير إلى الضمير دون التعبير عنه باسمه الخاص أو لفظه، ومن ذلك:
- قوله: "الضمير في واحده يعود على الكَلِم" ⁽³⁾؛ ففي هذا المثال لم يعبر الإمام الشاطبي عن الهاء في واحده بلفظها أو باسمها الخاص بل اكتفى بقوله الضمير إشارة إلى الهاء.
- وما يصدق على الضمائر قد يصدق على أنواع الاسم الأخرى أو على بعضها؛ كأسماء الأعلام⁽⁴⁾، وأسماء الإشارة⁽⁵⁾، والأسماء الموصولة⁽⁶⁾، وغيرها.
- أمّا ما قدّمه الإمام من أمثلة في تحليله النحوي له علاقة بالمعنى؛ فكثير، ومن ذلك:
- ما قاله في كلمة "البذل" من قول ابن مالك⁽⁷⁾:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيْنِهِ مَقاصِدُ النُّحُوْرِ بِهَا مَخَوِيْنُهُ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 271 / 1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 284 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 41 / 1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 348 / 1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 394 / 1.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 425 / 1.

(7) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 15 / 1.

تَقَرُّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ

: الْبَدَلُ: الْعَطَاءُ، وَمَعْنَى تَبْسُطُ الْبَدَلِ؛ أَي: تَوْسَعُهُ وَتُكَثِّرُهُ، وَيُقَالُ: بَسَطَ يَدَهُ بِالْعَطَاءِ إِذَا وَسَّعَهُ وَكَثَّرَ فِيهِ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى كَثْرَةِ فَوَائِدِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ مَعَ إِيجَازِ لَفْظِهَا..⁽¹⁾

- قوله: "معنى التَّيِّفِ الزِّيَادَةُ"⁽²⁾.

- قوله في معنى كلمة "دَافِقٌ" من قوله تعالى: ﴿مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطَّارِق: 6]: "إِنَّهُ بِمَعْنَى مَدْفُوقٍ؛ فَهَذَا - لِعَمْرِي - مَعْنَاهُ، غَيْرَ أَنَّ طَرِيقَ الصَّنْعَةِ فِيهِ أَنَّهُ ذُو دَفْقٍ، كَمَا حَكَاهُ الْأَصْمَعِيُّ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ ضَارِبٌ؛ أَي: ضَرَبَتْ، وَتَفْسِيرُهُ: أَنَّهَا ذَاتُ ضَرْبٍ.."⁽³⁾

- قوله في معنى كلمة "الإِدْغَامُ": "معنى الإِدْغَامُ في اللُّغَةِ: الإِدْخَالُ، يُقَالُ: أَدْغَمْتُ اللَّجَامَ فِي فَمِ الدَّابَّةِ: إِذَا أَدْخَلْتُهُ فِي فِيهَا، وَمِنْهُ: أَدْغَمَ الطَّعَامُ بِمَعْنَى ابْتَلَعَهُ؛ لِأَنَّهُ إِدْخَالٌ فِي الْحَلْقِ، وَمِنْهُ إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ إِدْخَالُ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي"⁽⁴⁾.

أَمَّا فِيمَا يَرْتَبِطُ بِالْمَوْقِعِ الْإِعْرَابِيِّ لِلْأَسْمِ؛ فَقَدْ كَثُرَتْ أَمْثَلَةُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ عَلَيْهِ فِي تَحْلِيلِهِ النُّحَوِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ:

- قوله في كلمة آخِرًا من قول ابن مالك⁽⁵⁾:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 47/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 260/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 430/9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/9.

أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتِ مَوْطِيَا فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
أَخِرّاً لِإِثْرِ أَلْفٍ زَيْدٍ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعِلُّ عَيْناً ذَا اقْتَفِي

:آخرأً يحتمل أن يكون منصوباً على الحال من الواو والياء، وإن كانا نكرتين، لكنّه قليل، وكان حقّه إذ ذاك أن يقول: آخِرَيْنِ؛ لأنّه حال منهما. ويحتمل أن يكون آخرأً إنّما انتصب على الظرف، والعامل فيه اسم فاعل، وهو صفة الواو والياء؛ كأنه قال: من وَاوٍ وَيَاءٍ كائنتين في الآخر، وهو الأجود، أو حال منهما، وهو جيّد أيضاً. ويكون قوله: إِثْرَ أَلْفٍ بدلاً من آخر على أنّه صفة أو حال كما تقدّم⁽¹⁾.
- قوله في كلمة "عيناً" من قول ابن مالك⁽²⁾:

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوِ الْحَوْلِ

: "عيناً": تمييز منقول من الفاعل، والمُعْتَلِّ عيناً صفة لموصوف محذوف تقديره: في مصدر الفعل المعتلّ عينه..⁽³⁾
- قوله في "مُصَلِّياً" من قول ابن مالك⁽⁴⁾:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 104/9. وقول ابن مالك تاماً هو:

وَيَاءٍ أَقْلِبُ أَلْفاً كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٍ تُصَغِّرُ بِوَاوٍ ذَا أَقْلَا
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيهِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا إِضْأَ رَأَا
فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ الْحَوْلِ

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 116/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 479/9.

فَأَحْمَدُ اللَّهُ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

: "مُصَلِّياً حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ أَحْمَدُ..⁽¹⁾.

- قوله في "خير نبي" من قول ابن مالك السابق: "خَيْرِ نَبِيِّ بَدَلٍ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَلَا يَكُونُ عَطْفٌ بَيَانٍ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَشْتَرِطُ فِيهِ مُوَافَقَتُهُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ التَّنْكِيرِ، وَخَيْرِ نَبِيِّ نَكْرَةٌ..⁽²⁾.
- أَمَّا الْعَامِلُ فَقَدْ شَكَلَ مَوْضُوعاً مُهِمّاً فِي تَحْلِيلَاتِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ النُّحْوِيَّةِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ:
- مَا قَالَهُ فِي عَامِلٍ مُوَصَّلاً مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ⁽³⁾:

وَصَبَّوْا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلاً

- : "مُوصَّلاً حَالٍ مِنَ الْفِعْلِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْكَوْنُ وَالِاسْتِقْرَارُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الظَّرْفُ؛ بَلِ الظَّرْفُ نَفْسُهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ"⁽⁴⁾.
- مَا قَالَهُ فِي عَامِلٍ تَلَوٍّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁵⁾:

وَتَلَوْا حَتَّى حَالاً أَوْ مَوْوِلاً بِهِ ارْفَعَنْ وَالصِّبِ الْمُسْتَقْبَلَا

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 489/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 489/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/6.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 20/6.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 36/6.

- : تُلُو مفعول بِـ اِرْفَعَنْ، وحالاً حال منه، وبه متعلق بِـ مُؤَوَّلًا⁽¹⁾.
 - ما قاله في عامل يُيْفًا من قول ابن مالك⁽²⁾:

كَذَاكَ ثَانِي لِيَتَيْنِ اِكْتَنَفَا مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعِ يُيْفَا

: يُيْفًا: منصوب على المفعولية بِـ جَمْعٍ؛ لأنَّ جَمْعًا في كلامه
 مَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بِأَنَّ والفعل؛ أي: كأن تجمع هذا المثال الذي هو يُيْفُ؛
 فتقول: نيائف؛ فهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ اطَّعْنِي فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۖ﴾
 يَتِيمًا ﴿[البلد: 14-15]..⁽³⁾.

- ما قاله في عامل: "مَا" و"وَأَوَّ" من قول ابن مالك⁽⁴⁾:

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ وَأَوَّ أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَثَمَّ

: "مَا" موصولة، وهي في موضع نصب بِـ أَصِرَ على المفعول الأول
 لَهُ؛ لأنَّ أَصِرَ متعدُّ إلى اثنين، وثانيهما قوله: وَأَوَّ، وَأَصِرَ بمعنى صَيَّرَ؛ أي:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 39/6.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 42/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 47/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 78/9. وقول ابن مالك تاماً هو:

وَمَدُّاً ابْدِلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ	كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاوِزُ وَالْثَمِينِ
إِنْ يَفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحِ قَلْبِ	وَأَوَّ وَيَاءَ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبِ
ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا.....	أَثَمَّ

اجعله واواً؛ يعني أَنَّ الهمزَ الثاني من الهمزَيْنِ إذا كان مضموماً يُبدَل واواً من جنس حركته⁽¹⁾.

- أمّا ما يرتبط بنقاط الجانب الصرفي للأسماء؛ فمن أمثلته:
قوله: أولات، وهو بمعنى ذوات: اسم جمع لذات، مؤنث ذي معنى صاحب..⁽²⁾
- قوله: اللاتي وهو جمع ألتي، كما أَنَّ الذين جمع ألذي..⁽³⁾
- قوله في مَقَاوِمٍ من قول الفرزدق⁽⁴⁾:

وإِني لَقَوَامٍ مَقَاوِمٍ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

:فُقال: مَقَاوِمٍ، ولم يقل: مقائم. وكذلك معيشة ومدينة؛ على من جعلها من دان يدين؛ إذا أطاع، تقول في جمعها: معايش ومداين. وأمّا من جعل مدينة من مدَنَ، وجمعها على مُدَنَ؛ فإنه يهمز على مُقْتَضَى الشرط، لأنَّ الياء زادة؛ فتقول: مدائن..⁽⁵⁾

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 87/9 - 88.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 208/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 563/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 34/9. ونُسب البيت، أيضاً، للأخطل؛ إذ قال الدكتور محمد إبراهيم البتّا: كذا نُسِبَ إلى الفرزدق، ومثله في المقتضب، ويقول الأستاذ عضيمة في تعليقه على المقتضب 260/1: نُسِبَ أبو علي الفارسي وابن سيده في المختصّص 21/14 إلى الفرزدق أيضاً، وصحّح الشنقيطي نسبته إلى الأخطل، وهو في ديوانه، والبيت في الخصائص 145/3، والمنصف 106/1، وانظره في شعر الأخطل 520. انظر: الحاشية السفلى الثانية في المقاصد الشافية، 34/9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 34/9.

- قوله: الْحَوْلُ هو مصدر حال الشيء يحول حَوْلًا؛ بمعنى تحوّل وزال، ومنه الآية: ﴿لَا يَتَّبِعُونَ عَنْهَا حَوْلًا﴾ [الكهف: 108]⁽¹⁾.
- قوله: عِدَّة مصدر وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً؛ فكلّ ما كان مصدرًا مثله؛ فهو مثله في الحذف؛ كقوله: وَعَدَ عِدَّةً، وَوَزَنَ زِنَةً، وَوَسَمَ سِمَةً، وَوَمِقَ مِقَّةً، وَوَثِقَ ثِقَةً..⁽²⁾، وفي موضع آخر فهم أنّ الأفعال؛ مثل: وَعَدَ، وَوَزَنَ، وَوَجَدَ يمكن أن يكون مصدرها: وَعَدَأَ، وَوَزَنَأَ، وَوَجَدَأَ⁽³⁾.
- قوله: الْغُرُّ: جمع أَغْرٍ، وَالْأَغْرُ أصله ذو الْغُرَّةِ، وهو للفرس بياضٌ في جَنْهَتِهِ..⁽⁴⁾.
- قوله: الصَّخْبُ: اسم جَمْعٍ لصاحب، وليس بجمع له على القياس على مذهب سيويه والجمهور، ومثله: رَاكِبٌ وَرَكْبٌ..⁽⁵⁾.

ب- الأفعال:

درس الباحث في الأفعال طرائق تعبير الإمام الشاطبي عنها؛ ثم أشار إلى ما قدّمه من أمثلة حول معانيها، ثم بيّن موقعها الإعرابي تبعاً لتقديم الإمام، ثم قدّم بعض الأمثلة حول عدد من النقاط المرتبطة بالجانب الصرفي.

أمّا طرائق تعبير الإمام الشاطبي عن الأفعال فكانت، في مجملها، تعبيرات عن ألفاظ تلك الأفعال؛ ومن ذلك:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 118/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 399/9 - 400.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 401/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 490/9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 492/9.

- ما قاله في الفعل "يُنْجَلِي" من قول ابن مالك⁽¹⁾:

بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

:يُنْجَلِي: معناه يظهرُ ويتَبَيَّنُ من غيره؛ وتقدير الكلام: فعلٌ
ينْجَلِي بِتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ، وَيَا أَفْعَلِي، ونون أَقْبَلَنْ⁽²⁾؛ فقد عَبَّرَ عن الفعل
"ينْجَلِي" بلفظه.

- ما قاله في الفعل "زَيْدٌ" من قول ابن مالك⁽³⁾:

أُخْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَأْتُ مَوْطِيَا فَأَبْدَلُ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِرًا إِثْرَ الْفِ زَيْدٌ وَفِي فَاعِلٌ مَا أَعِلُّ عَيْنًا ذَا اقْتَنِي

: "زَيْدٌ" في موضع صفة لألفٍ؛ أي: أَلِفٌ زَائِدَةٌ⁽⁴⁾؛ فَعَبَّرَ عن
الفعل بلفظه؛ والتقدير: فالفعل زَيْدٌ. ومثل ذلك في الفعل
"سَلِمْتُ"⁽⁵⁾، وقد عَبَّرَ عن لفظ الفعل بدل لفظ الاسم؛ كقوله:
"وَأَتَى بِلَفْظِ أَحْمَدُ؛ ولم يقل: فالحمدُ لله؛ إظهاراً للعمل في الحمد،
وتحقيقاً بالعبودية في ذكره..⁽⁶⁾

ومن الأمثلة الدالة على معاني الأفعال:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 51 / 1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 57 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1 / 9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 17 / 9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 263 / 9.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 489 / 9.

- ما قاله في معنى الفعل أَقْتَفَ: أَقْتَفَ؛ معناه: اتَّبَعَ..⁽¹⁾
- ما قاله في معنى الفعل أَكْتَفَا من قول ابن مالك⁽²⁾:

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَنِ اكْتَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

: مُعْنَى اكْتَفَا هُنَا: أَحَاطَا؛ أَيْ: أَحَاطَ ذَانِكَ اللَّيْتَانِ بِالْمَدِّ الَّذِي فِي مَفَاعِلَ، وَهُوَ الْأَلْفُ؛ فَكَانَا فِي كَتَفَيْهِ؛ أَيْ: فِي جَانِبَيْهِ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا. وَالْكَتَفُ: الْجَانِبُ، وَكَتَفَا الطَّائِرُ: جَنَاحَاهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَكْتَفِيَانِهِ⁽³⁾.

- ما قاله في معنى الفعل وَوَفِيَّ: مُعْنَاهُ: بُلِّغْ؛ وَيُقَالُ: وَافَى فُلَانٌ؛ أَيْ: أَتَى⁽⁴⁾.

- ما قاله في معنى الفعل أَشْتَمَلَ: مُعْنَى اشْتَمَلَ: احْتَوَى، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الشَّمْلَةُ لِكِسَاءِ يُشْتَمَلُ بِهِ؛ يُلْتَفَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَتُضْمُهُ⁽⁵⁾.

وفيما يرتبط بالموقع الإعرابي للأفعال؛ فمن أمثلته:

- قوله: آثَرُ وَهُوَ أَمْرٌ مِنْ آثَرَةٍ يَكْذَا يُؤْثَرُ بِهِ: إِذَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ⁽⁶⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 32/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 42/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 42/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 76/9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 482/9.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 84/9.

- قوله في الفعل أئِمَّ من قول ابن مالك⁽¹⁾:

ذو الكسْرِ مُطْلَقاً كذا وما يُضَمُّ واواً أصِرَ ما لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أئِمَّ

: أئِمَّ: فعلٌ ماضٍ فاعله ضمير ثاني الهمزين؛ يعني أن ما تَقَدَّمَ من اعتبار الهمز بحركته أو بحركة ما قبله في تسهيله إنما هو غير الهمز الواقع مُتَمِّماً للكلمة..⁽²⁾

أما ما يرتبط بأبرز نقاط الجانب الصرفي؛ فمن أمثلته:

- قوله: قام: أصله قَوْمَ؛ فَقَلَّيْتُ الواو ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها..⁽³⁾

- قوله في حذف الهمزة من مضارع الفعل أَكْرَمَ: كان الأصل: أَكْرَمَ يُؤَكِّرِمُ؛ فهو مُؤَكِّرِمٌ ومؤَكَّرَمٌ؛ لكنهم حذفوا الهمزة من المضارع لَمَّا كان يُؤَدِّي إثباتها إلى اجتماع الهمزتين إذا قلت: أَكْرِمُ أنا؛ فحذفوها لذلك؛ ثُمَّ حَمَلُوا سائر الزوائد في أوله على الهمزة، وإن لم يكن معها موجبٌ للحذف؛ فقالوا: يُكْرِمُ ويُكْرِمُ ويُكْرِمُ؛ قصداً للمماثلة بين أصناف التصرفات في المضارع؛ لثلاثاً يختلف الباب؛ كما فعلوا حين حذفوا الواو من نَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ حملاً على يَعِدُ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 78/9. وقول ابن مالك تاماً هو:

وَمَدّاً أَبْدَلُ ثَانِيِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَأَيُّوٍ وَالثَّمِينِ
إِنْ يَفْتَحُ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبِ واواً وَيَاءٍ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ
ذو الكسْرِ مُطْلَقاً..... أئِمَّ

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 88/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/9.

الذي فيه الموجب.. ثم حَمَلُوا الصفتين على المضارع لجريانهما عليه فقالوا: مُكْرَمٌ ومُكْرَمٌ، وما أشبه ذلك، وقد شدّ من هذا شيء؛ فجاء على الأصل، قال الراجز⁽¹⁾: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا..⁽²⁾

ت- الأدوات:

درس الباحث في الأدوات؛ طرائق تعبير الإمام الشاطبي عنها؛ ثم أشار إلى ما قدّمه من أمثلة حول معانيها، ثم بيّن عملها وموقعها الإعرابي.

أمّا ما يرتبط بطرائق تعبير الإمام الشاطبي عن الأدوات؛ فمن أمثلة ذلك:

- إشارته إلى التعبير عن أداة التعريف "أل" بطريقتين؛ فقال: "هي أداة التعريف المعبر عنها بالألف واللام؛ وإلّا عبّر عنها بـ "أل"؛ اختصاراً..⁽³⁾
- قوله: "قي، وهو حرف جرّ، أصلُ معناه الظرفية، وقد يأتي لمعان آخر..⁽⁴⁾"، فعبر عن حرف الجرّ "قي" باسمه الخاص وبلفظه؛ موضحاً أنّه حرف جرّ؛ لا حرف عطف أو نصب مثلاً.
- قوله: "إذا كان موضع أن بعد لام جرّ ولا الذي هو حرف نفي فإظهارها لازم؛ فتقول: حَيْثُ لَيْلًا تُعْتَبِنِي، وَتَحْصُنْتُ لَيْلًا

(1) انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (كرم).

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 409/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 46/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58/1.

- تُخَذِّلَنِي..⁽¹⁾؛ فعبر عن الأداة أن بلفظها، وعبر عن اللام باعتبار الوظيفة؛ فهي لام جرّ، وعن الأداة لا بلفظها ونوعها.
- تعبيره عن الأداة أن بطريقتين؛ الأولى: بلفظها، والثانية: بضمير يعود إليها⁽²⁾.
- تعبيره عن لام الجحود بطريقتين؛ الأولى: باعتبار المعنى؛ أي: لام الجحود، والثانية: باعتبار الوظيفة؛ أي لام الجرّ؛ إذ قال: "لام الجرّ إذا وقعت بعد كان المنفية؛ فإنّ العرب ألزمت إضمار أن؛ فلا يجوز إظهارها؛ فتقول: ما كنتُ لأفعل، وما كان زيد ليقيم... ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33].. وتُسمّى لام الجحود؛ لأنها تقع بعد الجحود، وهو النفي⁽³⁾.

ومن أمثلة معاني الأدوات:

- قوله في معنى الأداة لم: "أما لم؛ فهي أداة معناها النفي؛ وهي مختصة بنفي الماضي المنقطع..⁽⁴⁾
- قوله في معنى الفاء من قول ابن مالك⁽⁵⁾:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 27/6.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 28/6 - 29.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 30/6.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 99/6.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 479/9. وقول ابن مالك تاماً؛ هو:

وَمَا يَجْمَعُهُ غَيْثٌ قَدْ كَمَلَ	نُظِمَ عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ اشْتَمَلَ
أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ	كَمَا اقْتَضَى غَيْثٌ بِلَا خِصَاصَةِ
فَأَخْمَدُ اللَّهَ.....	أَرْسِلَا.....

فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا

: 'هذه الفاء للتسبيح؛ لِمَا وَصَفَ أَنَّ هذه الأرجوزة حَوَتْ إحصاء خلاصة الكافية من غير افتقارٍ في الضروريات إلى غيرها ثرَّبت على ذلك وتُسَبَّبَ عنه أَنَّ يحمَدُ الله تعالى على هذه النعمة التي أنعم عليه بها..⁽¹⁾

أما فيما يرتبط بعمل الأدوات أو موقعها الإعرابي؛ فمن أمثلة ذلك:

- قوله في أين: أَمَا أَيْنَ فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ...⁽²⁾.
- قوله في لا النافية للجنس: "عملها - في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظم - كَعَمَلِ إِنَّ: تنصب الاسم وترفع الخبر؛ للشبه المقرر بينهما في أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حرفٌ مؤكَّد؛ فإِنَّ مؤكَّدة للإيجاب، ولا مؤكَّدة للنفي، وكلاهما موضعه صدر الجملة...⁽³⁾.
- توضيحه وظيفة: لَنْ، وَكَيْ؛ إِذْ قَالَ: أَمَا لَنْ؛ فَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِهَا لَا بغيرها؛ فتقول: لَنْ يُكْرِمَكَ زَيْدٌ... وَأَمَا كَيْ؛ فَتَنْصَبُ أَيْضاً بِنَفْسِهَا؛ فتقول: حِثُّكَ لِكَيْ تُكْرِمَنِي...⁽⁴⁾.
- قوله في إِذْ مَا: أَمَا إِذْ مَا؛ فَهِيَ إِذْ الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ لِمَا مَضَى، زِيدَتْ عَلَيْهَا مَا فَصَارَتْ بِمَعْنَى إِنَّ لِلْمُسْتَقْبَلِ...⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 488/9 - 489.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 126/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 412/2.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/6، 5.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 106/6.

ث- الجمل:

درس الباحث في الجمل طرائق تعبير الإمام الشاطبي عنها، ثم أشار إلى ما قدّمه من أمثلة حول معانيها، ثم بيّن موقعها الإعرابي. أمّا ما يرتبط بطرائق تعبير الإمام الشاطبي عن الجمل؛ فمن أمثلة ذلك:

- تعبيره عن الجملة: 'وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ بَلْفِظْهَا فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾':

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْئَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَخَوِيَّةٌ

إذ قال: وقوله: وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ، جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ؛ أي: أَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نَعَمِهِ وَأَسْتَعِينُهُ فِي كَذَا⁽²⁾؛ فعبّر عن الجملة بلفظها ثم بيّن موقعها من الإعراب فهي معطوفة.

- تعبيره عن الجملة بإضافة لفظ مساعد خشية اللبس، كما في قوله: 'مَا فَائِدَةُ قَوْلِ النَّازِمِ: أَوْ كَيْعٍ مَجْزُومًا؛ فَقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ مَجْزُومًا، وَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: أَوْ كَيْعِهِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَفْظُ الْمَجْزُومِ؟؛ فَالْجَوَابُ: أَنْ اللَّفْظَ لَا يَكْفِيهِ هُنَا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْمَجْزُومِ لَتَوَهَّم أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ الْمَجْزُومِ، لَكِنَّهُ حَذَفَ يَاءَهُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ؛ إِذْ يُمْكِنُ هَذَا فِي النَّظْمِ⁽³⁾.'

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 15/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 91/8. وقول ابن مالك تاماً هو:

وَقِفْ بِرِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَيْعٍ أَوْ
يُحَذَفُ آخِرُ كَاعِطٍ مَنْ مَسَّانٍ
كَيْعٍ مَجْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا
انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 88/8.

- تعبيره عن الجملة بأكثر من صورة كما في قوله: "مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ؛ إِذَا نَفَيْتَ. وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا؛ إِذَا تَعَجَّبْتَ. وَمَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟؛ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ"⁽¹⁾.

وأما ما يرتبط بمعاني الجمل وتفسيراتها؛ فمن أمثلة ذلك:

- قوله في الآية القرآنية: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]: "العذاب ليس بيشارة؛ وإنما المعنى: إني أقيم لهم الانذار بالعذاب الأليم مقام البشارة"⁽²⁾.

- ما قاله في قول ابن مالك: "وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا"⁽³⁾: "يريد أن اسم المفعول-وهو الجاري على الفعل الموصوف- يُصَحَّحُ في الحكم فلا يَنْقَلِبُ حرفُ العلةِ فيه إلى غيره في الأجود.. وقوله: من نحو عدا، متعلق باسم فاعلٍ محذوفٍ حالٍ من المفعول؛ أي: صَحَّحَ حالة كونه من نحو هذا الفعل الذي هو عدا"⁽⁴⁾.

وأما ما يرتبط بالموقع الإعرابي للجمل؛ فمنه:

- إعرابه جملة: "إِنَّا لَا نُضِيعُ" في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ [الكهف: 30] بأنها جملة معترضة؛ وهذا يفهم من قوله: "وجملة إِنَّا لَا نُضِيعُ اعتراض"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 104/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 28/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 348/9. وقول ابن مالك تاماً هو:

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَخْلِلَ إِنْ لَمْ تَخْرُ الْأَجُودَا

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 349/9.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 639/1.

- قوله في الجملة الفعلية زيد من قول ابن مالك⁽¹⁾:

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ هَمَزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَايِدِ

:زيد جملة في موضع الحال من المد، والعامل فيه الفعل المتأخر من حيث عمل في ضميره⁽²⁾.

- قوله في الجملة الفعلية "على جُلِّ المِهْمَاتِ اشْتَمَلُ" من قول ابن مالك⁽³⁾:

وَمَا يَجْمَعُهُ غَيْثٌ قَدْ كَمَلَ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ اشْتَمَلَ

: "على جُلِّ المِهْمَاتِ اشْتَمَلَ": في موضع الصِّفَةِ لنظم؛ أي: نظماً مُشْتَمِلاً على جُلِّ المِهْمَاتِ.

- قوله في جملة: "وَالْفِعْلُ بَعْدُ" من قول ابن مالك⁽⁴⁾:

وَتَصَبَّوْا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مَوْصِلاً

: "وَالْفِعْلُ بَعْدُ" وهي جملة في موضع الحال من ضمير صُدِّرَتْ..⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 32/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 33/9.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 482/9.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/6.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 19/6.

الفصل الثاني

أصول التناول في التحليل النحويّ

يتكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث؛ هي:

أولاً: أدلة التحليل النحويّ وقرائنه:

- 1- الأدلة والقرائن: لغة واصطلاحاً.
- 2- الأدلة والقرائن عند الإمام الشاطبيّ.
- 3- الأدلة والقرائن اللفظيّة والمعنويّة:
 - أ- الأدلة والقرائن اللفظيّة.
 - ب- الأدلة والقرائن المعنويّة.

ثانياً: أركان صنعة التحليل النحويّ:

- 1- السماع.
- 2- القياس.
- 3- الإجماع.

ثالثاً: الاستشهاد وأنواعه:

- 1- الاستشهاد: لغة واصطلاحاً.
- 2- أنواع الاستشهاد:
 - أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.
 - ب- الاستشهاد بالأحاديث النبويّة.
 - ت- الاستشهاد بكلام العرب.

الفصل الثاني

أصول التناول في التحليل النحوي

الأصول: جمع أصل، والأصل لغة؛ كما ذكر ابن منظور: أسفل كل شيء⁽¹⁾. وهو أساس الشيء⁽²⁾، وقد ذكر علي بن محمد الجرجاني (816 هـ) أن الأصل: ما يُبنى عليه غيره⁽³⁾. ويمكن تقسيم أصول التناول في التحليل النحوي إلى:

أولاً: أدلة التحليل النحوي وقرائنه.

نهج الإمام الشاطبي أن يذكر الأدلة والقرائن في تحليله النحوي، وقبل التحدث عن ذلك يقدم الباحث تمهيداً يلقي الضوء على المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي: الأدلة والقرائن.

1- الأدلة والقرائن: لغة واصطلاحاً.

الأدلة جمع؛ مفردة الدليل، والدليل لغةً من الفعل: دلّ، ومن معانيه: المرشد؛ فيرتبط بالإرشاد إلى الطريق؛ فيقال: دلّه على الطريق؛

(1) انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (أصل).

(2) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (أصل).

(3) انظر: الجرجاني؛ علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985م، ص 40.

بمعنى هداة وأرشد⁽¹⁾، والدليل: إبانة الشيء بأمانة تتعلّمها⁽²⁾، والأمانة في الشيء بمعنى العلامة⁽³⁾.

والدليل؛ اصطلاحاً، كما أشار إليه علي بن محمد الجرجاني: "الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"⁽⁴⁾، وكما بيّنه أبو البقاء الكفوي: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول"⁽⁵⁾، فالرابط بين كلا التعريفين وجود أمرين: معرفة أحدهما مرتبطة بمعرفة الآخر؛ فإذا كان الأول هو الدليل، فالثاني هو المدلول. ولما كان الدليل غالباً ما يشير إلى أمر في الوقت الذي يرفض غيره؛ فقد عرفّه أحدهم بقوله: "ما يراد به إثبات شيء أو نقضه"⁽⁶⁾.

أمّا القرائن؛ فجمع، مفردة: القرينة، والقرينة لغة: النفس، والزوجة؛ لأنها تقارن زوجها⁽⁷⁾، والقرينة مأخوذة من القرن الذي من معانيه: شدّ الشيء إلى غيره، والوصل والاتصال، والجمع والمصاحبة،

(1) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (دلل). وابن منظور، معجم لسان العرب، (دل).

(2) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (دلل).

(3) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (دلل).

(4) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص140. وقبابة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص117.

(5) انظر: الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق

اللغوية؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1982م، 322/2.

(6) انظر: المرعشي؛ نديم، الصحاح في اللغة و العلوم، دار الحضارة، بيروت، ط1، 1975م،

413/1.

(7) انظر: الجوهري؛ إسماعيل بن حمّاد (393هـ؛ وقيل 400هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح:

أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984 م، (قرن). وابن فارس،

معجم مقاييس اللغة، (قرن). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (قرن).

وقبابة، التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص117.

والتلازم⁽¹⁾. والقرينة؛ اصطلاحاً: أمر يشير إلى المطلوب⁽²⁾. وقد وضّح الدكتور قباوة أنّ القرينة: "ما يشير إلى المقصود من لاحق الأمر أو ضمنه أو سابقه؛ مفيداً خصوص المقصود"⁽³⁾.

ويتضح جلياً أنّ القرينة بمعناها السابق تقترب من معنى الدليل؛ إذ كل منهما يفيد معرفة غيره ووجوده، ولعلّ القرب في المعنى الاصطلاحي بين هذين المصطلحين هو السبب فيما يظهر من تداخل أو تقارب بينهما في آراء من تحدّث عنهما ودرسهما⁽⁴⁾.

(1) انظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (قرن). وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (قرن). والفيروز أبادي؛ أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دت، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1983م، (قرن). وابن منظور، معجم لسان العرب، (قرن). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (قرن).

(2) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص 223.

(3) انظر: قباوة، التحليل النحوي: أصوله وأدلة، ص 117.

(4) لقد برز اختلاف النحويين والدارسين، قديماً وحديثاً، فيما عرضه من آراء حول مصطلحي: الأدلة والقرائن، كما تجلّى هذا الاختلاف فيما قدّموه من تمثيلات حولهما، لكنّ التداخل في مفهوم كلّ منهما واضح عند كثير من أولئك النحاة والدارسين، وقد يكون مرّد ذلك كما أشير سابقاً، في المتن: القرب في المعنى الاصطلاحي بينهما؛ وقد ظهر هذا التداخل في التسميات والتقسيمات، ودرجة الأهمية بينهما، فما يسمّى عند أحد النحويين دليلاً قد يسمّى عند غيره قرينة، والعكس. وفيما يرتبط بالتقسيمات؛ فمن النحاة من قسّم الأدلة إلى أدلة لفظية ومعنوية وغيرها، وكذلك فعلوا بالقرائن. أمّا درجة الأهمية فهي مختلفة بين قرينة وأخرى، وبين دليل وآخر في التحليل النحوي. ومن النحاة القدماء الذين تحدّثوا عن الأدلة والقرائن ويبنوا أقسامهما: ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي (643 هـ) إذ تحدّث عن القرائن اللفظية والقرائن الحالية. والأستراباذي؛ رضي الدين محمد (686 هـ) الذي تحدّث عن القرائن اللفظية والقرائن المعنوية في سياق حديثه عن تقديم الفاعل على المفعول إذا انعدمت تلك القرائن؛ فتحدّث عن الإعراب اللفظي (قصد به العلامة الإعرابية)، وقرينة الرتبة؛ فقال: إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما؛ أي: الإعراب؛ للانعكاس، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فليلزم كل واحد منهما مركزه ليُعرفا بالمكان الأصلي. وابن هشام؛ الذي تحدّث عن القرائن، في معرض حديثه عن الحذف، فأشار إلى القرائن اللفظية والقرائن المعنوية. وتحدّث عن الأدلة في سياق حديثه عن شروط الحذف في النحو=

=العربي (في الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها)، وأشار إلى أنها تنقسم إلى قسمين: الأول: غير صناعي؛ وينقسم إلى: حالي؛ مثل: قالوا سلاماً؛ أي سَلَمْتُمْ سلاماً، ومقالي؛ كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرَبَ؟ زَيْدًا، والثاني: صناعي؛ يختص بمعرفته النحويون؛ كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: 1]، إنَّ التقدير: لأننا أقسم. أمَّا الدارسون المحدثون؛ فمنهم: تمام حسان الذي تحدّث عن القرائن اللفظية والمعنوية والحالية في عدة مواضع، من كتابه: اللغة العربية: معناها ومبناها، منها: حديثه عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد؛ فقال: المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد، ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما؛ فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية...، وقد أكثر الحديث حول تضايف القرائن. ومحمد حماسة عبد اللطيف الذي تابع أستاذه تمام حسان قسّم القرائن إلى لفظية ومعنوية وحالية، وتحدّث عن تضايف القرائن. وفخر الدين قباوة الذي تحدّث عن الأدلة والقرائن؛ فخصّها بدراسة مستفيضة من كتابه: التحليل النحوي: أصوله وأدلته؛ فأفرد لها باباً في ثلاثة فصول، إلا أنه لم يميّز تمييزاً دقيقاً بين الأدلة والقرائن، فقد جمعهما معاً في حديثه حول ما يعتمد عليه المحلّل الإعرابي؛ فبيّن أنواعها قائلاً: "أدلة وقرائن حالية ومعنوية ولفظية وتركيبية؛ منها العامة ومنها الخاصة. انظر: ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط، د.ت، 1/ 94. والأستراباذي؛ رضي الدين محمد، شرح كافي ابن الحاجب، تح: د. إميل بدوي يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م، 1/ 166. والأنصاري؛ ابن هشام، مغني اللبيب، الصفحات: 786-789. وحسان؛ تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 2001م، ص 163. وعبد اللطيف؛ محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط1، 1984م، الصفحات: 292؛ 300؛ 309. وقباوة؛ التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ص171.

وللمزيد حول الأدلة والقرائن وما يرتبط بهما؛ انظر، على سبيل المثال: حسان؛ تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، الصفحات: 126؛ 128؛ 134؛ 147-154؛ 156-157؛ 181-182؛ 189-190؛ 191-240، .. وبكر؛ محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984م، الصفحات: 7-49. وقباوة؛ التحليل النحوي: أصوله وأدلته، الصفحات: 117-270. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، الصفحات 49-53. والشيخ عبود؛ زهرة، التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري (رسالة دكتوراة)، إشراف: د. مصطفى جطل، جامعة حلب، 2007م، الصفحات: 149-301.

وقد أشار الدكتور عبد الحميد الأقطش إلى أن الفرق بين القرينة والدليل متمثل في كون القرينة من النظر إلى الماهية نفسها، أما الدليل فمن النظر إلى السبب.

2- الأدلة، والقرائن عند الإمام الشاطبي:

لقد ظهر الحديث عن الأدلة والقرائن عند الإمام الشاطبي في تحليله النحوي بصورة بارزة؛ إذ لم يكن الإمام الشاطبي ليدع الإشارة إليهما؛ لأهميتهما؛ فأكثر من ذكرهما و نهج في استخدامهما في كثير من مواطن تحليله مع ما يلائمهما من تمثيلات مختلفة؛ وبالرغم من تداخل مفهومي الأدلة والقرائن عنده؛ إلا أنه أشار، في أكثر من موطن من مواطن تحليله، إلى أن مفهوم الدليل أشمل من مفهوم القرينة، ويظهر ذلك بصورة واضحة عندما تحدث عن القرائن وقسمها إلى لفظية ومعنوية في سياق حديثه عن الحذف؛ فقال: «القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختلّ المقصود من الإفهام؛ فإنك لو قلت ابتداءً: زيد، وأنت تريد: قائم أو خارج، ولم يكن ثمّ ممّا يدلّ عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة، وكذلك لو قلت: قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثمّ قرينة تدلّ، لم يكن في الكلام فائدة، وهذا حيث يكون ثمّ دليل على محذوف، لكنّه لا دليل على تعيينه، وأمّا إن لم يكن في الكلام دليل على محذوف؛ فأحرى أن لا يُحذف.. فالحاصل أن الحذف لا يُدعى إلا مع الدليل⁽¹⁾، وهذا يدلّ على أن الدليل عند الإمام الشاطبي

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 91 - 92.

أشمل من القرينة؛ لكنّ القرينة قد تكون عنده دليلاً إذا كانت دالة على ما يلزم فيما يرتبط بالحذف وغيره، كما في تعليقه على المثال الذي قدّمه ابن مالك حول حذف الخبر؛ إذ قال: "وهو الذي أشار إليه بقوله: كما تقول: زيد. بعد: مَنْ عِنْدَكَمَا؟؛ فإذا سُئِلَتْ هذا السؤال فقل لك ولصاحبك: من عندكما؟؛ فقل زيد؛ فزيد مبتدأ حُذِفَ خبره الدلالة الكلام الأول عليه... وهذا مثال واحد من عدد كثير يشتمل على قرائن يجوز معها حذف الخبر، فمن ذلك: زيد قائم وعمرو؛ فالتقدير: وعمرو قائم... ومن ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَ ذَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

فحذف خبر نحن، وهو: راضون؛ لدلالة راضٍ عليه⁽²⁾.

(1) أشار الدكتور محمد إبراهيم البنا إلى أنّ البيت المذكور لعمر بن امرئ القيس الخزرجي؛ فقال: "هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، ويُنسب إلى قيس بن الخطيم، والصحيح... أنّه لعمر بن عمرو. انظر: الحاشية السفلية الأولى في المقاصد الشافية، 2/ 97. أمّا الدكتور حتّا حدّاد فقد كان أكثر دقة عندما توسّع في إشاراتِهِ إلى قائل البيت، وقد حمل هذا البيت (الشاهد) الرقم 1725 عنده، والإشارات هي: الشاهد لقيس بن الخطيم في زيادات ديوانه في ص 238 - 239، وسيبويه، والشتتري 1/ 37 - 38، والدرر 2/ 142، والعيني 1/ 557، وهو لعمر بن امرئ القيس في مجاز القرآن 1/ 39، والدرر 1/ 23، وابن السيرا في 200، والخزانة 2/ 190.. وهو للمرار الأسدي في معاني القرآن 2/ 363، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الانصاف 61، وبلا نسبة في المقتضب 3/ 112، 4/ 73، وأمالى ابن الشجري 1/ 296؛ 300، وابن عقيل 1/ 212، والأشباه والنظائر 1/ 42، والهمع 2/ 109. انظر: حدّاد؛ حتّا جيل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ط 1، 1984م، الصفحتين: 115؛ 494.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 96 - 97.

ومن ذلك، أيضاً، ما يرتبط بالفاعل الذي أضمر فعله، وقُدِّر؛ قال: أن يكون مضمراً ومقدراً غير ملفوظ به؛ لكن لا يكون ذلك؛ إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه؛ كالمثال الذي أتى به [يقصد ابن مالك]، وهو إذا قال لك قائل: من قرأ؟ فأجبتُه بقولك: زيد؛ فزيد هو المقول في جواب قوله: من قرأ؟ فهو مرفوع بفعلٍ مُقدَّر دالٌّ عليه السؤال؛ فكأنه قال: قرأ زيد...⁽¹⁾

وتتنوع الأدلة عند الإمام الشاطبي؛ ويظهر ذلك بصورة واضحة في قوله: الأدلة التي يستدلُّ بها التصريفيون على الأصالة والزيادة تسعة، وإن شئت فقل عشرة؛ أحدها: الاشتقاق، وهو على قسمين⁽²⁾: أصغر وأكبر.. والثاني من الأدلة التصريف، وهو على قسمين⁽³⁾: تصريف

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 562.

(2) قال الإمام الشاطبي: أصغر: رد الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها ليُتحقق بها لفظاً ومعنى، وذلك أن الكلمة لها دالتان: دلالة مادة، ودلالة صيغة إلا أن دلالة الصيغة مبنية على دلالة المادة؛ فهي الأصل لدلالة الصيغة؛ فالاشتقاق يرذ الكلمة إلى أصلها، وهي المادة الدالة التي هي الفاء والعين واللام.. وأما الأكبر؛ فهو الحد بنفسه؛ إلا أنك تعوَّض من قولك: مادتها قولك: حروفها الأول، وقد بين الفرق بين المادة والحروف الأول؛ فأشار إلى أن المادة تُطلق اصطلاحاً على الحروف مرتباً بعضها على بعض، ولا يراعى الترتيب في الحروف الأول. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 450 – 451.

(3) أشار الإمام الشاطبي إلى الفرق بين التصريف العربي والتصريف الصناعي؛ فقال: التصريف العربي هو إبراز المادة في صورٍ مختلفة لتدل دلالة إضافية تفصيلية على ما دلَّت عليه المادة دلالة مطلقة إجمالية، وذلك أن المادة الأولى إما تدل على معناها الذي وضعت له دلالة مجملة لا مفصلة، ومطلقة لا مقيدة بشيء ولا مضافة إلى شيء، ولا إلى اعتبار ما دون اعتبار... فمادة ع ل م مثلاً دالة على معنى العلم مطلقاً؛ فإذا أبرزته في بنية عالم دلَّت على علم اتصف به ذات من الذوات... وأما التصريف الصناعي فهو... بناؤك من حروف الكلمة على أوزان ما شئت من الأبنية على الحد الذي يقتضيه قياس كلام العرب؛ كبنائك من ضربٍ مثل جعفر أو قمبر... وهذا الثاني ليس من الأدلة؛ وإنما المعتبر في الأدلة هو الأول. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/ 451 – 452.

عربي، وتصريف صناعي.. والثالث: الكثرة، وهو أن يكون الحرف في موضع ما قد كثرت زيادته فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، ويقل وجوده أصلياً فيه؛ فيجعل ذلك الحرف في ذلك الموضع زائداً إذا لم يُعرف له اشتقاق ولا تصريف حملاً على الأكثر⁽¹⁾.. والرابع: اللزوم، ومعناه: أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة في جميع ما عُرف له اشتقاق أو تصريف؛ فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف حُكِمَ له بالزيادة؛ حملاً على ما ثبتت زيادته فيه بالتصريف أو الاشتقاق؛ كالنون الواقعة ثالثة ساكنة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها.. كجَحَنَنْتَ من الجَحَنَّة.. فإذا جاءت النون في مثل: عَبَنَنْتَ [وهو سيء الخلق]؛ مما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف حُمِلَ على ما عُرف ذلك فيه؛ فجعلت نونه زائدة...⁽²⁾.

وقد تنحو الأدلة عنده منحى آخر فتلتقي وأصول النحو؛ كالسمع، وغيره. ومن ذلك كلامه حول ما أشار إليه ابن مالك من أدلة في تحقيق مراتب الإشارة بحسب المشار إليه؛ فهي عنده مرتبتان: الأولى للبعيد، والثانية للقريب، قال الإمام الشاطبي: "فهي عنده مرتبتان: مرتبة بُعد، ومرتبة قُرب، وعند الجمهور ثلاثُ مراتب: مرتبة قُرب، ومرتبة بُعد، ومرتبة تَوْسُط بين القُرب والبُعد؛ فللمدَّكر في الدنيا هذا، وفي

(1) مثل الإمام الشاطبي فيما أشار إليه، حول الكثرة؛ فقال: "وذلك كاهمزة الواقعة أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ فإنها كثرت زيادتها فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف؛ نحو: أحمَر وأصفر، إلّا ألفاظاً يسيرة؛ فإنَّ الهمزة فيها أصلية كأرطى [وهي شجرة تنبت في الرمل] دلَّ على ذلك التصريف من قولهم: أديم مَارُوط؛ فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف؛ نحو: أَفَكَلْ [وهي الرعدة] وجب حملها على الزيادة، وأن لا يلتفت إلى أرطى وأخواته لقلتها وكثرة باب أحمَر. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8 / 453.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8 / 449 - 458.

الوسطى ذاك، وفي البُعدى ذلك... واستدل.. على صحة ما ذهب إليه بخمسة أوجه، أحدها: الإجماع على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان؛ مرتبةً القريب: تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة البعيد وما في حكمه: تستعمل فيه بقية الحروف، وهو والمشار إليه شبيه بالمنادى؛ فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير...⁽¹⁾، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أن السماع هو أقوى أدلة ابن مالك في مسأله؛ فقال: أقوى أدلة المؤلف في مسأله دليل السماع، وما عداه فللنظر فيه مجال⁽²⁾.

3- الأدلة والقرائن: اللفظية والمعنوية.

يمكن تقسيم الأدلة والقرائن، كما يظهر مما ذكر سابقاً، إلى نوعين: لفظية ومعنوية، أما اللفظية فأبرزها: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة الصرفية، والمطابقة، والربط، والتضام، والنغمة. وأما المعنوية؛ فأبرزها: الإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والنسبة، والإضافة، والتبعية، والشرط والجزاء. وسيكتفي الباحث بذكر بعض تلك الأدلة والقرائن، والتمثيل عليها؛ لمنهجية البحث من جهة، وخشية الإطالة من جهة أخرى.

أ- الأدلة والقرائن اللفظية:

يشير الباحث هنا إلى بعض الأمثلة التي قدّمها الإمام الشاطبي حول: العلامة الإعرابية، والرتبة، وتضافرهما معاً:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 412.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 416.

- ما يرتبط بالحركة الإعرابية؛ إذ قال: الإعراب في الاسم للفرقة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ في قولك: ما أحسن زيد؛ إذا نقيت. وما أحسن زيدا؛ إذا تعجبت. وما أحسن زيدا؟؛ إذا استفهمت⁽¹⁾.
- ما يرتبط بالرتبة، وهذا ظاهر في قوله حول رتبة الفعل، والفاعل، والمفعول به؛ عندما وضح قول ابن مالك⁽²⁾:

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن يتفصلا

قال: "مرتبة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفعل متصلاً به... نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وضربتَ عَمْرًا.. وأما المفعول فالأصل فيه أن يتفصل عن الفعل ولا يتصل به، وانفصاله إنما يكون بالفاعل؛ نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ فمرتبة عَمْرٍو أن يكون بعد زيد، ويلزم من ذلك أن لا يتصل بالفعل لتقدم الفاعل.."⁽³⁾ لكن ذلك لا يعني عدم تقدم المفعول به على الفاعل؛ بل قد يؤتى بخلاف الأصل، قال الإمام الشاطبي في قول ابن مالك⁽⁴⁾:

وقد يُجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 104.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 593.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 593 – 594.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 593.

: "يعني أنه قد يأتي الفاعل على غير الأصل المذكور، والمفعول كذلك قد يأتي على غير الأصل؛ فيتصل المفعول بالفعل، وينفصل الفاعل عنه؛ فيقال: ضَرَبَ عمرُ زيدًا.. وقوله: "وقد يجي المفعول قبل الفعل"، هذا أيضاً من تمام المجيء بخلاف الأصل، وهو أن يأتي المفعول مقدماً على فعله وفاعله معاً؛ كما جاء مقدماً على فاعله وحده.. وخصّ هذا الأخير وحده بالمفعول؛ لأنّ الفاعل لا يصحّ فيه التقدّم؛ فإنه إن تقدّم صار مبتدأ..؛ بخلاف المفعول فإنه إذا تقدّم على الفعل لم يختلف الحكم فيه؛ بل يبقى مفعولاً كما كان، ولا في الفاعل؛ بل يبقى فاعلاً كما كان؛ لأنّ رتبته محفوظة، وهي تأخره عن الفعل⁽¹⁾.

- وقد تتضافر عنده القرائن كقرينتي العلامة الإعرابية والرتبة؛ ويظهر ذلك في سياق كلامه عن امتناع تقدّم المفعول به على الفاعل؛ إذا خيف الالتباس بينهما؛ وبذلك يمتنع المجيء بخلاف الأصل؛ قال: "إن حُدِرَ أي: خيف، الالتباسُ بين الفاعل والمفعول؛ بحيث لا يتميّز واحدٌ منهما عن صاحبه وَجَبَ أن يلزم كلّ واحد منهما مرتبته؛ فيلزم الفاعل والمفعول موضعه؛ ولا يجوز توسيط المفعول ولا تقديمه؛ فتقول: ضرب موسى عيسى؛ إذا كان عيسى هو المفعول به، وضرب عيسى موسى، إذا كان الفاعل، ولا يجوز أن تقول: ضرب موسى عيسى، وعيسى هو الفاعل؛ إذ ليس ثمّ ما يُعرّفُ بأنّه الفاعل؛ إذ الإعراب المسوق للفرقة مفقودٌ في اللفظ؛

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2 / 594 - 595.

وليس ثمّ تابع لواحد منهما يظهر به الفرق، ولا المعنى أيضاً بمُبيّن شيئاً؛ فلم يبقَ إلّا التزام المرتبة لكلّ واحدٍ منهما⁽¹⁾.

ب- الأدلة والقرائن المعنوية:

يشير الباحث هنا إلى بعض الأدلة والقرائن المعنوية، وهي: الإسناد، والنسبة، والإضافة.

- الإسناد:

ترتبط قرينة الإسناد بالعلاقة التي تربط بين الركنين الأساسيين في الجملة العربية بنوعيتها؛ أي: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية أو ما شابهها. ومن ذلك ما أشار إليه الإمام الشاطبي في تقدير المبتدأ المحذوف؛ من قول الشاعر⁽²⁾:

فَقَالَ حَنَانُ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 597 - 598. ولزيد من الأمثلة حول ما يرتبط بالرتبة والعلامة الإعرابية؛ انظر؛ مثلاً: المرجع السابق، 2/ 598 - 599.

(2) أشار الدكتور حتّا حداد إلى أنّ: الشاهد لمنذر بن درهم الكلبي في: ابن السيرافي 169، والحزانة 1/ 277، والدرر 2/ 163، وهو بلا نسبة في سيبويه والشتتري 1/ 161؛ 175، وشرح التصريح 1/ 177، والمقتضب 3/ 225، والمجم 1/ 189، والعيني 1/ 539، واللسان (حنف) 16/ 285، والأشموني 1/ 221، والكامل 1/ 256. انظر: حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، الصفحتين: 114؛ 492.

والتقدير: أمري حنان، وقد سَوَّغ الإمام الشاطبي الحذف لكون الخبر مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل⁽¹⁾.

ومن ذلك ما يرتبط بحذف الخبر بعد لولا، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى ذلك؛ فقال: "فإذا قلت: لولا زيد لأكرمته؛ فمعناه: لولا زيد ثابت أو موجود، أو هنا، أو نحو ذلك"⁽²⁾؛ فتقدير الخبر لازم من علاقة الإسناد التي تربطه بالمتبدأ، والعكس.

ومما تدخل فيه قرينة الإسناد: الفعل والفاعل، وقد وضَّح ابن مالكُ الفاعل؛ فقال⁽³⁾:

الفاعلُ الذي كَمَرَفوعي: أتى زيدٌ منيراً وجْههُ، نَعَمَ الفتى

وقال الإمام الشاطبي معلقاً: "يعني أنَّ الفاعل في اصطلاح النحاة كلُّ ما كان شاكلة الاسمين المرفوعين في هذا الكلام، وهما: "زيدٌ" المرفوع بـ "أتى"، و"وجههُ" المرفوع بـ "منيراً"، وجامعاً لأوصافهما... فإنَّ زيدا قد أُسِنِدَ إليه فعل، تام، فارغ لطلبه، غير مصوغ للمفعول، وقَدِّم عليه، وذلك الفعل هو: أتى، وكذلك "وجههُ" قد أُسِنِدَ إليه اسم يعطي معنى الفعل، تام، فارغ لطلبه، غير مصوغ للمفعول ولا في معنى المصوغ له، وقدم عليه"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 101 / 2.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 103 / 2.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 530 / 2.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 530 / 2.

- النسبة:

ترتبط قرينة النسبة بمعاني حروف الجر من جهة، والإضافة من جهة أخرى؛ إلا أن الإضافة أسهل منها معرفة بسبب الاقتران اللازم ما بين المضاف والمضاف إليه، ووضوح المعنى من خلال الرتبة المحفوظة والتلازم؛ لأنهما يُعدّان في عرف اللغة كالكلمة الواحدة.

وقرينة النسبة في قسمها الخاص بمعاني حروف الجر هي اختيار المعنى المناسب للحرف المناسب في السياق المناسب، وقد يترافق هذا الاختيار مع بيان معنى التركيب من خلال معنى هذا الحرف.

ومما جاء في تحليلات الإمام الشاطبي النحوية في معاني حروف الجر قوله في اللام: "وأما اللام فتكون.. لانتهاء الغاية..؛ نحو قولك: هَدَيْتُهُ للطريق؛ كهديته إليه. قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: 43]؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52]..⁽¹⁾

وقوله في الباء: "وأما الباء؛ فمعنى البدلية من جملة معانيها.. وذلك نحو: عَوَّضْتُ كَذَا بِكَذَا، ومن قول رافع بن خديج - رضي الله عنه -: مَا يَسْرُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بُدْرًا بِالْعَقَبَةِ"⁽²⁾⁽³⁾.

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى معنى آخر من معاني الباء؛ قال: "وأما كون الباء بمعنى "عن"، وواقعة موقعها؛ فأكثر ما يكون مع السؤال إذا

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 608 - 609.

(2) انظر: البخاري؛ محمد بن إسماعيل، الصحيح، دار الشعب، القاهرة، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، 1959م، 5/ 103.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 611-612.

قلت: سألتُ به؛ فأُلِّه في معنى سألتُ عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَأَلَ بِهِءَ
خَبِيرًا﴾ [الفرقان: 59]؛ أي: عنه، ومنه قول عَلْقَمَةَ بن عَبْدَةَ⁽¹⁾:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَلِئَنِّي بصيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ⁽²⁾

وهكذا يتضح أنَّ قرينة النسبة تربط بين حرف النسبة وبين المعنى
الذي تضيفه إلى التركيب؛ إضافة إلى الحدث الذي يُضاف إليه هذا المعنى.

- الإضافة:

إنَّ الاعتماد على قرينة الإضافة واضح في عدد من الأمثلة التي
أشار إليها الإمام الشاطبي في تحليله النحوي؛ ومن ذلك: قوله تعالى
حكاية عن إخوة يوسف - عليه السلام -: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا
فِيهَا﴾ [يوسف: 82]، الآية، والمراد: واسأل أهل القرية. وقوله تعالى:
﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْغَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: 93]، المراد: حُبُّ
الغجل⁽³⁾.

(1) انظر: ابن عبدة؛ علقة، الديوان، شرح: الأعلام الشتيري، تح: لطفي الصفال؛ و درية
الخطيب، دار الكتاب العربي، حَلَب، ط1، 1969م، ص35.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 639.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 144.

فالاكتفاء على قرينة الإضافة ومعناها مفهوم من سياق الكلام؛
إذ إن تأويل الإمام الشاطبي للآيات القرآنية وغيرها من الأمثلة بإعادة
المضاف المحذوف يؤيد ذلك.

لقد قدّم الإمام الشاطبي صوراً مختلفة للأدلة والقرائن في تحليله
النحوي؛ وقد شكّلا عنده، نهجاً مهماً سار عليه في تحليله النحوي فقوّاه
بهما، وأثبت بهما ما أتى به موضّحاً ومبيّناً من آراء غيره وأحكامهم فيما
يرتبط بالقاعدة النحوية ومسائلها⁽¹⁾.

(1) لقد اكتفى الباحث بذكر بعض الأدلة والقرائن دون غيرها؛ لمنهجية الدراسة من جهة؛
ولكفاية الإشارة إلى ما بيّنه من جهة أخرى؛ إذ حديث الباحث في موضوع الأدلة والقرائن قد
سبق؛ بهدف التأكيد على أن الإمام الشاطبي قد نهج في استخدامهما بصور وطرائق مختلفة؛
إذ لم يكن الإمام يقدم رأياً في مسألة نحوية أو يؤخره إلّا وهما حاضران؛ كما أنه لم يكن
ليشرح قاعدة نحوية ما ويبينها دون أن يتحدّث عن الأدلة والقرائن. ولمراجعة ما قيل حول
أنواع الأدلة والقرائن عند الدارسين المحدثين؛ راجع؛ على سبيل المثال: حسان؛ تمام، اللغة
العربية: معناها ومبناها، الصفحات: 126، 128، 134، 147 – 154، 156 – 157،
181 – 182، 189 – 190، 191 – 240. وقبّارة؛ التحليل النحوي: أصوله وأدلتها،
الصفحات: 117 – 270. والشيخ عبود؛ زهرة، التحليل النحوي للآيات الكريمة،
الصفحات: 149 – 301. وللمزيد حول ما أشار إليه الإمام الشاطبي من أدلة وقرائن وما
يرتبط بهما، انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1 / 8، 14، 34، 39، 50، 54، 55، 66،
71، 72، 73، 75، 82، 96، 103، 106، 422 – 423، 448، 449، 4 / 2، 5، 10،
16، 17، 19، 104 – 106، 138، 174، 419، 449، 450، 492، 493، 494 –
495، 568، 598 – 599، 3 / 25 – 26، 37 – 38، 40، 68، 4 / 22، 56، 75،
81، 95، 96، 128 – 129، 150، 156، 164، 165، 169، 5 / 12، 41، 77، 89،
97، 109 – 110، 112، 135، 136، 155، 162 – 163، 172 – 173، 6 / 3، 4،
8، 58، 66، 75، 77، 80، 109، 111، 169، 197، 206، 232، 288، 326، 347،
377، 435، 7 / 14 – 15، 47، 351، 370 – 371، 399، 8 / 10، 11، 13، 19،
30، 36، 51، 55، 66، 75، 77، 80، 97، 137، 167، 196، 286، 299، 313،
316، 347، 363، 364، 389، 425، 431، 447، 448 – 449، 9 / 5، 97، 154،
177 – 178، 179، 198، 200، 248، 250، 284، 305، 327 – 329، 329 –
331، 341، 345، 361، 408، 426، 428، 476، 486...

ثانياً: أركان صناعة التحليل النحوي.

يُقصد بأركان صناعة التحليل النحوي: الأصول النحوية البارزة في التحليل النحوي، وأهمها، كما ظهرت في تحليلات الإمام الشاطبي: السماع، والقياس، والإجماع؛ وقد ذُكرت في مواضع مختلفة من تحليله.

1- السماع؛

يُعدُّ السماع أهمّ الأصول التي قام عليها النحو العربي، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أهميته؛ فقال: «وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم؛ اتكلاً على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك، والصواب الاستناد إلى السماع؛ ثمَّ النظر في قياسه إن كان، لا العكس»⁽¹⁾.

وتحدّث عن تبعية القياس له؛ فقال: «إنَّ القياس عند أهل اللسان تابعٌ غير متبوع؛ أي: تابعٌ للسماع من العرب؛ فالسماع هو الحاكمُ على القياس، وليس السماعُ تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع»⁽²⁾.

ومن أمثلة التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي التي اعتمدت على أصل السماع:

- قوله في منع لزوم الاتصال مع تأنيه في هاء سَلْنِيهِ وما أشبهه من قول ابن مالك⁽³⁾:

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 20/5.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 401/3.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 300/1.

أوصِلْ أو أَفْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما أَشْبَهُهُ في كُنْثُهُ الخُلْفُ ائْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَإِصْلا اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِفْصَالَ

...فَأَمَّا وَجْهَ اخْتِيَارِهِ الْإِتِّصَالَ فِي كُنْثُهُ فَمِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ
وَالسَّمَاعِ.. وَأَمَّا السَّمَاعُ: فَإِنَّ الْإِتِّصَالَ ثَابِتٌ نَظْمًا وَنَثْرًا؛ فَمِنْ الثَّرَمَا فِي
الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِيَّاكَ أَنْ تُكُونِيهَا يَا
حُمَيْرَاءُ...» وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: «عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي» حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ⁽¹⁾... وَمِنْ
النِّظْمِ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ (أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيهِ)⁽²⁾:

فَإِلَّا يَكُنْهََا أَوْ تُكْنُهُ فَإِلَهُ أَخُوهَا غَدْتُهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا⁽³⁾

- قَوْلُهُ فِي لِحَاقِ النُّونِ الْأَسْمَاءِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁴⁾:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلٌّ وَفِي قُدُنِي وَقَطُنِي الْحَذَفُ أَيْضًا قَذِي يَفِي

إِنَّ النَّازِمَ ذَكَرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَلْحَقُهَا النَّونُ بَعْضًا وَتَرَكَ
بَعْضًا؛ إِذْ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَحِقَتْهُ فِي الشَّعْرِ وَفِي الْكَلَامِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ؛
فَمِنْ ذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ قَدْ لَحِقَتْهُ سَمَاعًا، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ: ﴿هَلْ أَنْزُرُ﴾

(1) انظر: سيبويه؛ عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، د.ط،
1966م، 382/1.

(2) انظر: الدؤلي؛ أبو الأسود، الديوان، صنعة: أبو سعيد السكري، تح: محمد حسن آل ياسين،
دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1974م. وسيبويه، الكتاب، 21/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 302/1 - 303.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 336/1.

مُطْلَعُونَ ﴿[الصفات: 54]⁽¹⁾، وفي الحديث أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لليهود: هَلْ أَنتُمْ صَادِقُونَ⁽²⁾⁽³⁾.

2- القياس:

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، ويُعدّ ركناً أساسياً من أركان صناعة التحليل النحوي، ومن أبرز الأمثلة التي اعتمد فيها على أصل القياس:

- قول الإمام الشاطبي: "القياس يجري في الكلام بحسب مسألتنا على وجهين؛ أحدهما: أن يقيس ما لم يُسمع على ما سُمِعَ.. والثاني: ألا تقتصر فيما سُمِعَ على موضع السَّماع؛ بل تتكلم به في غير موضعه، كما في لَدَنِي وَقَطَنِي؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ مِثْلًا عَلَى اسْتِعْمَالِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76]، ولا في قوله⁽⁴⁾: امْتَلَأُ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي؛ بل تقول للرجل: انتظر الخير من لَدَنِي وَقَطْنِي ما أعطيتني؛ بخلاف مُطْلَعُونَ وصادقون ومُسْلِمِي؛ فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: الزَّيْدُونَ

(1) القراءة: (هَكَذَا أَنْتُمْ مُطْلَعُونَ) هي قراءة ابن مُحَيِّصِينَ. انظر الحاشية السفلى الثانية من المقاصد الشافية، 344/1.

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي (852 هـ)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، رَقْمُ كُتُبِهِ وَأَبْوَابِهِ وَأَحَادِيثِهِ: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، د. ط، 1960م، 244/10.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 344/1. ولزيد من الأمثلة التي ذكر فيها أصل السماع؛ انظر: المرجع السابق، 20/1، 262، 650/3، 701، 518/4، 11/5، 107/6، 44/9، 286.

(4) انشده المبرّد في الكامل:

امْتَلَأُ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رَوْنِدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي

انظر: المبرّد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (285 هـ)، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م، 91/2. والشاطبي، المقاصد الشافية، 338/1.

مطلعونني على كذا، ولا هم صادقوني في كذا، ولا هم مسلموني إلى العدو.. وما أشبه ذلك؛ بل تقفُ بها على موضع السماع..⁽¹⁾

قوله في سياق حديثه عن مفهوم الشاذ أو ما لا يقاس عليه أو البعيد عن النظر القياسي؛ إذ قال: رَبَّما يَظُنُّ مَنْ لَمْ يَطلُعْ على مقاصد النحويين أَنَّ قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغيرُ فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن؛ فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لَعَمْرُ الله أَنْ يُشَنَّعَ عليهم، ويمالُ نحوهم بالتجهيل والتقييح؛ فَإِنَّ النحويين إِنما قالوا ذلك؛ لأنهم لَمَّا استَقَرَّوا كلام العرب لِيُقيموا منه قوانين يُحْذَى حذوها وجدوه على قسمين: قسمٌ سَهْلٌ عليهم فيه وجهُ القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه؛ فأعملوا بإطلاق علماً بأنَّ العرب كذلك كانت تفعلُ في قياسه، وقسمٌ لم يظهر لهم فيه وجهُ القياس أو عارضه معارضٌ لِقِلَّتِهِ وكثرة ما خالفه؛ فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوفٌ على السماع، أو نحو ذلك؛ بمعنى أَنَّا نَتَّبِعُ العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غيرُ فصيح؛ بل لأننا نعلم أَنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه، أو يَغْلِبُ على الظن ذلك، وترى المعارضَ له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون لا أَنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاشَ لله..⁽²⁾

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 345 - 346.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 456 - 457. و لمزيد من الأمثلة التي ذكر فيها أصل القياس؛ انظر: المرجع السابق، 1/ 262؛ 302؛ 515، 2/ 394-395، 3/ 526؛ 637؛ 648؛ 680-681، 4/ 469، 9/ 43-44؛ 82..

3- الإجماع:

يُعَدُّ الإجماع أصلاً من أصول النحو المهمة، وركناً من أركان صناعة التحليل النحوي؛ وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أهميته؛ فقال: "الذي يُقَطَّع به ولا يشكُّ فيه أنَّ الإجماع في كُلِّ فنٍّ شرعيٍّ أصله المنقول حُجَّةٌ؛ لأنَّ الإجماع معصومٌ على الجملة؛ قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرَّر في الأصول..."⁽¹⁾، وقال: "مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدثين، وكلَّ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه؛ فإجماعهم حجة، ومخالفتهم مخطئ..."⁽²⁾، وأضاف قائلاً: "وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمُخالف؛ إذ الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئه من خطأهم"⁽³⁾.

وقد أشار إلى رأي ابن جني في الإجماع؛ ثمَّ ردَّ عليه، قال: "... فإن قيل: إنَّ إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جني؛ إذ قال: اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجةً إذا أعطاك خَصْمُكَ يده الَّا يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فأما إنَّ لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجَّةً عليه... فإنَّا نقول: ... سبيل ابن جني في المسألة سبيل النظام، وبعض الخوارج والشيعة، وحسبك بهذا المخطأ عن مراتب العلماء... والذي بنى ابن جني عليه هذه المسألة شيءٌ رآه في قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبَ، حاصله أنَّه لإحداث تأويل لم يذكره أحدٌ من النحويين، ومخالفته سائغة على الأصح من قَوْلِي الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنَّه اخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع في أمر توهم أنَّ مثله لا يُخالف فيه،

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/ 193.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 71.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/ 193.

هكذا كان يذكر لنا شيخنا الأستاذ-رحمه الله- أنه لم يُوفَّق في تأويله للصواب؛ بل حلَّ به شؤم المخالفة، وأخسبُ أنه كان يذكر ذلك أيضاً عن شيوخه، فإذا ثبت هذا فإن كان ابن مالك قد اتَّبَعَ رأي ابن جنِّي في جواز مخالفة الإجماع وقصد ذلك أو لم يقصده؛ فهو مخطئٌ بلا بدٍّ؛ إذ ليست مخالفته في إحداث دليل ولا تأويل، وإنما مخالفته في حُكْم يلزم فيه مخالفة كلام العرب على ما نقله الجميع، نعم يقرب الأمرُ في مخالفة الاصطلاح لا في غيره⁽¹⁾.

ومن أبرز أمثلة التحليل النحوي التي دُكر فيها أصل الإجماع:
 - إشارته؛ نقلاً عن الماردي⁽²⁾، إلى أنَّهُ لمَّا لا تكون بمعنى الواو، والدليل على ذلك هو إجماع الفقهاء؛ قال: قال الماردي: الدليل على أنَّهُ لمَّا لا تكون بمعنى الواو إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال: هذا يُمْنُ اللهِ وَيُمْنُكَ، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال: هذا يُمْنُ اللهِ ثُمَّ يُمْنُكَ، قال: ولو كانت بمعنى الواو ما فَرُّوا إليها. قال: وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم: تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ لَا تُشْرِكُونَ بِاللَّهِ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ! فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقال: لَا تَقُولُوهَا، وَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ⁽³⁾⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/ 193-194.

(2) الماردي: أبو بكر خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، كان من جلة النحاة والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان؛ من كتبه: الترشيعُ توفي بعد 450 هـ. انظر: الحاشية السفلى الثانية في المقاصد الشافية، 83/5.

(3) انظر: ابن ماجة؛ محمد بن يزيد (275 هـ)، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ط، 1954 م، 1/ 685. وأبو داود؛ سليمان بن الأشعث (275 هـ)، سنن أبي داود، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط 1، 1952 م، 4/ 295.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5/ 89 - 90.

لكن إشارته تلك؛ لم تمنعه من ذكر الرأي الآخر، وهو مرادفة "ثم" لـ "الواو" في بعض تصاريفها؛ قال: "وذهب قومٌ إلى أنها ترادف الواو في بعض تصاريفها، فلا تُعطى ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء منها: قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْتَحِمَ الْعَقَبَةَ﴾ ① وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿[البلد: 11-12]؛ ثم قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: 17]، فلو كانت للترتيب و المهلة لكان طَلَبُ الإيمان مرئياً على طلب فروعها، وذلك فاسد؛ فالمعنى: فلم يقتحم ولا كان من الذين آمنوا؛ فالموضع موضع اجتماع...⁽¹⁾.

ثالثاً: الاستشهاد وأنواعه:

1- الاستشهاد: لغة واصطلاحاً.

الاستشهاد لغةً: من الفعل اسْتَشْهَدَ؛ يقال: اسْتَشْهَدَ الرَّجُلُ فلاناً: طلب منه أن يشهد، وشهد شهادة: أخبر به خبراً قاطعاً⁽²⁾. أما اصطلاحاً؛ فهو، كما أشار الدكتور محمد عيد⁽³⁾، الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر. والاستشهاد في الاصطلاح النحوي هو؛ كما قال الدكتور محيي الدين عبد الرحمن: إتيان النحوي بكلام شعراً أو نثراً مما أُتِفِقَ على الاحتجاج به في إيراد حكم إبراهيم أو نقضاً...⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 87/5.

(2) انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (شهد). ومصطفى إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (شهد).

(3) انظر: عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1976م، ص102.

(4) انظر: رمضان، محيي الدين عبد الرحمن، دليل النحو، سلسلة الدفاتر العربية، د.م، ط1، 1996م، ص63.

فالاستشهاد هو عملية الإتيان بالكلام المنصوص عليه سابقاً، من شعر ونثر مما اتفق على الاحتجاج أو الإخبار به، وهذا الكلام هو الشاهد، والشاهد لغة: اللسان، وهو من قولهم: لفلان شاهد حسن؛ أي: لسان مبين وتعبير حسن⁽¹⁾. والشاهد: الدليل. والشاهد في الاصطلاح النحوي: نص عربي موثق يسوقه علماء اللغة من الناطقين بها لإثبات القواعد النحوية وتقعيدها وتوضيحها؛ فالشاهد خبر قاطع موثق، كيف لا؟، وهو نصّ جاء على لسان العرب الموثوق بعريبتهم في عصر الاحتجاج؛ ولذا فالشاهد، كما أشار عبد الجبار علوان⁽²⁾، هو دليل نقلي مأخوذ من واقع اللغة، وأحوال العرب في مخاطباتهم في مختلف شؤون حياتهم؛ فينبغي احترامه؛ إذ ما ثبتت القواعد إلا باستقراء الشواهد شعراً أو نثراً.

2- أنواع الاستشهاد:

أنواع الشواهد التي ضمّها الاستشهاد، أو بصورة أدق، مصادر الاستشهاد ثلاثة:

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (شاهد). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (شاهد).

(2) انظر: النائلة؛ عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط 1، 1976م، ص 22.

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ثابتٌ عند معظم علماء العربية عامة⁽¹⁾، ونحاتها خاصة، ومن القدماء مَنْ بيّن ذلك؛ كالسيوطي

(1) القرآن لغة: مصدر الفعل قرأ؛ قال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ

فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ [القيامة: 17-18]؛ أي: اتَّبِعْ قِرَاءَتَهُ. وقرأ الشيء قرأً وقُرْآنًا: جمعه وضَمُّ بعضه إلى بعض. وقد جاء هذا المصدر قرآنً على وزن فُعْلان، كالغُفران والشُّكران، وقيل: إنَّ القرآنَ صفةٌ جاءت على الوزن السابق بمعنى الجمع، ذلك عند من اتفق أن لفظ القرآن مهموز، أما من ذهب إلى أن لفظ القرآن غير مهموز الأصل في الاشتقاق رأى أنه إما أن يكون قد وُضِعَ عَلَمًا مرجحاً على الكلام المنزَّل على النبي صلى الله عليه وسلم وليس مشتقاً من الفعل قرأ، وإما أن يكون مشتقاً من الفعل قرَنَ؛ فقرَنَ الشيءَ بالشيء: ضمَّهُ إليه، كما أنَّ سور القرآن الكريم وآياته وحروفه مقرونة بعضها إلى بعض، وإما من القرائن؛ أي: الأشياء، لأنَّ آياته يشبه بعضها بعضاً؛ فالنون أصلية. والراجع الرأي الأول. والقرآن اصطلاحاً: كلام الله تعالى المعجز المنزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم؛ بواسطة الأمين جبريل عليه السلام، والمنقول إلينا بالتواتر، والمتعبد بتلاوته. أما القراءة لغة: فمصدر الفعل قرأ؛ كالقرآن، وجمعها: القراءات، وهي اصطلاحاً: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها، وقد عرفها ابن الجزري؛ فقال: أَلْقِراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله. انظر: المعجم الوسيط، (قرأ). والزركشي؛ محمد بن عبد الله (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1957م، ص317. وابن الجزري؛ محمد بن محمد (833هـ)، منجد المقرئين، نشره: حسام الدين القدسي، المطبعة الوطنية الإسلامية، القاهرة، 1931م، ص3. والقطان؛ مناع، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض، ط3، 2000م، الصفحات: 15-17؛ 171. ونواصرة؛ راضي، القراءات القرآنية وموقف النحو والاستشراق منها، مؤسسة حمادة، إربد، د.ط، 2003م، الصفحات: 15-17.

في قوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"⁽¹⁾.

ومن المحدثين، كذلك، كالأستاذ سعيد الأفغاني؛ فقد قال إنَّ القرآن الكريم: "هو النصّ الصحيح المُجمَع على الاحتجاج به في اللغة، والنحو، والصرف، وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حُجّة لا تضاهيها حُجّة"⁽²⁾.

لكنّ موقف اللغويين والنحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته كان مضطرباً نوعاً ما؛ إذ اختلفت أقوالهم عن واقع التطبيق⁽³⁾،

(1) انظر: السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م، ص 48.

(2) انظر: الأفغاني؛ سعيد، في أصول النحو العربي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط2، 1957م، ص 28.

(3) أشار الدكتور محمد عيد إلى أن سيويه في كتابه "الكتاب" اعتمد اعتماداً كلياً في الاستقراء وتقرير الأصول على الشعر العربي القديم، أما الآيات القرآنية فقد سيق معظمها بهدف التقرير والتوكيد بعد عرض الآيات الشعرية؛ إذ لم تزد عن ثلثمائة آية. ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الدكتور عيد من إنَّ السبب في ذلك، عند سيويه وعند غيره ممن سار على دربه، هو التحرّز الديني؛ إذ إنَّ طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يجعل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي كما هو واضح في كتب النحو، والنص القرآني لا يتحمل ذلك ولا يطيقه؛ فكان لا بدّ من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدميته الدينية في نفوسهم وفي نفوس غيرهم. أما موقف اللغويين من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته فارتبط بالغاية من ذلك الاستشهاد، كما أشار الدكتور أحمد مختار عمر، فإذا كانت الغاية إثبات وجود لفظ، أو ضبط نطقه، أو ذكر معناه؛ فإنَّ هذه القراءة تقبل سواء كانت النماذج اللغوية الموافقة لها كثيرة أم قليلة، وقد قبل اللغويون روايات الأحاد كشواهد في مثل هذه الحالة، أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة، أو تقنين نط، أو استنتاج حكم؛ فإنَّ اللغويين يوازنون بينها وبين غيرها من القراءات، ويكون بناء القاعدة على الشائع الأعم؛ بغض النظر عن تواترها أو عدمه. انظر: عيد؛ محمد، الرواية والاستشهاد باللغة؛ الصفحات: 122، 123، 126، 127. وعمر؛ أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، الصفحتين: 24؛ 25.

وقد تعجّب الإمام ابن حزم من ذلك؛ فقال: "والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف، أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتجّ به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرّسول وهو أفصح العرب، وما في الضلال أبعد من هذا"⁽¹⁾.

أما الإمام الشاطبي فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته في تحليله النحوي، ومن ذلك:

- استدلاله بقراءة أبي قلابة على مجيء صيغة التفضيل "شر" بهمزة قطع دون حذف⁽²⁾: ﴿مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ﴾ [القمر: 25].
- ما مثل به عن حقيقة التثنية التي أريد بها الجمع⁽³⁾؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10]؛ أي: بين إخوانكم.
- ما مثل به عن الابتداء بالنكرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]؛ ففي الآية القرآنية نكرة أضيفت إلى نكرة فأفاد الابتداء بها⁽⁴⁾.

(1) انظر: الأندلسي؛ ابن حزم علي بن أحمد (456 هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة، د.ط، 1978م، 4/444. وعيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص124.

(2) أبو قلابة: محمد بن أحمد بن أبي دارة. أما صيغة التفضيل "شر" فأصل التفضيل بها على أفعّل؛ فكان الأصل أن يقال: فلان أشر من فلان؛ لكن العرب رفضوا الأصل لكثرة الاستعمال فيها وحذفوا همزة، وقد جاؤوا بها على الأصل نادراً كقراءة أبي قلابة المذكورة في متن هذه الصفحة. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/170.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/43.

- ما استدللّ به عن الحال الجامد المؤول بالمشتق والموصوف بصفة مشتقة⁽¹⁾؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17]، وقد قال الإمام الشاطبي حول هذا المثال: "التأويل هنا قريب؛ لأنّ الصفة هي المقصودة فكأنه على معنى: ..تمثّل لها سَوِيًّا في صفة البشر"⁽²⁾.
- ما مثل به من قلب ألف الاسم المقصور ياءً وإدغامها في ياء المتكلم⁽³⁾؛ كقراءة مَنْ قرأ: ﴿إِنَّمَا رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى﴾ [يوسف: 23]⁽⁴⁾.
- ما مثل به البديل المطابق⁽⁵⁾؛ كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6؛ 7]، أو بدل البعض من الكل⁽⁶⁾؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97].

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 428/3.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 429/3.

(3) قال الإمام الشاطبي: الألف في آخر المعتل... الحكم فيها أن يُثْبِتَها على حالها دون إعلال أو قلب.. وأما ألف المقصور فعدم القلب وتركها سالمة هي اللغة المشهورة، وجاء في المقصور، خاصة، عن هذيل قلب الألف ياءً وإدغامها في الياء كالواو، ومن ذلك القراءة المذكورة في المتن. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 206/4، 207.

(4) (إِنَّمَا رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى): هي قراءة عاصم الجحدري، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر البصري. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 207/4.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 193/5.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 194/5.

- ما مثل به من عمل عوامل الجزم؛ مثل: لا الناهية⁽¹⁾؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات: 11]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: 61]⁽²⁾.

ب- الاستشهاد بالأحاديث النبوية:

يعدُّ الحديث النبوي الشريف مصدراً مهماً من مصادر التشريع الإسلامي⁽³⁾، وهو، أيضاً، مصدر من مصادر النحو السماعية، والأصل

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 96/6.

(2) لمزيد من الأمثلة حول الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 24؛ 51؛ 76؛ 103؛ 107؛ 165؛ 229؛ 240؛ 301؛ 331؛ 426؛ 472؛ 505؛ 519؛ 544؛ 611؛ 641... 2/ 36؛ 47؛ 51؛ 135؛ 140؛ 156؛ 212؛ 271؛ 321؛ 330؛ 400؛ 428؛ 526؛ 543... 3/ 34؛ 41؛ 87؛ 99؛ 160؛ 216؛ 220؛ 378؛ 398؛ 503؛ 505؛ 511؛ 593؛ 599 – 600؛ 613؛ 662... 4/ 2؛ 19؛ 26؛ 50؛ 83؛ 91؛ 101؛ 157؛ 168؛ 207؛ 308؛ 416؛ 534؛ 587؛ 615؛ 639... 5/ 4؛ 21؛ 29؛ 31؛ 78؛ 82؛ 100؛ 121 – 122؛ 153؛ 207؛ 277؛ 501؛ 534؛ 553؛ 564؛ 570... 6/ 10؛ 13؛ 21؛ 33؛ 40؛ 54؛ 83 – 84؛ 86؛ 87؛ 101؛ 150؛ 191؛ 202؛ 258؛ 312؛ 354؛ 356... 7/ 10؛ 20؛ 68؛ 79؛ 83؛ 121؛ 153؛ 202؛ 226؛ 272؛ 283؛ 350؛ 574؛ 578... 8/ 11؛ 26؛ 28؛ 31؛ 56؛ 72؛ 94؛ 112؛ 116 – 120؛ 122؛ 192؛ 194 – 196؛ 262؛ 267؛ 343؛ 401؛ 510... 9/ 6؛ 21؛ 34؛ 47؛ 83؛ 118؛ 178؛ 198؛ 207؛ 221؛ 254؛ 260؛ 267؛ 322؛ 334؛ 381؛ 385؛ 412؛ 439...
(3) الحديث لغة: ضد القديم، والجديد من الأشياء. والخبر يأتي على القليل والكثير، والقرآن؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: 87]، وفي: ﴿إِنْ لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: 6]، وما يتحدث به من كلام، والجمع: أحاديث. أما اصطلاحاً: فالحديث النبوي هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية. والذي يعني في هذا التعريف: ما يرتبط بقول النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو مقصد النحاة في الاستشهاد..

انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (حدث). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (حدث). والخطيب؛ محمد عجاج، السنة قبل التدوين، دن، القاهرة، ط 1، =

أن يُستشهد به في النحو بعد القرآن الكريم وقبل كلام العرب من شعر ونثر إلا أن معظم النحاة لم يستشهدوا به في تقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كاستشهادهم بالقرآن الكريم⁽¹⁾، واستشهادهم بفصيح كلام العرب، وقد كان موقف الإمام الشاطبي من الاستشهاد بالحديث، في النحو، متزنًا؛ فوقف وسطاً بين المجوزين والمنايعين⁽²⁾؛ إذ جَوَّز

=1963م، ص 22. والقطن، مباحث في علوم القرآن، ص 20. وضيف؛ شوقي، تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 34.

(1) استشهد معظم نحاة العربية بالقرآن الكريم؛ في تقعيد قواعد النحو وإثبات صحتها، كان دون استشهادهم بكلام العرب: شعره ونثره، وفي درجة أعلى من استشهادهم بالحديث النبوي الشريف؛ دل على ذلك ما وجد من نماذج وأمثلة في كتب المقعدين الأوائل للنحو؛ كسيبويه وغيره ممن جاء بعده.

(2) يمكن تقسيم النحاة تبعاً لموقفهم من الاستشهاد بالحديث إلى أربعة مذاهب؛ هي:

1. الصامتون عن مناقشة مسألة الاستشهاد بالحديث: هم نحاة لم يناقشوا مسألة الاستشهاد بالحديث في النحو؛ فسكتوا عن الخوض فيها؛ فلم يظهر لهم أي رأي أو تعليق يرتبط بهذا الأمر؛ ولم يظهر لهم موقف يدل على تأييدهم الاستشهاد بالحديث أو العكس، فإن استشهدوا به فاستشهدوا على قلة، إضافة إلى أن من أعلام هذا المذهب من لم يصرح، إذا ما استشهد بالحديث، بأن ما جاء به حديثاً نبوياً وليس غيره مما في كلام العرب، ويمثل هذا المذهب النحاة الأوائل ممن قعدوا النحو وبنوا أصوله؛ كالخليل بن أحمد (175هـ)، وسيبويه (180هـ)، وغيرهما.

2. المانعون مطلقاً: هم نحاة منعوا مسألة الاستشهاد بالحديث مطلقاً؛ كابن الضائع (680هـ)، وقيل: 686هـ)، أما أبو حيان الأندلسي (745هـ)، وجلال الدين السيوطي (911هـ)؛ فلا يسلم الباحث؛ كقلة من الباحثين المحدثين، أن يكونا من الذين منعوا الاستشهاد بالحديث مطلقاً؛ بالرغم من الإشارات العديدة التي قدّمها عدد من قدمائنا ومحدثينا تُسَلِّم بذلك؛ لأسباب أبرزها:

أ- أن معارضتهما ابن مالك في كثرة استشاده بالأحاديث دون تمييز لا يعني منعهما الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وإذا نُظِرَ إلى موقف كل منهما وَجِدَ أن أبا حيان كان أشدَّ هجوماً على ابن مالك في استشاده بالأحاديث من السيوطي، فأبو حيان تبع ابن الضائع فيما ذهب إليه من منع الاحتجاج بالحديث؛ وحجتهما: رواية الحديث بالمعنى، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بالحديث، وأشار أبو حيان، كذلك، إلى كثرة وقوع اللحن فيما روي من الأحاديث النبوية؛ إذ إن عدداً من الرواة كانوا من غير العرب، أما السيوطي فقد أشار إلى وجود أنواع من الأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها، وقد نقل =

=البغدادي في خزانته قول السيوطي: 'وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما أثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً؛ إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها؛ فرووها بما أدت إليه عباراتهم؛ فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بالفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة...'؛ فلذلك وافق ابن الضائع وأبا حيان في معارضتهما ابن مالك في استشهاده بالأحاديث بهذه الصورة من الكثرة دون تمييز بينها، وبالرغم من ذلك لا يمكن اعتبار السيوطي وأبي حيان من الذين منعوا الاستشهاد بالحديث بإطلاق؛ فالإمام الشاطبي، أيضاً، أخذ على ابن مالك كثرة استشهاده بالأحاديث النبوية في النحو، ولم يُصنّف من الذين منعوا الاستشهاد بالحديث بإطلاق.

ب- ما وُجد من أحاديث نبوية في مؤلفاتهما النحوية دليل قوي في رفض ما قيل في منعهما الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ولعل الدكتور حسن موسى الشاعر قد أشار إلى شيء من ذلك في كتابه النحاة والحديث النبوي، أما الدكتور خديجة الحديثي فقد كانت أكثر تصريحاً وتوضيحاً؛ فصّرت بذلك وبيّنت الأحاديث التي ذكرها كل من أبي حيان والسيوطي في كتبهما النحوية، وغيرها مما توافر. ويقف الباحث جنباً إلى جنب مع ما ذهبت إليه الحديثي من مخالفة من قال بأن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ إذ كان رفضه متعيناً في الأحاديث التي لم يثبت أنها مروية عن العرب الفصحاء، أو تلك التي لم يثبت أنها مروية بلفظها لجيئها بأكثر من رواية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السيوطي. ويرى الباحث أن أبا حيان الأندلسي، والسيوطي ينضمان؛ تبعاً لما ذكر سابقاً، إلى المذهب القائل بجواز الاستشهاد بالأحاديث النبوية في النحو بشروط؛ أي المذهب الذي عُرف به الإمام الشاطبي (790 هـ)، وليس إلى مذهب المانعين بإطلاق.

3. المجوزون مطلقاً: هم نخبة أجازوا الاستشهاد بالحديث مطلقاً؛ إنما تصريحاً في أقوالهم أو تعييناً في كثرة استشهادهم؛ كابن خروف (609 هـ)، وابن يعيش (643 هـ)، وابن عصفور (669 هـ)، وابن مالك (672 هـ)، وغيرهم، لكن أبرز من اشتهر منهم: ابن خروف وابن مالك.

4. المجوزون بشروط: أبرز أصحاب هذا المذهب: الإمام الشاطبي (790 هـ)؛ إذ جَوّز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها. انظر: البغدادي؛ خزانة الأدب ولبّ باب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م، 1/9-13. والشاطبي، المقاصد الشافية، 3/402-404. والشاعر؛ حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، د.م، ط1، 1980م، الصفحات: 45-57. والحديثي؛ خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الطليعة، بيروت، د.ط، 1981م، الصفحات: 212-217؛ 217-217=

الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها؛ فقال: إذا فُرض في الحديث ما نُقِلَ بلفظه، وعُرفَ بذلك بنصٍّ أو بقرينة تدلُّ على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتاجُ به النحويون، واللغويون، والبيانون، وبينون عليه علومهم⁽¹⁾، وقد قسّم الحديث إلى قسمين؛ فقال: أحدهما: ما عُرفَ أنَّ المعنى به فيه نُقلُ معانيه لا نُقلُ ألفاظه؛ فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عُرفَ أنَّ المعنى به فيه نُقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم.. ككتابه إلى همدان.. وكتابه إلى وائل بن حُجر.. إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرّى فيها اللفظ⁽²⁾.

وبيّن السبب في ترك النحاة المتقدمين الاستشهاد بالأحاديث، وغيرهم ممن جاؤوا بعدهم وساروا على نهجهم؛ فقال: "وجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نُقله على المعنى.. ولذلك تجد في الأحاديث اختلافَ الألفاظ كثيراً؛ فترى الحديث الواحدَ في القِصَّة الواحدة، والمقالة الفدّة التي لا ثنائية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتاً، ما بين جارٍ على ما عُرفَ من كلام العرب، وما لم يُعرف، وليس

=226؛ 236-238؛ 239-317؛ 317-364؛ 383؛ 426-427. وللمزيد

حول ما قيل في موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي؛ راجع على سبيل المثال: البجة؛ عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمّان، ط1، 1998م، الصفحات: 61-64. وعبد التواب؛ رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط6، 1999م، الصفحات: 97-101. والبدارنة؛ حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيويه: باب التوابع أمودجاً (رسالة ماجستير)، إشراف: د. محمد خلف الهزايمة، جامعة اليرموك، 2008م، الصفحتين: 7-8.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 402/3.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 402/3-404.

ذلك إلا لما ساغ لهم، أعني للرواة، من نُقِلَ بالمعنى.. فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نُقِلَ من كلام العرب عن الثقات، وتركوا ما نقل من الأحاديث؛ لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي؛ فيكون قد بنى على غير أصل، وذلك من جملة تحريهم في المحافظة على القواعد اللسانية⁽¹⁾، لكن ذلك لا يعني أن الإمام الشاطبي قد نفى استشهاد متقدمي النحاة بالأحاديث مطلقاً؛ فقد أشار إلى قلة استشهادهم

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 401/3 - 402.

إضابة: يمكن تركيز الأسباب التي وقفت وراء قلة الاستشهاد بالأحاديث عند النحاة المتقدمين أو عدم تصريحهم بالاستشهاد بها؛ تبعاً لما ذكر عند عدد من النحاة واللغويين العرب القدماء، وعند عدد من الدارسين المحدثين، في الآتي:

1. رواية الحديث بالمعنى؛ فيؤدي ذلك، في عدد من الحالات، إلى خروج لفظ الحديث عن القياس العربي.
 2. كثرة وقوع اللحن فيما روي من الأحاديث النبوية؛ إذ إنَّ عدداً من الرواة كانوا من غير العرب.
 3. التحرز الديني؛ فقد يكون للرغبة الدينية التي داخلت النحاة المتقدمين أكبر الأثر فيما ذهبوا إليه من قلة استشهادهم بالحديث؛ فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، ولذا فقد أثر أولئك النحاة الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام.
 4. سبب فكري مذهبي سياسي: جاء ثمرة لأوضاع عامة مضطربة سادت بيئة النحاة المتقدمين.
 5. عدم تدوين الأحاديث في زمن النحاة المتقدمين من شيوخ سيبويه وغيرهم حتى زمن تدوين صحيح البخاري، فإذا ما دَوَّن بعضه؛ لم يشتهر تلك الشهرة التي اشتهر بها تدوين الكتب الصحاح الستة التي كان أولها صحيح البخاري، وغيرها، مما اعتمد عليها متأخرو النحاة كالزغشري، وابن مالك، وغيرهما.
- راجع تلك الأسباب أو بعضها، وما أثير حولها في: الشاطبي، المقاصد الشافية، 401/3 - 402. والبغداد، خزانة الأدب، 9/1 - 13. والشاعر، النحاة والحديث النبوي، الصفحات: 46، 47، 48، 49، 56، 57، 60، 64، 65، 67، 68، 71... والحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الصفحات: 15، 16، 17، 20، 21، 26، 367، 374، 400، 401، 405، 407... والبجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، الصفحات: 59 - 62. وعبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 97.

بالأحاديث⁽¹⁾؛ عندما قارن بينهم في ذلك، وبين ابن مالك في كثرة
استشهاده⁽²⁾.

ومما استشهد به الإمام الشاطبي من أحاديث نبوية في تحليله
النحوي:

- إذا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَا يَعْمُرُ⁽³⁾، وقد استدلل به الإمام الشاطبي
على توضيح معنى اسم الفعل "حَيَّهْل"، وقد بيّن المعاني المحتملة له
فقال: "قال أبو عُبَيْد: معناه: عليك بعمر ادعُ عمر، وقيل معنى هلا:
اسكن أو أسرع حتّى ينقضي ذكر عمر"⁽⁴⁾.
- أَلْبَيَّانَ بِالْحَيَّارِ⁽⁵⁾، استشهد به فيما أتى على صيغة المثنى وأريد به
التكثير؛ فالمراد بالبيّعان: البيّعون.

(1) فيما بيّنته من إشارة الإمام الشاطبي إلى استشهد متقدمي النحاة بالحديث، ولو على قلة، فيه ردّ على البغدادي وغيره ممن تبعه: من القدماء والمحدثين، ومنع الفرق وجوهره يكمن في حذف البغدادي للاستثناء؛ فقله في خزانته نقلاً عن الإمام الشاطبي: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب..." لا يطابق قول الإمام الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك: "أما الحديث فإنه خالف [يقصد ابن مالك] في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا نجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه ذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب..." وهذا يعني أن هناك وجهاً من أوجه الاستشهاد بالأحاديث النبوية عند متقدمي النحاة؛ بعكس ما ذهب إليه البغدادي في خزانته، ومن تبعه بعد ذلك كالذكورة خديجة الحديثي من المحدثين، وغيرها. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 401. والبغدادي، خزانة الأدب، 12/ 1. والحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الصفحات: 25-26؛ 32؛ 368-369؛ 398.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 401.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 69، 5/ 497؛ 501؛ 510.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 69. وأبو عبيد، القاسم بن سلام (224هـ)، غريب الحديث، صحّحه: محمد عظيم الدين، دائرة المعارف الهندية، حيدر آباد، د.ط، 1964م، 87/ 4.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 170. وانظر الحديث في: البخاري، الصحيح، 9/ 3.

- أمرٌ بمعروفٍ صدقةً، ونهيٌ عن منكر صدقة⁽¹⁾، استدل به على جواز الابتداء بالنكرة، بعد أن جاء بمثال هو: "رغبةٌ في الخير خيرٌ، وقال فيه: "فَهِنا نكرةٌ تعلّق بها معمول، وهو المجرور، فأفاد الإخبار عنها، ولو لم يتعلّق بها شيءٌ لما أفادت، نحو: "رغبةٌ خيرٌ، ثم أكمل قائلاً: "ويجري مجرى هذا ما كان مثله في كون النكرة عاملةً في معمول ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: أمرٌ بمعروف صدقةً، ونهيٌ عن منكر صدقة⁽²⁾.
- لَوْلَا قومك حديثٌ عهدٌم بكفرٍ لَأَسُسْتُ البَيْتَ على قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ⁽³⁾، واستدلّ بهذا الحديث على منع حذف الخبر بعد لولا؛ لعدم الدليل عليه⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 43/2. وانظر الحديث في: ابن حنبل، المسند، 167/5.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 43/2. وقد قال الإمام الشاطبي عمّا جاء في الحديث مبيّناً مسوّغَ الابتداء بالنكرة، في الصفحة نفسها: "ووجه الإفادة هنا أنّ النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص.. فأفادت. وقد استشهد بحديث آخر على الابتداء بالنكرة، و المسوّغ لهذا الابتداء أنّ المبتدأ نكرة أضيفت إلى نكرة؛ فأفاد الابتداء بها، قال: "وفي الحديث: "خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله على العباد. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 44/2.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 104/2. وانظر الحديث في: البخاري، الصحيح، 43/1-44.

(4) استدل الإمام الشاطبي بالحديث المذكور، في سياق مناقشته لفظ "غالباً" في قول ابن مالك: و بعد لولا غالباً حذف الخبر... فقال: "وقوله: "غالباً" قيدٌ في الحذف واجب؛ أي: في غالب الكلام، ومفهومه أنّه في النادر غير واجب، وإذا كان غير واجب؛ فهو إمّا جائز وإمّا ممتنع... وممتنع الحذف وهو: الكون المقيد الذي لا دليل عليه... انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 100/2؛ 104. وللإمام الشاطبي تأويل آخر للحديث؛ قال: "والاستشهاد بالحديث فيه ما فيه، مع أنّه محتمل لأن يكون قوله: "حديث عهدهم بكفرٍ" جملة معترضة بين لولا وجوابها... انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 106/2.

- إن امرأة دخلت النار في هرة ربطتها⁽¹⁾، وهو من الشواهد التي بينها الإمام الشاطبي من جملة ما أتى به ابن مالك في إفادة "في" معنى التعليل؛ وقد أتى به في سياق حديثه عن شروط المفعول من أجله⁽²⁾؛ وعقب الإمام الشاطبي على كلام ابن مالك؛ فقال: إذا تخلف شرط من هذه الشروط المتقدمة في المفعول له فاجزره بالحرف، والحرف المراد: هو المختص بمعنى التعليل، والمشهور من الحروف المؤدية معنى التعليل هو اللام؛ وإنما لم يقل [يقصد ابن مالك] فاجزره باللام⁽³⁾؛ لمشاركة غيره له في تلك الدلالة، وفي الاستعمال في هذه المواضع كالباء ومن وفي⁽⁴⁾، وفي الحديث النبوي السابق جاء حرف الجر "في" مؤدياً معنى التعليل، وقد امتنع النصب، كما أشار الإمام الشاطبي⁽⁵⁾؛ لأن لفظ الهرة ليس بمصدر.

- أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً⁽⁶⁾، وهذا الحديث مما استدلل به ابن مالك على مجيء الحال جامداً مؤولاً بالمشتق، وقد بين الإمام

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 278/3. وانظر الحديث في: البخاري، الصحيح: 147/3؛ 157/4.

(2) شروط المفعول من أجله، كما ذكرها ابن مالك وبينها الإمام الشاطبي؛ هي: أن يكون مصدراً، وأن يدل على معنى السببية والعلّة، وأن يتحد المفعول من أجله مع الفعل في الزمان والفاعل؛ فإن تخلف شرط منها جُرّ المفعول من أجله بحرف جر. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 269/3 - 274.

(3) انظر: قول ابن مالك:

وهو مما يعمل فيه متّحد وقتاً وفاعلاً وإن شرط فُقد
فاجزره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كيزيد ذا قُبُع

في: الشاطبي، المقاصد الشافية، 270/3.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 277/3.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 278/3.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 429/3. وانظر الحديث في: البخاري، الصحيح، 3/1.

الشاطبي أنّ ابن مالك جاء به على حذف المضاف المشتق؛ أي: مثلَ رجلٍ أو شبيه رجلٍ؛ إذ هذا النوع مما يسهل فيه التأويل، ويظهر معناه من الحال بلا تكلف⁽¹⁾.

ت- الاستشهاد بكلام العرب:

يعدّ كلام العرب أهم المصادر التي استشهد بها النحاة في استنباط القواعد النحوية وتثبيت دعائمها؛ بصورة رئيسية، وهو يشمل الشعر والنثر، وقد استشهد بصورة عامة؛ بكلام فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم، ومن أبرز القبائل التي أخذ عنها اللسان العربي، كما ذكر السيوطي في المزهَر نقلاً عن أبي نصر الفارابي⁽²⁾: قريش، وقيس، وتميم، وأسَد، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطائيين.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 429/3. لمزيد من الأمثلة حول الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، وآثار الصحابة، انظر: المرجع السابق، 1/ 14؛ 15؛ 29؛ 42؛ 55؛ 148؛ 183؛ 199؛ 212؛ 216؛ 222؛ 303؛ 344؛ 413؛ 557؛ 569؛ 612؛ 640... 2/ 23؛ 44؛ 50؛ 61؛ 102؛ 106؛ 164؛ 188؛ 229؛ 272؛ 310؛ 312؛ 414 – 415؛ 557؛ 566... 3/ 175؛ 187؛ 329؛ 355؛ 399؛ 403؛ 404؛ 415؛ 478؛ 526؛ 527؛ 590؛ 591؛ 600؛ 610؛ 611 – 612؛ 625؛ 710... 4/ 9؛ 30؛ 63؛ 108؛ 161؛ 177؛ 241؛ 249؛ 258؛ 366؛ 413؛ 416؛ 449؛ 498؛ 513؛ 531؛ 597؛ 600؛ 604؛ 621... 5/ 87؛ 89؛ 96؛ 97؛ 121؛ 154؛ 157؛ 199؛ 211؛ 235؛ 247؛ 265؛ 348؛ 471؛ 493؛ 504؛ 531؛ 543؛ 559... 6/ 23؛ 24؛ 57؛ 67؛ 75؛ 76؛ 130؛ 142؛ 167؛ 195؛ 203 – 204؛ 248؛ 250؛ 318؛ 369... 7/ 18؛ 176؛ 551. 8/ 24؛ 263؛ 495. 9/ 193؛ 206؛ 224؛ 278؛ 415؛ 489؛ 490.

(2) انظر: السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن، المزهَر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 1/ 167 – 168. والفارابي؛ أبو نصر، الحروف، تح: محسن مهدي، دن، بيروت، د.ط، 1969م، ص147.

والشعر الذي استشهد به النحاة في النحو هو⁽¹⁾: شعر الشعراء الجاهليين كامرئ القيس والأعشى، وشعر المخضرمين كلبيد وحسان، أما شعر الشعراء الإسلاميين كجرير والفرزدق؛ فعلى الراجح أنه يستشهد بشعرهم، ولم يلتفت إلى ما جاء عن المؤلدين والمحدثين، وقد وقف الاستشهاد بالشعر عند منتصف القرن الثاني الهجري، وكان إبراهيم بن هرمة (150هـ) آخر من يُستشهد بشعره⁽²⁾.

أما النشر فيشمّل الأمثال، وأقوال العرب كالخطبة والوصية وغيرهما، وقد استشهد النحاة به من كلام العرب الثابت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم؛ كعرب الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية؛ إذ فسدت الألسنة بكثرة المؤلدين الذين لا يحتج بكلامهم في اللغة والنحو⁽³⁾. وقد كثر استشهاد الإمام الشاطبي بالشعر، ومن ذلك:

(1) ذكر البغدادي في خزائنه أن طبقات الشعراء أربع هم: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام، والمخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، والإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام، والمؤلّدون، ويقال لهم المحدثون، وقد قال فيمن يصحّ الاستشهاد بشعرهم: فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها... وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم... انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 5-8.

(2) انظر، على سبيل المثال: البغدادي، خزانة الأدب، 1/ 8. والبجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص 66. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حاشية أبي تمام، ص 148. انظر: السيوطي؛ الاقتراح في علم أصول النحو، ص 70. والأفغاني، في أصول النحو العربي، الصفحتين: 20-21. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حاشية أبي تمام، ص 149.

- استدلاله بقول جرير في تنوين العوض⁽¹⁾:

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ قُولِي إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنِي

- استدلاله بقول ابن ميادة في آل الزائدة⁽²⁾:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكاً دِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَهُ

- استدلاله بقول جرير في أن الخبر الواقع بعد أوشك الغالب فيه أن يقع مقارناً لأن⁽³⁾:

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ فَلَمْ يُقَدَّرْ بَعْضُ الْأَمْرِ يُوشِكُ أَنْ يَصَابَا

- استدلاله بقول امرئ القيس في زيادة الباء في خبر إن⁽⁴⁾:

فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةً لَا ثَلَاثِيهَا فَأِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجْرِبِ

(1) تنوين العوض: هو التنوين اللاحق عوضاً عن ألف الإطلاق. والبيت في ديوان جرير. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 45/1. وابن عطية؛ جرير، الديوان، تح: د. نعمان محمد، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1969، 64/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 46/1. وابن ميادة، شعره، جمع وتحقيق: أ. د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1982م، ص 81.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 276/2. والبيت في ديوان جرير، 56/1؛ والرواية فيه:

إذا جهل اللئيم ولم يُقدَّر لبعض الأمر أوشك أن يصابا

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 240/2. والبيت في ديوان امرئ القيس، انظر: ابن حنبل الكندي؛ امرؤ القيس، الديوان، شرح: محمد بن إبراهيم الحضرمي، تح: د. أنور أبو سويلم؛ ود. علي الهروط، دار عمار، عمان، ط1، 1991م، ص 122.

- استدلاله بقول جرير وقول الكلابي، وقول الشمرذل بن شريك، في نصب الاسم المجرور بحرف الجر إذا حُذِفَ الحرف⁽¹⁾، وقول جرير هو⁽²⁾:

تَمُرُونَ الدِيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وقوله: تَمُرُونَ الدِيَارَ؛ أي: بالديار، أو على الديار. أما قول الكلابي؛ فهو⁽³⁾:

تَحِنُّ قُتَيْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَخُفِّي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

وقوله: لقضاني؛ أي: لقضى عليّ. أما قول الشمرذل بن شريك؛ فهو⁽⁴⁾:

يُشَبِّهُونَ سَيْوَفًا فِي مِضَائِهِمْ وَطَوَّلِ أَنْضِيَةَ الْأَعْنَاقِ وَالْأَمَمِ

وقوله: يُشَبِّهُونَ سَيْوَفًا؛ أي: بسيف.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 142/3.

(2) البيت في ديوان جرير، 278/1؛ والرواية في الديوان: أَمَضُّونَ الرُّسُومَ وَلَمْ تَحِي...، والمشهور ولم تعوجوا بدل ولن تعوجوا. انظر: الحاشية السفلى الثالثة في المقاصد الشافية، 63/3.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 126/3؛ 142. وانظر البيت في: المبرّد، الكامل، 47/1.

(4) انظر البيت في: القيسي؛ نوري حمودي، شعراء أمويون، المجمع العلمي العراقي، بغداد، د.ط، 1982م، 552/2.

- استدلاله بقول عنتره بن شداد وقول جُمَيْح بن الطَّمَّاح في إضافة أيّ إلى المفرد المعرفة؛ عندما تتكرّر أيّ بالعطف⁽¹⁾، وقول عنتره هو⁽²⁾:

فَلَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيْنَ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْتُكَ فَارَسُ الْأَخْزَابِ

وقوله: أَيِّي وَأَيْتُكَ؛ أي: أَيْتُنَا. أَمَا قول جُمَيْح بن الطَّمَّاح؛ فهو⁽³⁾:

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَيِّي وَأَيْتُكُمْ بَنِي عَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ

قال الإمام الشاطبي: "وإنما جاز ذلك؛ لأنّ الكلام محمول على معناه؛ إذ معنى ذلك: أَيْتُنَا؟"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 108 - 109.

(2) البيت لعنتره بن شداد؛ تبعاً لما نسبته الإمام الشاطبي، ولم يجده الباحث في ديوان عنتره. انظر: العبسي؛ عنتره بن شداد، الديوان، شرح: الأعلام، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، د. ط، 1970م.

(3) انظر: اللسان، (أيا)؛ برواية: وأظلم.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 110. ولزيد من الأمثلة حول الاستشهاد بالشعر، انظر: المرجع السابق، 1/ 23؛ 32؛ 39؛ 47؛ 54؛ 56؛ 66؛ 69؛ 97؛ 100؛ 105؛ 113؛ 129؛ 143؛ 144؛ 149؛ 151؛ 156؛ 2/ 23؛ 24؛ 25؛ 26؛ 42؛ 48؛ 50؛ 56؛ 60؛ 61؛ 71؛ 72؛ 75؛ 76؛ 83؛ 85؛ 97؛ 101؛ 105؛ 106؛ 117؛ 118؛ 127؛ 128؛ 133؛ 140؛ 141؛ 143؛ 153؛ 178؛ 187؛ 188؛ 189؛ 3/ 16؛ 22؛ 27 - 28؛ 34؛ 39؛ 43؛ 44؛ 56؛ 63؛ 71؛ 84؛ 92؛ 93؛ 96؛ 126؛ 138؛ 142؛ 143؛ 147؛ 152؛ 163؛ 164؛ 165؛ 171؛ 173؛ 185 - 186؛ 187؛ 189؛ 194؛ 201؛ 4/ 3؛ 9؛ 10؛ 11؛ 13؛ 19 - 20؛ 21؛ 22؛ 23؛ 24؛ 25 - 26؛ 27؛ 42؛ 43 - 44؛ 48؛ 49؛ 50؛ 53 - 54؛ 60؛ 61؛ 70 - 71؛ 72؛ 80؛ 81؛ 82؛ 83؛ 94؛ 95؛ 99 - 100؛ =

أما النثر فقد كان للأمثال النصيب البارز فيما استشهد به الإمام الشاطبي منه، ومن ذلك:

- تُسَمَّعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرَاهُ⁽¹⁾، وقد سبقَ هذا المثل في سياق الحديث عن الإسناد إلى غير الاسم؛ قال الإمام الشاطبي: فإِنْ وَرَدَ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ الْأَسْمِ فَعَلَى تَأْوِيلِ الْأَسْمِ⁽²⁾.
- ما مِثْلُ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ⁽³⁾؛ ومن ذلك: شَهْرٌ ثَرَى، وَشَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ مَرَعَى، قال فيه الميداني: "يعنون شهور الربيع؛ أي: يُمْطَرُ أولاً، ثُمَّ يَطْلُعُ النَّبَاتُ فَتَرَاهُ، ثُمَّ يَطُولُ فَتَرَعَاهُ النَّعَمُ، وَأَرَادُوا: شَهْرٌ

= 101، 104 - 105، 109، 110، 5 / 5، 8-9، 12، 13، 16، 18 - 19، 29 - 30، 31، 34، 36، 48، 52، 57، 63، 64، 71، 74، 76، 82، 84 - 85، 86، 96، 97، 99، 101، 102، 103 - 104، 105، 108، 109، 112، 116 - 117، 6 / 3، 13 - 14، 17، 18، 26، 28، 29، 33 - 34، 39 - 40، 49، 50 - 51، 62 - 63، 64، 69، 73، 79، 83، 84، 88، 89، 92، 93، 96، 98، 100، 102، 103، 104 - 105، 105، 111 - 112، 114، 121، 128، 135 - 136، 7 / 18، 23، 25، 33، 37، 39، 41 - 42، 43، 54 - 55، 58، 60، 62، 69، 77، 79، 82، 83، 87، 88، 94 - 95، 95، 115، 117، 121، 141، 169، 174، 178، 181، 183 - 184، 185، 205، 8 / 8، 9، 12، 15، 16 - 17، 23، 37، 59 - 61، 63، 65، 69 - 70، 74، 75، 78، 80، 87، 94، 96، 104، 109، 110، 112، 114 - 115، 121، 123 - 127، 143، 155، 164، 228 - 229، 234، 263، 295، 298، 299، 9 / 8 - 9، 10، 19 - 20، 33 - 34، 36، 47، 53، 55، 58، 64، 80، 81، 82، 83، 101، 105، 106، 112، 113، 117، 127، 161، 186، 187، 223، 224، 254، 306، 312، 356، 394، 409، 450 - 451، ..

(1) انظر: الميداني؛ أحمد بن أحمد (518 هـ)، تح: د. قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2003م، 147/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 48/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 49/2.

ثرى فيه، وشهر ترى فيه...⁽¹⁾. وموطن الشاهد هو: "شهر ترى" الموصوف بالجملة، والمعطوف على "شهر ثرى"، والعطف هو المسوِّغ للابتداء بالنكرة فيه.

- ما استدل به فيما لا يجوز فيه إظهار الفعل المقدَّر⁽²⁾؛ كقول العرب: كليهما وتمراً⁽³⁾، وقد قال الإمام الشاطبي في تقدير المحذوف في المثل: كَأَنَّهُ قَالَ: أعطني كليهما وزدني تمراً⁽⁴⁾.
- استدلاله بما خرج عن القاعدة في بناء فعل التعجب؛ قال: فَلَا يُبْنَى إِلَّا من فعل ثلاثي، متصرف، قابل معناه للكثرة، تام، غير منفي، ولا صفة له على أَفْعَلْ فَعْلَاءَ، ولا هو مبني للمفعول؛ فإذا تَخَلَّف شرط من هذه الشروط لم يُبَيَّنْ منه قياساً، وما سُمِعَ منه وَقَفَ على محلّه⁽⁵⁾، ومما شدَّ من ذلك، قول العرب: "هو أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ"⁽⁶⁾، وقولهم: "هو أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ"⁽⁷⁾، فالأول شد؛ لأنه بُنِيَ من غير فعل، أمَّا الثاني؛ فقد شدَّ لأنَّ الصفة منه على وزن أَفْعَلْ - فَعْلَاءَ.

(1) انظر: الميداني، مجمع الأمثال، 1/ 402.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 164.

(3) ذكر في مجمع الأمثال: "كلاهما وتمراً، ويروى كليهما". انظر: الميداني، مجمع الأمثال، 159/2.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/ 164.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 572.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 572. والمقصود به هو أحنك؛ أي: أكلهما بالحنك، انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (حنك).

(7) الرحلة هي البقلة؛ ويضرب المثل في حقها؛ لأنها تنبت في مجاري السيول؛ فيمر السيل بها؛ فيقتلعها، انظر: الحاشية السفلى الثامنة في المقاصد الشافية، 4/ 573. وانظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (رجل). وأبو عبيد؛ القاسم بن سلام (224 هـ)، الأمثال، تح: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ط، 1980م، ص 366.

- استدلاله بالمثلين: أَسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى⁽¹⁾، وَكُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَارَى⁽²⁾؛ فِي حَتَّى الْعَاطِفَةِ؛ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهَا شَرْطَانِ؛ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا جُزْءاً لِمَا قَبْلُهَا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجُزْءُ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُ؛ قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ: "وَمَعْنَى كَوْنِهِ غَايَةً؛ أَي: فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ، أَوْ كَثْرَةٍ أَوْ قِلَّةٍ، أَوْ قُوَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ، أَوْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ"⁽³⁾.
- استدلاله بقول العرب: أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فَيْكَ⁽⁴⁾، عَلَى الْعَطْفِ بِلَا؛ إِذِ الْعَطْفُ بِلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ النَّدَاءِ، أَوْ الْأَمْرِ، أَوْ الدَّعَاءِ، أَوْ الْإِثْبَاتِ (الْخَبَرِ الْمَثْبُتِ)⁽⁵⁾.

وهكذا فَإِنَّ النَّاظِرَ إِلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ مِنْ شَوَاهِدٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِي تَحْلِيلِهِ النُّحْوِيِّ يَرَى أَنَّهُ نَهَجَ قَوِيمٍ أَرَادَ بِهِ سَدَّ مَا يَقْطَعُ تَوَاصُلَ الْقَارِئِ أَوْ السَّامِعِ مَعَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ تَحْلِيلٍ نُحْوِيِّ؛ كَمَا أَنَّهُ أَرَادَ، فِي تَقْدِيمِهِ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 95. وأبو عبيد، الأمثال، ص 286.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 95. وابن منظور، معجم لسان العرب، (حبر).

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 95.

(4) الأمت: العوج، انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (أمت). والشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 140.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5 / 140. ولزيد من الأمثلة حول الاستشهاد بالأمثال، انظر: المرجع السابق، 1 / 151؛ 2 / 326؛ 47؛ 49؛ 51؛ 56؛ 84؛ 102؛ 207؛ 454؛ 493؛ 602؛ 603. 3 / 160؛ 163؛ 164؛ 166؛ 257؛ 261؛ 271؛ 471؛ 472؛ 478؛ 635؛ 644. 4 / 162؛ 164؛ 368؛ 436؛ 450؛ 458؛ 468؛ 477؛ 480؛ 489؛ 490؛ 561؛ 562؛ 572؛ 573؛ 574؛ 624. 5 / 96؛ 140؛ 247؛ 248؛ 337؛ 452؛ 492؛ 496؛ 498؛ 511؛ 538؛ 540؛ 541؛ 546. 6 / 2؛ 93؛ 183. 7 / 393. 8 / 294؛ 295. 9 / 295.

لتلك الشواهد، أن يثبت القواعد النحوية ويوضحها، ويبين ما استغلق منها، ويظهر ما خرج منها عن الكثير المعتبر فيبرزه.

وقد كان النصيب الأوفر من الاستشهاد عند الإمام الشاطبي، في تحليله النحوي، للقرآن الكريم وقراءاته؛ إضافة إلى أشعار العرب، أما الأمثال فقد كان لها النصيب قليل العدد، ولم يكن الاستشهاد بها كالأستشهاد بأشعار العرب، وأما الأحاديث النبوية؛ فقد تمت لتوضيح ما أثير من آراء أو أحكام حول القاعدة النحوية، إضافة إلى إبراز ما خرج عن القاعدة، وهذا يعني أن الاستشهاد بها لم يكن له دور كبير في إثبات القواعد النحوية أو ترسيخها⁽¹⁾.

(1) من جملة الأدلة على أن الاستشهاد بالأحاديث النبوية في تحليلات الإمام الشاطبي لم يكن له دور كبير في إثبات القواعد النحوية أو ترسيخها هو قلة عددها؛ إضافة إلى ما برز من تعليقات للإمام الشاطبي فيها، ومن ذلك ما يرتبط بمسألة الجزم بعد النهي؛ قال: "فألجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت ما قبله... وذهب الكسائي إلى جواز التخالف بين التقدير والمقدّر؛ فتقول على مذهبه: لا تُذَنُّ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، وتقديره بإسقاط "لا؛ كانه قال: إن تُذَنُّ منه يَأْكُلُكَ... وقد أشار إلى بعض الأحاديث؛ استدلل بها على ما ذهب إليه الكسائي، منها: قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تُرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"، ثم قال الإمام الشاطبي: "وهذا الذي استدلل به لا مَنَعُ فِيهِ إِذَا سَلِمَ صَحَّةُ الْأَسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي أَحْكَامِ الْعَرَبِيَّةِ، وهي طريقة المؤلف، لندوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً؛ فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 6/75؛ 76.

الفصل الثالث

منهج التناول في التحليل النحويّ

يتكوّن هذا الفصل من خمسة مباحث؛ هي:

1. الاهتمام بالمعنى.
2. الاهتمام بالجانب النحويّ:
 - أ- الاهتمام بالجانب الإعرابيّ.
 - ب- الاهتمام بالجانب الصرفيّ.
3. الاهتمام باللهجات.
4. الاهتمام بأساليب متنوعة في التحليل النحويّ؛
أبرزها:
 - أ- أسلوب التفصيل.
 - ب- أسلوب التعليق.
 - ت- أسلوب السؤال والجواب.
5. الاهتمام بسمة التوسع والاستطراد.

الفصل الثالث

منهج التناول في التحليل النحوي

لقد اتَّبَعَ الإمام الشاطبي في تحليله النحوي منهجاً متيناً دلَّ على سعة فكره، ومتانة علمه، وقد برز هذا المنهج بصورة جليَّة في الآتي: -

1- الاهتمام بالمعنى:

إنَّ شرح مفردات الألفية، وبيان دلالتها ومطابقتها للمعنى المراد يتجلَّى بكثرة في المقاصد، ومن ذلك ما بيَّنه الإمام الشاطبي من معاني لبعض مفردات قول ابن مالك⁽¹⁾:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

فقال عن معنى الحمد: "أما الحمد فمعناه الثناء على الله تعالى بصفات الكمال والإنعام والإفضال، وهو أعمُّ من المدح والشكر؛ لأنَّ المدح ثناء على ما هو عليه من أوصاف الكمال والجلال، والشكر ثناء على ما هو منه من أوصاف الإنعام والإفضال، فالحمدُ يشملهما⁽²⁾."

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7/1.

وقال عن معنى كلمة الرب: "هو السيد القائم على الأشياء المصلح لها، يقال: رَبُّهُ يَرْبُهُ رَبًّا، ورباه يُرَبِّيه تَرْبِيَةً، إذا قام بشئونه ومصالحه"⁽¹⁾.

وعن لفظ الجلالة الله؛ قال: أصله الإله، ومعناه: المعبود..⁽²⁾
وقد بين دلالة استخدام حرف العطف ثم في قول ابن مالك⁽³⁾:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرَفٌ الْكَلَمِ

فقال: "ولإتيانه بِرُثْمٍ الدالة على التراخي مُشْعَرٌ بَأَنَّهُ قَصَدَ التنبية على أنَّ الحرفَ متراخٍ عن الاسم والفعل في المعنى؛ إذ لا يكون في الكلام رُكْنًا للإستناد، بل هو من الفضلات"⁽⁴⁾.

وقد عرّف المفيد؛ فقال: "والمفيد: ما يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده"⁽⁵⁾.

وقد أشار إلى معنى "حَيْهَلٌ" في قول ابن مالك⁽⁶⁾:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنَّوْنِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلٌ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 7/1 - 8.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 31/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 39/1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 32/1.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58/1.

فقال: "حَيْهَلْ": معناه أَقْبِلْ أو أَسْرِعْ أو اعْجَلْ..⁽¹⁾، وقد بَيَّن لغات هذه اللفظة تبعاً لما يحتمله كلام ابن مالك فقال: "وفيه لغاتٌ يحتملُ كلامُ الناظمِ منها ثلاثاً؛ إحداها: حَيْهَلْ، بسكون اللام على ظاهر لفظه. والثانية: حَيْهَلْ، بفتح اللام من غير تنوين، إلاَّ أنَّه سَكَّنَ اللام للوَقْفِ. والثالثة: حَيْهَلًا، بالتنوين، لكن لَمَّا وَقَفَ حذف التنوين من المفتوح..⁽²⁾ وبَيَّن معنى الفعل "يُنْتَحِي" في قول ابن مالك⁽³⁾:

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مَضَارِعِ مُنْفَتِحَةٍ كَيْتَنَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ: يُنْتَحَى

فقال: "يُنْتَحَى" معناه: يَعْتَرِضُ، والانتحاء: الاعتراض، والقصد إلى الشيء، يقال: انتحى له، وتُنَحَّى له بمعنى واحد⁽⁴⁾. وقد أشار إلى معنى قول ابن مالك⁽⁵⁾:

وَالثَّالِثَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلَ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنَاهُ كَاسْتَحْلِي

فقال: "يعني أنَّ الفعل الذي أوله همزة وصل يُضَمُّ ثالثه؛ أي الحرف الثالث منه، كما يُضَمُّ الأول؛ فتقول في: اسْتَحْلَى: اسْتَحْلِي، فتضم التاء، وهي الحرف الثالث... وقوله: "الذي بهمز الوصل" يعيِّن أنَّ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 69/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 69/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 13/3.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 15/3.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/3.

كلامه هنا في الماضي؛ لأن ألف الوصل لا تلحق المضارع، ومثاله أيضاً مؤنس بذلك... واستحلى الشيء: وجده حلواً، كما يقال: استجاده؛ إذا وجده جيداً⁽¹⁾.

وفي قول ابن مالك⁽²⁾:

وإِبن أو اعرِبْ ما كإِذْ قَدْ أُجرِيا واخْتَرْ بنا مثْلُوْ فَعْلٍ بُنِيا
وَقَبْلَ فَعْلٍ مُّعْرِبٍ أوْ مُّبْتَدَا اعرِبْ، وَمَنْ بَنَى فلن يُفْتَدَا

قال: "يعني أن ما أجري مجرى إذ" من الظروف فأضيف إلى الجمل يجوز فيه الإعراب والبناء مطلقاً... أي أن هذا التخيير إنما يكون إذا أضيف إلى الجمل؛ ففي حال إضافته إلى المفردات لا يكون ذلك فيه... وأطلق القول بجواز الوجهين على الجملة؛ فلم يُقيده بأمر، ولا فصل الحكم بحسب الجمل، وإنما فصل في الاختيار بين الوجهين الجائزين، فذكر أنه لا يخلو أن يكون الظرف قد ولي فعلاً مبنياً أو لا؛ فإن كان كذلك فالمختار بناء ذلك الظرف؛ فتقول: أعجبتني يومَ قامَ زيدٌ، وانتظرته من حينَ طلعتِ الشمس إلى زمنَ غربت... وإن كان الظرف لم يلِ فعلاً مبنياً فليس البناء بمختار، وذلك إذا ولي فعلاً معرباً، وهو المضارع، أو اسماً مبتدأ، بل الإعراب هو المختار.. فتقول: أقوم من حينَ تقوم، وأكرمك في يومَ تقوم.. وأما غير المختار فهو الذي قال فيه: "ومن بنى فلن يُفْتَدَا؛ يعني أن من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعْرِبٍ أو قبل مبتدأ، فقوله صحيح جار على كلام العرب، فقد نُقِلَ عنها البناء هنا،

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 17/3 - 18.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 79/4.

فمن شواهد البناء قبل المضارع قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ تَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُ﴾ [المائدة: 119]..⁽¹⁾

وقد عرّف المصدر "التفنيذ" فقال: "والتفنيذ: اللوم وتضعيف الرأي، وأصله من الفند، وهو ضعف الرأي من الهرم. ويقال: أفند في كلامه: إذا أخطأ، وأفندته: إذا خطأته"⁽²⁾.

وعرّف اسم الفعل؛ فقال: "هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائبا عنه فيما له من عمل ومعنى"⁽³⁾.

كما عرّف اسم الصوت؛ فقال: "هو اللفظ المخاطب به ما لا يعقل، أو الموضوع حكاية لصوته"⁽⁴⁾.

وقد بيّن المعاني المحتملة للكلمة الواحدة؛ ومن ذلك؛ ما ذكره في الفعل "صار"؛ فإذا كان فعلاً ناقصاً؛ فهو لزمان الانتقال من حال إلى حال، وقد تمثل بمثالين؛ هما: صار الطين خزفاً، وصار زيد عالماً⁽⁵⁾، وإذا كان فعلاً تاماً؛ فإما أن يكون بمعنى رجع، وإما أن يكون بمعنى أمال، وبمعنى قطع؛ قال: "وأما صار فتكون بمعنى رجع؛ تقول: صيرتُ إلى كذا، ومنه في القرآن: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: 53]. وتكون بمعنى أمال، وبمعنى قطع، ومنه في القرآن: ﴿فَصِرْهُنَّ إِيَّكَ﴾ [البقرة: 260]؛

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 79-81.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 82.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5/ 494.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5/ 494.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 145.

فقد فُسِّرَت قراءة الكسرة بالوجهين، وهي قراءة حمزة؛ أي: ضُمُّهُنَّ وأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ أَوْ قَطَّعَهُنَّ..⁽¹⁾

وقد أخرج المعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ قراءة الضم من مقصود حديثه؛ فقال: "وعلى قراءة الضم لا مدخل لها في هذا المعنى المقصود من بيان التام؛ لأنها من صاره يصوره، فلا اشتراك بين هذا وصار الناقصة؛ لأن الناقصة من الياء، وهذا من الواو"⁽²⁾.
وقال في "مبيناً من قول ابن مالك"⁽³⁾:

كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

: "ومبيناً: حال؛ يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّن، فإِنَّكَ تقول: أبان الشيء عن نفسه؛ فهو مبين؛ بمعنى بان فهو بَيِّن؛ أي: ظهر. ومنه في التنزيل الكريم: ﴿فَاتُونَا بِسُلْطَنٍ مُبِينٍ﴾ [إبراهيم: 10]، فمعناه: بَيِّن، بدليل الآية الأخرى: ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَنٍ بَيِّنٍ﴾ [الكهف: 15]. والثاني: أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرِهِ، ومنه في التنزيل: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: 184]، فهذا بمعنى مُبَيِّن؛ كقول الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]؛ فقولهم: أبان يتعدى ولا يتعدى، كَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَ: استبان⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 188-189.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 189.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 82.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 86.

ولم يكتف الإمام الشاطبي بعرض الوجهين بل رجّح أحدهما قائلاً: "وهذا الثاني هو مراد الناظم، والله أعلم؛ فهو حالّ من الضمير في "به" وفصل بينهما بـ "عنه"، وذلك جائز؛ إذ ليس بأجنبي؛ أي: يخبر عنه به في حال كونه مبيناً، وأراد: بكونه مفسراً للضمير الذي عاد إليه من المبتدأ..."⁽¹⁾.

وقد يُقدّم معنى كلمة على معنى آخر لها؛ تبعاً للسياق العام، ومن ذلك اختياره معنى الإيجاب لكلمة "حتم" في قول ابن مالك⁽²⁾:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذَفُ الْحَبْرِ حَثْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرٍّ

إذ قال: "والحتم: الإيجاب؛ يقال: حَثَمَ الله كذا وكذا؛ بمعنى: أوجبه حتماً. والحتم أيضاً: القضاء، وليس في هذا المعنى؛ لأنه مفهوم بنفسه"⁽³⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 86-87.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 100.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 103. ولزيد من الأمثلة، انظر: المرجع السابق؛ مثلاً: 1/ 22؛ 23؛ 26؛ 57. و7/ 37؛ 59؛ 225. و8/ 35؛ 88؛ 92 - 93؛ 101. و9/ 1؛ 4؛ 32؛ 42؛ 47؛ 76.

2- الاهتمام بالجانب النحوي؛

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى قسمين؛ أحدهما: الاهتمام بالجانب الإعرابي، وثانيهما: الاهتمام بالجانب الصرفي.

أ- الاهتمام بالجانب الإعرابي:

اهتم الإمام الشاطبي في إبراز الموقع الإعرابي لمفردات الألفية وجملها، ومن ذلك ما بيّنه من قول ابن مالك⁽¹⁾:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَإِلَيْهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشُّرُفَا

فقال: وقوله: "مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى"، نصبَ "مُصَلِّياً" على الحال من الضمير الفاعل في أحد؛ أي: أحمد الله في حال كوني مُصَلِّياً، وأراد الجمع بين الثناء على الله عز وجل، والصلاة على رسوله؛ لما في ذلك من البركة الموعود بها في الشرع..⁽²⁾
وبيّن الموقع الإعرابي لجملة "وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ" في قول ابن مالك⁽³⁾:

وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ فِي الْفَيْئَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 10/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 15/1.

فقال: وقوله: وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ، جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَحْمَدُ رَبِّي
 اللَّهُ؛ أي: أَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ وَأَسْتَعِينُهُ فِي كَذَا⁽¹⁾؛ ثُمَّ قَالَ: "وَحَرْفُ الْجَرِّ
 مَتَعَلِّقٌ بِـ أَسْتَعِينُ"، وَأَتَى بِالْحَرْفِ الَّذِي يَقْتَضِي الظَّرْفِيَّةَ؛ لِيَجْعَلَ هَذِهِ
 الْقَصِيدَةَ مَحَلًّا لِلْإِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ، وَكَأَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ؛ أَي: نَظَمَ الْفَيْئَةَ..
 وَالْأَلْفِيَّةَ مَنْسُوبَةً إِلَى الْأَلْفِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِمُوصُوفٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: فِي قَصِيدَةٍ
 الْفَيْئَةِ⁽²⁾.

وأعرب كلمة فائقة في قول ابن مالك⁽³⁾:

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفَيْئَةِ ابْنِ مُعْطٍ

فقال: وفائقة: حال من الضمير في تقتضي؛ أي: تقتضي الرضا
 بالفيئة ابن معطٍ، حال كونها فائقة لها..⁽⁴⁾
 وأعرب بعض الكلمات في قول ابن مالك⁽⁵⁾:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ
 وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالثَّانِي وَسِمَ بِالثَّنُونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمَرَ فُهُمَ

فقال: "فعل": مبتدأ، خبره "يلي لم"، وابتدأ بالنكرة لأنه وصفها
 بقوله: مُضَارِعٌ. وَلَمْ: منصوب الموضع على المفعولية بـ يلي؛ أي: يلي هذه

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 16/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 23/1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58/1.

الكلمة⁽¹⁾. وقال: "ماضي: مفعول بـ "مِزَّ" وبِالْتَّاءِ متعلِّقٌ به أيضاً، والتقدير: مِزَّ الفعل الماضي بالتَّاءِ... سِمَ: فعلٌ أمرٌ من وَسَمَهُ يَسِمُهُ سِمْةً وَوَسَمًا: إذا جَعَلَ عليه علامة تُعرِّفُه من غيره..⁽²⁾
وأعرب في قول ابن مالك⁽³⁾:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَالصِّينَ فَتْحًا وَجَرَّ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسِرَّ

"ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسِرَّ؛ فقال: "ذَكَرُ: مرفوع بالضمّة على الابتداء، ولفظ الله: مجرور بالكسرة بإضافة "ذَكَرُ" إليه، و"عبدَه": منصوب بالفتحة بـ(ذَكَرُ)؛ لأنّه مصدرٌ موصولٌ، وَيَسِرَّ: مرفوع بالضمّة أيضاً؛ إذ لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وهو في موضع خبر المبتدأ⁽⁴⁾. وقوله: "وَالصِّينَ فَتْحًا وَجَرَّ كَسْرًا" على حذف الجار، أراد: وَالصِّينَ بفتح، وَجَرَّ بكسر؛ دلّ على ذلك قوله: "فَارْفَعْ بِضَمٍّ"، وقوله: "وَاجْزِمْ بِتسكين"؛ فحذف الباء ضرورة..⁽⁵⁾

وأعرب ما في قول ابن مالك⁽⁶⁾:

وَارْفَعْ بَوَاوٍ وَالصِّينَ بِالْأَلِفِ وَاجْزِمْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفَ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 59/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 60/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 137/1.

(4) الملاحظ أنّ الإمام الشاطبي يرى أنّ الفعل المضارع يَسِرَّ في موضع خبر المبتدأ، لا الجملة الفعلية على ما اعتيد في معظم الأحيان.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 137/1.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 141/1.

فقال: "ما: موصولة صلتها أصف: وهي مفعولة بارفع وانصب واجرر من باب الإعمال أعمل فيها الآخر"⁽¹⁾.

ولم يكتفِ الإمام الشاطبي بإبراز وجه واحد من أوجه الإعراب لبعض المفردات؛ بل يبين ما يمكن أن يكون من أوجه إعرابية للمفردة الواحدة⁽²⁾، كما في لفظ الجلالة الله؛ من قول ابن مالك⁽³⁾:

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللهُ خَيْرَ مالِكٍ

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 142/1.

(2) تعدد الأوجه الإعرابية؛ له أسبابه، وقد أشار الأستاذ الدكتور: إسماعيل أحمد عمارة؛ إلى بعضها؛ منها: الشكل والمضمون، وطرائق التحليل النحوي ومقتضيات الالتزام بنظرية العامل، والتطور التاريخي للغة، ويشمل ذلك تعدد اللهجات، أما الدكتور محمود حسن الجاسم؛ فأشار إلى: طبيعة اللغة، والمعنى، والخروج على القاعدة، والاجتهاد. ويرى الباحث، كما يرى آخرون، أن التقدير والتأويل هما من الأسباب الرئيسية في تعدد الأوجه الإعرابية للمفردة الواحدة وهما متصلان بالمعنى، والاجتهاد. انظر: عمارة؛ إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة (تعدد الأوجه الإعرابية: دراسة تحليلية تاريخية)، دار وائل، عمان، ط2، 2003م، ص 122، (تعدد الأوجه الإعرابية: دراسة تحليلية تاريخية، هي في الأصل بحث منشور في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، مجلد: 1، عدد: 11، 1994 م). والجاسم؛ محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 2004م، ص 94. ولزيد من المعلومات حول تعدد الأوجه الإعرابية وأسبابه، راجع؛ على سبيل المثال: عمارة، بحوث في الاستشراق واللغة، الصفحات: 97-123. والجاسم؛ محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي، الصفحات: 94-150. والجاسم؛ محمود حسن، تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري، وأبي حيان، وابن هشام (رسالة دكتوراة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1999م، ص 22. والشيخ عيود، التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري، الصفحات: 38-42، 56-58. والشيخ عيود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، الصفحات: 53-57، 94-105، 180-189. والبدارنة، عبارة التمثيل عند سيويه، الصفحات: 70-72.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3/1.

إذ قال: "ولفظ الله هنا بدل من ربّي، أو عطفُ بيان⁽¹⁾، وكما في "خير مالك"؛ إذ قال: "وخير مالك بدل، أو منصوبٌ على المدح، ولا يكون صفة؛ لأنّه نكرة"⁽²⁾.

وفي كلتا من قول ابن مالك⁽³⁾:

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمّر مضافاً وصلّا
كلتا كذلك اثنان واثنتان كابتين وابنتين مجريان

قال: يُحتمل في إعرابها وجهان: أحدهما: أن تكون منصوبة الموضع عطفاً على كلا في قوله: بالألف ارفع المثنى وكلا؛ فكأنه قال: ارفع المثنى وكلا وكلتا؛ إلّا أنّه حذف حرف العطف... وعلى هذا يكون قوله: كذلك؛ خبراً للمبتدأ الذي هو اثنان واثنتان، وقوله: كابنتين وابنتين مجريان؛ بدل من كذلك. والثاني: أن تكون كلتا مرفوعةً على الابتداء، وخبرها كذلك، ويكون ذاك إشارةً إلى كلا، وعلى الأول يكون إشارةً إلى المثنى، وقوله: اثنان واثنتان.. إلى آخره مبتدأ خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثاني⁽⁴⁾.

وقد أشار إلى ما ذهب إليه الزجاج (311 هـ) في إعراب اسم الإشارة تلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: 15]؛ فقال: "يجوز أن يكون تلك في وضع رفع على اسم زالت، وفي

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 159/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 163-164/1.

موضع نصب على خبر زالت. قال: ولا اختلاف في هذا بين النحويين في الوجهين⁽¹⁾.

وفي كلمة الخبر من قول ابن مالك⁽²⁾:

رَفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِيْبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عَمَرُ

قال: والخبر: "يحتمل الرفع على الابتداء، والخبر تنصيبه.. ويحتمل النصب على إضمار فعل من باب الاشتغال، وهو أولى؛ لمناسبة الجملة الأولى.."⁽³⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 63/2. والزجاج؛ أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 1988م، 386/3. وفيما قاله الزجاج من عدم اختلاف النحويين في الوجهين نظر؛ فإن صح عدم الاختلاف في المثال المذكور في المتن، فإنه قد لا يصح في غيره، أضف إلى ذلك أن المعنى في كلا الوجهين مختلف، ومثل ذلك في باب المبتدأ والخبر؛ إذ ذهبت طائفة من النحويين إلى أن قولك: زيد أخوك؛ في معنى: أخوك زيد، وإذا كان المعنى واحداً؛ فيجوز؛ في قولك: زيد أخوك؛ أن يكون زيد مبتدأ في موضعه، أو خبراً مقدماً، وكذلك في: أخوك زيد، وهذا غير دقيق؛ من وجهين: الأول: مراعاة اللبس، إذ كلا الاسمين معرفة؛ فتبعاً للأصل أن يكون زيد مبتدأ، وأخوك خبراً؛ منعاً للبس. الثاني: مراعاة المعنى؛ وهو ما بيّنه الإمام الشاطبي من قول ابن مالك (انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58/2):

وَأَمْتَعَهُ حَيْثُ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عَرَفْنَا وَتُكْرَأُ عَادِمِي بَيَانِ

فقال: فأرباب علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ؛ فإن كل واحد منهما إذا جُعِلَ مبتدأ والآخر خبره أعطي من المعنى غير ما يعطيه العكس.. (انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 62/2). وللمزيد مما أثير حول مسألة التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وغيرهما، انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 58-66.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 136/2.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 139/2.

وبَيَّنَ في قراءة عاصم (128 هـ) وابن عامر (118 هـ) وجه الفتح في همزة إن، بعد فاء الجزاء، في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54]؛ فقال: وجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم؛ أي: فله أنه غفورٌ رحيمٌ، أي: فله غفرانُ الله ورحمته، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره: فأمره أنه غفور رحيم⁽¹⁾. وأشار إلى الأوجه الإعرابية التي تحملها كلمة "معمول" في قول ابن مالك⁽²⁾:

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَصْلُ، وَاسْمًا حَلُّ قَبْلَهُ خَبَرٌ

فقال: يُحْتَمَلُ أن يكون بدلاً من الواسط، ويحتمل أن يكون حالاً منه؛ تقديره: وتصحَّبُ الواسط حال كونه معمولاً للخبر، أو صفةً على ذلك المعنى⁽³⁾.

وقد برز الجانب الإعرابي عند الإمام الشاطبي في تحليله لبعض عناوين الأبواب والفصول، مرتبطاً بالحذف والتقدير؛ ففي باب الكلام وما يتألف منه؛ قال: الكلام في الترجمة على حذف مضاف؛ أراد: باب الكلام، أو فصل الكلام، وهو خبرٌ مبتدأ محذوف؛ اختصاراً تقديره: هذا

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 336.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 342.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 355.

بابُ كذا، وأكثرُ المؤلِّفين يقتصرون على الخبر، ويحذفون المبتدأ؛ اختصاراً، لكن يُيقون لفظَ الباب؛ فيقولون: باب كذا؛ فاختصر الناظم ذلك هنا، وفي سائر التراجم؛ لعِلْمِ المخاطَب ما يعني، ومأً عبارة عن الكلِّم، وهي موصولة، والعائد عليها الضمير المجرور بيّن، والضميرُ المُستتر في "يتألّف" عائد على الكلام؛ أي: وما يتألّف الكلامُ منه⁽¹⁾.

وفي الباب المذكور سابقاً (الكلام وما يتألّف منه)، أشار الإمام الشاطبي إلى الموقع الإعرابي لكلمة الكلِّم في قول ابن مالك⁽²⁾:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقيم واسمٌ وفعلٌ ثم حَرَفَ الكلِّم

فقال: الكلِّم في كلامه مبتدأ، خبره ما قبله⁽³⁾.

ب- الاهتمام بالجانب الصرفي:

اهتمَّ الإمام الشاطبي بإظهار الجانب الصرفي في تحليله النحوي، ففي كلمة "خير" قال: "خير: بنية تفضيل من الخير ضد الشر، وأصل التفضيل بهما على أفعال؛ فكان الأصل أن يقال: فلانٌ أخيرٌ من فلان، وأشرٌ منه"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 31/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 31/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 39/1. ولزيد من الأمثلة، انظر: المرجع السابق؛ مثلاً: 16/1؛ 48؛ 51؛ 55. و6/35؛ 37؛ 39. و7/21؛ 27؛ 58-59. و8/5-6؛ 81؛ 94. و9/47؛ 87-88؛ 95؛ 107.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 8/1.

وقد بين الوزن الصرفي لكلمة "مُصْطَفَى"، وكلمة "مُرْتَقِي"؛ فقال في الأولى: "مُفْتَعَلٌ من صَفَوِ الشَّيْءِ وَصَفَوْتِهِ"⁽¹⁾، وقال في الثانية: "مُفْتَعِلٌ من الرُّقْيِ، وهو السُّمُّ والارتِفَاعُ"⁽²⁾.

وقال في أصل كلمة آل: أصل آل عند سيبويه أهل بدليل تصغيره على أهيل، وعند الكسائي أول، وحكى في تصغيره أويل، والأول أشهر⁽³⁾.

وأشار إلى نوع كلمة الرِّضَا من المشتقات؛ فقال: الرِّضَا: مصدر رَضِيََ عنه يَرْضَى رِضاً بالقَصْرِ..⁽⁴⁾، وإلى نوع كلمة العُرْف؛ فقال: العُرْف: مصدر عرفت الرجل مَعْرِفَةً وَعِرْفَةً وَعِرْفَاناً وَعُرْفاً أيضاً⁽⁵⁾.

وقال في اللات: هو اسم صَنَمٍ كان بالطائف، وأصله اللات: اسم فاعل، وهو رجل كان يَلْتُ السُّوقَ للحاجِّ إذا قَدِمُوا... فلما مات اتَّخَذَ مَقْعَدَهُ الذي كان يَلْتُ فيه السُّوقَ مَنَسَكاً، ثم طال الأمرُ بهم إلى أن عَبَدُوا تلك الصُّخْرَةَ التي كان يَقْعُدُ عليها، ومثلوها صنماً، وسموها اللات اشتقوا لها اسماً من اللَّت. وقد قرأ ابن عباس: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ﴾ [النجم: 19] على فاعلٍ من لَت..⁽⁶⁾

وقال في سار: اسم فاعلٍ من سَرَى يَسْرِى سُرًى، وهو سير الليل بخلاف سَارَ؛ فإنه ليس كذلك⁽⁷⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 13 / 1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 226 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 14 / 1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 22 / 1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 59 / 2.

(6) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 559 / 1.

(7) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 593 / 1.

وأشار إلى مثنى اسم الإشارة ذا؛ فقال: "ذَانِ تثنية ذَا اسم الإشارة
للقريب المذكر"⁽¹⁾.

وبيّن عودة الهاء في قول ابن مالك: "وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ"⁽²⁾؛ فقال:
الضمير في "واحدة" يعود على الكلم⁽³⁾، وقد أشار إلى ما يرتبط بموقع
الكلم من التذكير والتأنيث؛ فقال: "أعاد عليه ضمير المذكر؛ لأنّ الكلم
يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كسائر أسماء الأجناس؛ فتقول: هو الكلم، وهي
الكلم"⁽⁴⁾.

وذكر قول رؤبة:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقَ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ

في عودة الضمير على المعنى، مشيراً إلى ما دار بين أبي عبيدة
ورؤبة؛ فقال: "قال أبو عبيدة قُلْتُ لرؤبة: إن كانت الخطوط؛ فقل: كأنها،
وإن كان سوادٌ وبياضٌ؛ فقل: كأنهما؛ فقال: كأنّ ذلك، وئلك، توليعُ
البهق"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 593.

(2) "وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ" من قول ابن مالك:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ
والهاء في "واحدة" عائدة على كلمة "الكلم"؛ دلّ على ذلك البيت السابق للبيت المذكور،
وهو قول ابن مالك:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مَفِيدٌ كَأَسْتَقِيمَ وَاسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرَفَ الْكَلِمَ

انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 31؛ 41.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 41.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 41.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 183.

وقال في أولو: اسم جمع، وليس له واحد من لفظه.. ومفردة من جهة المعنى ذو الذي بمعنى صاحب، فهو مرادف لذوو؛ إذا قل ذوو العلم؛ إلا أن ذوو جمع حقيقة..⁽¹⁾

وقال في لام سَنَة: أصل لامة الواو؛ لقولهم: سَنوات، أو الهاء لقولهم: سأنهت⁽²⁾.

وقد بين إمكانية رجوع الكلمة إلى أكثر من صيغة صرفية، وإلى أكثر من مرجوع إليه كما في التصغير والنسب؛ قال: كما إذا استوت الصيغتان لفظاً وهما مختلفتان حكماً؛ لأجل الإعلال كالمختار والمنقاد للفاعل، والمفعول، أو لغير الإعلال كالمصطفى للمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، وكما في تصغير عمرو، وعمير، وعامر أيضاً في الترخيم؛ إذا قلت: عمير. وكالنسب إلى أحد، وأحد عشر، وأحد وعشرين؛ مسمى بها؛ إذا قل أحدي⁽³⁾. وقد بين في قول ابن مالك⁽⁴⁾:

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلُ

أن أمثلة المبالغة المذكورة عوّض من اسم الفاعل من جهة المعنى، وهي مشعرة بكثرة وقوع الفعل عندما يُقصد الإخبار بالمبالغة في كثرة

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 183/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 188/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 65/2.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 277/4.

الفعل⁽¹⁾، قال: "وهذا معنى قوله: 'في كثرة' أي: موضع كثرة الفعل، فقوام معناه: قائمٌ كثيراً، وضروب معناه: ضارب كثيراً، ومنحار معناه: ناحر كثيراً⁽²⁾. وقد وضّح أن أمثلة المبالغة السابقة ليست بدلاً من اسم الفاعل مطلقاً؛ قال: 'أسم الفاعل دالّ على مطلق الفعل، كان كثيراً أو قليلاً؛ فيقال: 'فاعل' لمن تكرر منه الفعل وكثر، ولمن وقع منه فعلٌ ما.. فإذا أرادوا أن يُشعروا بالكثرة وضعوا لها مثلاً دالّاً عليها؛ فقالوا: 'فَعول أو فَعَال أو مِفعال. فَفَعول، في الحقيقة، إنما هو بدل من 'فاعل' المراد به الكثرة، وليس بدلاً من 'فاعل' مطلقاً، وكذلك سائر الأمثلة⁽³⁾.
وبين سبب تحرُّز ابن مالك بـ: 'والفِعْلُ جَمْلٌ' في قوله⁽⁴⁾:

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضُّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ

فقال: والجواب أنّه حَسَنٌ من التحرز؛ إذ كان 'جَمِيلٌ' يقال صفة للفاعل، وهو الذي فِعْلُهُ جَمْلٌ، ويقال صفة للمفعول فَعِيلٌ بمعنى مفعول؛ لأنه يقال: جَمَلَ فلان الشَّخْمَ بالفتح؛ أي أذابه، وَجُمِلَ هو؛ أي: أذيب؛ فهو مَجْمُولٌ وَجَمِيلٌ؛ كمجروح وجريح؛ فخشي أن يُظن أن جميلاً 'فَعِيلٌ' بمعنى مفعول من 'جَمَلْتُهُ'، وليس كلامه إلا في 'فَعْلٌ' واسم فاعله، فَعَيْنٌ ما قَصَدَ تَمَثِيلُهُ⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 277-278.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 278.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 278.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 376.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 4/ 378. ولزيد من الأمثلة، انظر: المرجع السابق؛ مثلاً:

1/ 28؛ 47؛ 608 - 610. و7/ 9؛ 13؛ 34 - 35. و8/ 5؛ 40 - 41؛ 56؛ 69. و9/

1 - 4؛ 6؛ 27 - 32.

3- الاهتمام باللهجات:

اهتمّ الإمام الشاطبيّ باللهجات العرب فذكرها في تحليله النحوي؛ ومن أمثلة ذلك:

- قوله في لفظ الكلمة: "الكَلِمَةُ على وزن النَبَقَةُ هي لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وجمعها كَلِمٌ كَنَبَقٍ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ؛ فيقولون: كَلِمَةٌ على وزن سِدْرَةٍ، ويوافقون الحجازيين في الجَمْعِ... وحكى الفراء فيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ، وكَلِمَةٌ، وكَلِمَةٌ..."⁽¹⁾.
- ذكره في اسم الفعل "حَيَّهْلٌ"؛ الذي يعني: أقبل أو أسرع أو اعجل، لغات يحتمل كلام ابن مالك منها ثلاثاً؛ هي: حَيَّهْلٌ على ظاهر لفظه، وحَيَّهْلٌ بفتح اللام من غير تنوين، وحَيَّهْلًا بالتنوين⁽²⁾.
- ذكره في لفظ "الاسم" خمس لغات؛ هي: إسم، وأسم، وسيم، وسُم، وسُما؛ لكنه لم يؤكد صحة اللغة الخامسة؛ إذ لا دليل يؤكد صحتها أو يثبتها⁽³⁾.
- ذكره في لفظ "الذي" ثلاث لغات؛ هي: الَّذِي، وَالَّذِي، وَالَّذِ. وكذلك في لفظ "التي" ذكر ثلاث لغات؛ هي: الَّتِي، وَالَّتِي، وَالَّتِ⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 41 - 42.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 69.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 99 - 101.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 426. ولزيد من الأمثلة حول اهتمام الإمام الشاطبي باللهجات العرب ولغاتهم في تحليله النحوي، انظر: المرجع السابق، 1/ 54؛ 127؛ 163؛ 402-403؛ 412؛ 413؛ 437؛ 439؛ 442؛ 457-459؛ 2/ 217؛ 225؛ 236-237؛ 237؛ 418؛ 448؛ 451؛ 502-503؛ 3/ 361؛ 363؛ 391؛ 433؛ 562؛ 4/ 180؛ 206؛ 207؛ 208؛ 209؛ 5/ 334؛ 502؛ 586؛ 672؛ 677؛ 678؛ 679؛ 680؛ 6/ 258؛ 259؛ 261؛ 311؛ 338؛ 341؛ 463؛ 480-481؛ 484؛ 7/ 48؛ 354؛ 8/ 18؛ 71؛ 76؛ 85؛ 87؛ 117؛ 120؛ 121؛ 135؛ 142؛ 145؛ 149؛ 9/ 8؛ 225؛ 347؛ 348؛ 372؛ 440-442؛ 472-476؛ ..

4- الاهتمام بأساليب متنوعة في التحليل النحوي؛

نهج الإمام الشاطبي استخدام أساليب متنوعة في تحليله النحوي؛ أبرزها⁽¹⁾: أسلوب التفصيل، وأسلوب التعليل، وأسلوب السؤال والجواب.

(1) اكتفى الباحث أعلاه بذكر أبرز الأساليب وأكثرها استخداماً في تحليل الإمام الشاطبي، وهذا لا يعني عدم وجود أساليب أخرى؛ فهناك: أسلوب الاستدراك؛ لكنه أقل استخداماً. ذُكر في المعجم الوسيط: استدرَكَ ما فات: تدارَكُهُ.. واستدرَكَ عليه القول: أصْلَحَ خَطَأَهُ، أو أكْمَلَ ناقصه، أو أزال عنه لُبْساً. راجع: المعجم الوسيط، (درك).

وللاستدراك طرائق وأدوات تدل عليه، ومن أبرزها: لكن، ولكن، ولفظ الاستدراك وما شابهه؛ مثل 'دَرَكَ' وغيرها. والاستدراك الذي استخدمه الإمام الشاطبي في تحليله النحوي لألفية ابن مالك؛ يُقصد به إكمال نقص فات ابن مالك؛ أو إزالة لبس فيما قدّمه؛ ومن ذلك؛ قوله، في باب النكرة و المعرفة، عندما تحدث عن اتصال الضمائر وانفصالها: 'وعلى الناظم بعد في هذا الفصل دَرَكَ من خمسة أوجه'. ومن تلك الأوجه، ما بيّنه الإمام الشاطبي؛ في: 'في كُتِبَ الخَلْفُ انتمى' المأخوذ من قول ابن مالك:

أوصل أو اضمحل هاء سَلْنِيهِ وما أَضَيَّهُ في كُتِبَ الخَلْفُ انتمى

فقال: لم ينص فيه على موضع الخلاف؛ فإنه محتمل أن يريد الخلف في اختيار أحد الموضعين الجائزين، ويحتمل أن يريد به الخلف في جواز الوجهين، والذي قصد منهما هو الأول، لكن مساقه يدل على الثاني؛ لأنه خيّر أولاً في الفصل والوصل، ثم قال: وفي كُتِبَ الخَلْفُ فافتضى أن الخلف إنما هو فيما تقدّم ذكره من التخيير، فكان بعضهم يُخيّر بين الوجهين في كُتِبَ، وبعضهم لا يقول بذلك، وهذا الخلف هكذا لا أعرفه، بخلاف الاحتمال الأول؛ فإنه مقول به كما تقدّم. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 300؛ 306-309. ولزيد من الأمثلة حول أسلوب الاستدراك؛ انظر: المرجع السابق، 1/ 322-323؛ 529-533؛ 345-347؛ 455-460؛ 512؛ 567-570؛ 2/ 26-30؛ 69؛ 89-90؛ 92-96؛ 115-120؛ 121-122؛ 326-329....

فيه المنع من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقاً، وعلى هذا المذهب أكثرُ النحويين. والثالث: مذهب الناظم، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة، وبين غيره، فالأول باقٍ على أصله الثاني وهو الإعراب، والثاني منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء...⁽¹⁾.

وقد يشمل التفصيلُ تقسيماتٍ داخلية لها تفرعات متنوعة؛ كقول الإمام الشاطبي في الضمير المجرور الجائز الحذف؛ معقّباً على ما قاله ابن مالك في ذلك: قَسَمَ الضميرَ المجرورَ الجائزَ الحذفَ إلى مجرورٍ بحرفٍ، وإلى مجرورٍ باسمٍ هو ناصبٌ في التقدير للمضاف إليه، وهو الضمير، والقسمة الحاضرة بالاستقراء أن يقال: الضميرُ العائدُ على الموصول إذا كان مجروراً؛ على قسمين؛ أحدهما: أن يكون مجروراً بحرفٍ..والثاني: المجرورُ باسمٍ؛ وهذا على ضربين؛ أحدهما: أن يكون الجارُ صفةً ناصبةً للمجرور؛ تقديرأ..والثاني: أن يكون الجارُ غيرَ صفةٍ؛ وهذا نوعان: أحدهما: أن يكون مما يجوز قطعُه عن الإضافة، وذلك نحو: كلٌّ وبعض، والثاني: أن لا يكون كذلك...⁽²⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 107/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/533-534. ولزيد من الأمثلة، انظر: المرجع السابق: 109-110؛ 126؛ 133؛ 136؛ 138-139؛ 142-143؛ 163-164؛ 169؛ 176-177؛ 247-249 ... 7/2؛ 14-7؛ 66-67؛ 69-70؛ 294-295؛ 389-390 ... 8/3-9؛ 10-12؛ 51-52؛ 77-80؛ 126-130؛ 354-358 ... 4/9-10؛ 12؛ 18-19؛ 24-19؛ 58-59؛ 577-579 ... 5/7-8؛ 22-24؛ 50-51؛ 52-54؛ 92-93؛ 119؛ 144؛ 145؛ 154 ... 6/5؛ 7؛ 9-10؛ 51-53؛ 77-82؛ 115 ... 7/9-10؛ 21-22؛ 50-51؛ 149-153؛ 159-160؛ 189-190 ... 8/9؛ 14-22؛ 40-47؛ 51-53؛ 105-107؛ 135؛ 197 ... 9/3-5؛ 29-30؛ 41؛ 63؛ 69-70؛ 117 ... 134.

ب- أسلوب التعليل:

التعليل هو تبين علة الشيء⁽¹⁾، ومنه التعليل النحوي، وهو مركز الحديث هنا، وقد عرّفه محمد خير الحلواني بقوله: تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه⁽²⁾.

وعلى ما يبدو فإنّ العلة النحوية قد بدأت بسيطة، يُكتفى فيها بتسويغ القواعد والأحكام، ولكنها تطوّرت بتطوّر الدراسات النحوية، وقد أشارت إلى ذلك الدكتورة زهرة عبد الرحمن، نقلاً عن آخرين؛ فقالت: "ويرى كثير من الباحثين، ويؤيدهم في ذلك، تاريخ النحو وأخباره ودراساته، أنّ العلة النحوية قد بدأت بسيطة يكتفى فيها بتعليل الآراء والأحكام والقواعد، ولكنها اتسعت بعد ذلك لتشمل جزئيات النحو،

(1) التعليل؛ لغة: مصدر الفعل علّل، ومعناه السقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى، والعلّة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه؛ كأنّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. والتعليل؛ اصطلاحاً: تبين علة الشيء، والتعليل في النحو: تفسير اقتراني يُبينّ علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفقّ أصوله العامة. انظر: ابن منظور، معجم لسان العرب، (علل). ومصطفى؛ إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، (علل). والملخ؛ حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمّان، ط1، 2000م، ص29.

وللمزيد حول التعليل ومفهومه، وما يرتبط بهما، انظر؛ مثلاً: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، الصفحتين: 64-65. واللبدي؛ محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة؛ بيروت، ودار الفرقان؛ عمّان، ط2، 1986م، ص158. والبدارنة؛ حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه: باب التوابع أمّوذجاً، الصفحتين: 59-60.

(2) انظر: الحلواني؛ محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 1983م، ص108.

وأصبح التعليل موجهاً إلى القواعد نفسها، وذلك نتيجة طبيعية لاتساع الدراسات النحوية وتطورها، وتأثرها بظروف مختلفة⁽¹⁾.

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى أسلوب التعليل؛ منبهاً إلى استخدام ابن مالك له، إضافة إلى استخدامه هو له، أيضاً؛ فقال: الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل.. بل نبّه على التعليل.. وأرشد إلى أنّ لبسط العلل فيه موضعاً..؛ فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله⁽²⁾.

وقد تتبّع الباحث أسلوب التعليل في شرح الإمام الشاطبي فوجد أنواعاً مختلفة من العلل التي سبقت فيه⁽³⁾، منها: علة الاستثقال أو الثقل،

(1) انظر: الشيخ عبود؛ زهرة عبد الرحمن، التحليل النحوي للآيات الكريمة، ص 89. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، ص 117. والبارك؛ مازن، النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م، الصفحتين: 5-6.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 486/9.

(3) ما وجد من علل في شرح الإمام الشاطبي لا يخرج عن أقسام العلل الآتية: العلل الاستعمالية، والعلل الدلالية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية.

والعلل الاستعمالية هي العلل التي لها علاقة وطيدة بالمادة اللغوية حال استعمالها، وتداولها من طرف الناطقين باللغة، ولها علاقة بما يفضلونه في كلامهم من اقتصاد، وخفة؛ ومن أبرز هذه العلل: علة الثقل، وعلة الخفة، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة السماع. أما العلل الدلالية، فلها علاقة بالدلالة، وتدور حول قضية أمن اللبس؛ إذ يؤدي اللبس إلى الغموض الدلالي، ومن أبرز هذه العلل: علة أمن اللبس، وعلة خوف اللبس، وعلة الرجوع إلى المعنى، وعلة السياق، وعلة الفرق، وعلة القصد. وأما العلل القياسية فهي العلل التي لا تكون إلا إذا كان ثمة قياس سابق فيها، فمدارها يقوم على الإلحاق، ومن أبرزها: علة الشبه، وعلة الحمل، وعلة القوة. وأما العلل الجدلية فهي العلل التي يحركها السؤال الكاشف عن خبايا الأشياء، وهي التي قال فيها الزجاجي: أما العلة الجدلية التنظيرية فكل ما يعتلّ به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال؛ لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو،=

وهي ظاهرة في إشارة الإمام الشاطبي إلى ما قاله سيويه حول حذف نون الاثنين من الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد الثقيلة: "وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعاً؛ فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين؛ لاجتماع النونات. وقال نحو ذلك في فعل الجميع ولم يُعَلَّل بغير الاستثقال باجتماع النونات⁽¹⁾".

وعلة الاختصار، وقد عُلِّل بها حذف المفعول به، قال الإمام الشاطبي: "فَمَّا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولَاتُ مَعًا؛ اختصاراً، قول الكُميت:

بأيّ كتاب أم بآية سُنَّةٍ ترى حُبُّهم عاراً عليّ وتُحْسِبُ

=وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله لألّه هو الأصل وذاك فرع ثان.... وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر. وقد نقل السيوطي نصاً لأبي الحسن الدينوري وضح فيه أقسام العلل وأنواعها، بصورة مختلفة قليلاً عما عُرض سابقاً؛ قال فيه: اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرّد كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقصدهم في موضوعاتهم، وهي للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة معادلة، وعلة مشاكلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة الحال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى. وسيعرض الباحث لبعض تلك العلل وغيرها مما ذكره الإمام الشاطبي في شرحه، وسيحيل بعضها الآخر في إحدى الحواشي السفلية.

وفيما ذكر من أقسام العلل وأنواعها؛ راجع: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 65. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 115. والفاسي؛ محمد بن الطيّب (1170هـ)، فيض شرح الانشراح من روض طبي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط2، 2002م، 864/2.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 107/1.

أي: وتحسبُ حُبَّهُم عاراً⁽¹⁾، وقد عُلِّلَ بها حذف أحد المفعولين؛ قال الإمام الشاطبي: "وَمَا حُذِفَ فِيهِ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ؛ اخْتِصَاراً، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180]، قالوا: التقدير: البخل هو خيراً لهم، فحُذِفَ لدلالة الفعل عليه⁽²⁾.

وعِلَّةُ الشبه، وهي التي أشار إليها ابن جني بقوله: "إِنَّ الْعَرَبَ إِذَا شَبِهَتْ شَيْئاً بِشَيْءٍ مَكَّنَتْ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَهَا، وَعَمَرَتْ بِهِ الْحَالِ بَيْنَهُمَا؛ أَلَا تَرَاهُمْ لَمَّا شَبِهُوا الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بِالْأَسْمَاءِ فَأَعْرَبُوهُ تَمَمُوا ذَلِكَ الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا بِأَن شَبِهُوا اسْمَ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ فَأَعْمَلُوهُ"⁽³⁾، ومنها ما ذكره الإمام الشاطبي عن سبب البناء في بعض الأسماء، إذ قال: "سَبَبُ الْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ شَبْهَهَا بِالْحُرُوفِ الشَّيْبَةِ الْمُقَرَّبِ مِنْهَا"⁽⁴⁾.

وقد بيّن الإمام الشاطبي ما أشار إليه ابن مالك في الشبه الذي يلحق الأسماء؛ فقال: "والشبه الذي يلحق الأسماء على ضربين؛ أحدهما: شَبَهُ الْفِعْلِ، وَحَكَمَ هَذَا أَنْ يَمْنَعَ الْأَسْمَاءُ مَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ مِنَ التَّنْوِينِ وَالْخَفْضِ بِالْكَسْرِ، وَلَا يَقْوَى هَذَا الشَّيْبَةُ عِنْدَ النَّازِمِ أَنْ يَبْنِيَ لِأَجْلِهِ الْأَسْمَاءُ.. الضرب الثاني: شَبَهُ الْحَرْفِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُوَثِّرُ فِي الْأَسْمَاءِ فَيُخْرِجُهُ عَنْ أَصْلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 493-494.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 495-494.

(3) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت، 1/ 261.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 73.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1/ 74.

ومن العلل الأخرى: علة الحمل⁽¹⁾، وقد علّل بها إعراب الفعل المضارع؛ قال الإمام الشاطبي: "ولما كان المضارع شبيهاً باسم الفاعل من جهة اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف... ومن جهة المعنى؛ لأنّ كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال وبمعنى الاستقبال أعرب بالحمل عليه، كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع"⁽²⁾.
وقد أشاد الإمام بهذا التعليل؛ فقال: "وهذا الوجه أحسن ما سمعت في تعليل إعراب المضارع من شيوخنا، وما رأيته مما ذكره النحويون"⁽³⁾.

ومن علل الحمل: علة الحمل على المقابل أو النظير، وقد علّل بها الإمام الشاطبي بناء لام الأمر على الكسر؛ فقال: "بُنِيَتْ على الكسر حملاً على لام الجر؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء"⁽⁴⁾.
ومن العلل الأخرى: علة الفرق، وقد علّل بها الإمام الشاطبي بناء لام الجرّ على الكسر؛ فقال: "لام الجرّ بُنِيَتْ على الكسر فرقاً بينها وبين لام الابتداء..."⁽⁵⁾.

ومن علة الفرق، أيضاً، قوله: أَلْفَرْقَ بَيْنَ مَعْنَى أَدَاةٍ؛ نَحْوُ: يَا لَزِيدَ لِعَمْرُو، فَتَحَتْ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، وَكُسِرَتْ مَعَ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ فَرْقاً بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْكُسْرَةُ فِي ضَرَبْتِ، وَالْفَتْحَةُ فِي ضَرَبْتُ، وَالضَّمَّةُ فِي ضَرَبْتُ، وَجُعِلَتِ الضَّمَّةُ لِلْمَتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ، وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْأَسْمِ الرَّفْعُ،

(1) علة الحمل تتداخل كثيراً مع علة الشبه ؛ ففيها إلحاق شيء بشيء لوجود مسوغ.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 103 / 1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 103 / 1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 124 / 1.

(5) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 122 / 1.

والضمُّ نظيره، والكسرة للمؤنث؛ لأنَّ الكسرة من الياء، والياء مما تكون للمؤنث، فلم يبقَ للمخاطب إلاَّ الفتحة⁽¹⁾.

وعلة مناسبة النظر، وهي ظاهرة في قول الإمام الشاطبي: "مناسبة النظر؛ مثل: نحن؛ فإنَّها بُنِيَتْ على الضمِّ؛ لأنَّها تدل على الجميع، والواو تدل على الجميع؛ فكانت الضمَّة في نحن كالواو في الزيدون ويضربون..⁽²⁾"

وعلة الإتيان، وقد علَّل بها سبب بناء منذ على الضمِّ؛ إذ قال: بُنِيَتْ على الضمَّة للإتيان لضمَّة الميم⁽³⁾، ومثل ذلك قال في كيف وأين⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 123/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 123/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 123/1.

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 123/1. ولزيد من الأمثلة حول أنواع العلل المستخدمة في شرح الإمام الشاطبي، انظر: المرجع السابق: 1/ 8؛ 9؛ 27-28؛ 31؛ 46؛ 74-82؛ 85؛ 86-91؛ 94-99؛ 101؛ 109-113؛ 119-125؛ 126-128؛ 131؛ 135؛ 139؛ 167... 2/ 6؛ 12؛ 13؛ 15؛ 18؛ 20؛ 26؛ 30؛ 41؛ 59؛ 61؛ 66؛ 68؛ 74؛ 75؛ 77-78؛ 81؛ 90؛ 121؛ 139... 3/ 5-7؛ 9-14؛ 22-25؛ 38-40؛ 52-56؛ 65؛ 89-90؛ 97؛ 102؛ 105؛ 111؛ 120؛ 124؛ 140؛ 142؛ 161... 3/ 4؛ 5؛ 16؛ 31؛ 37؛ 39؛ 42؛ 69؛ 84؛ 87؛ 106؛ 124؛ 126؛ 129؛ 138؛ 154-155؛ 170-171؛ 191؛ 200... 3/ 5؛ 11؛ 17؛ 40-41؛ 44؛ 56؛ 62؛ 75؛ 90؛ 107-110؛ 112؛ 147؛ 150؛ 160-164؛ 186؛ 212... 6/ 1-2؛ 5؛ 11-12؛ 14؛ 20؛ 28؛ 30؛ 32؛ 36-42؛ 55؛ 89؛ 96-97...

ت- أسلوب السؤال والجواب:

لا تكاد تخلو مسألة من مسائل النحو في شرح الإمام الشاطبي وتحليله من استخدام أسلوب السؤال والجواب فيها، وهو أسلوب مهم يساعد في ترسيخ المسألة النحوية وما يرتبط بها في ذهن القارئ أو السامع⁽¹⁾، ويتجلى هذا الأسلوب بعرض مسائل النحو بطريقة تقوم على السؤال والجواب؛ إذ يجعل الإمام الشاطبي من نفسه سائلاً وجيباً. ومن أمثلة هذا الأسلوب:

- ما يرتبط بالكلم وأنواعه؛ إذ أشار الإمام الشاطبي إلى أنَّ الكلم ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف، والدليل في المسألة الإجماع⁽²⁾؛ ثم قال: "فإن قيل: أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة، وهو من الصُّدْرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماع دونهم؛ لأنَّه في الكوفيين نظيرُ سيبويه في البصريين، ألا ترى أنَّه يقول في كِلَا إنها ليست باسم ولا فعل ولا حرف؛ بل هي بين الأسماء والأفعال⁽³⁾؛ فهي عنده نوعٌ رابع؟" فالجواب: أنَّ قول الفراء في كِلَا هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسمٌ أو فعلٌ لما تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية

(1) فضَّلَ الباحث أن يتحدَّثَ عن أسلوب السؤال والجواب في نقطة مستقلة؛ لأهمية هذا الأسلوب في التحليل النحوي بصورة عامة، ولكثرة وروده في تحليلات الإمام الشاطبي النحوية بصورة خاصة، ولَمَّا كان من الممكن ضمُّ هذا الأسلوب كنوع من أنواع التعليل الجدلي؛ فإنَّ الباحث قد ذكر منه ثلاثة أمثلة في المتن وأحال الأمثلة الأخرى في إحدى الحواشي السفلية؛ فوجب التنويه.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 39/1.

(3) الراجح أنَّ كِلَا من الأسماء، وهي مفردة اللفظ مثناة المعنى؛ انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 161/1-167.

وأدلة الفعلية؛ فلم يحكم عليها بشيء لا أنه حَكَمَ عليها بأنها غير الثلاثة؛ فالوقف ليس بحكم...⁽¹⁾.

- ما يرتبط ببناء أين؛ قال: "فَأَمَّا أَيْنَ فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ؛ فَيَرِدُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ لِمَ بُنِيَ؟ لَأَنَّ أَصْلَهُ الْإِعْرَابُ، وَلَمْ يُبْنِ عَلَى حَرَكَةٍ وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السُّكُونُ؟ وَلَمْ اخْتَصْ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ؟ فَأَمَّا بِنَاؤُهُ فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَدَاةُ شَرْطٍ، وَأَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ، وَهُوَ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ مُبْنِيٌّ؛ لَشَبْهِ الْحَرْفِ الْمَعْنَوِيِّ؛ وَذَلِكَ تَضَمَّنَ مَعْنَى إِنَّ فِي الشَّرْطِ، وَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ فَلْتَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ لَوْ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ، وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْفَتْحَةِ فَلِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، أَوْ لِلِإِتْبَاعِ لِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ"⁽²⁾.

- ما يرتبط بعودة الضمير في الفعل يُقَدُّ، وهذا ظاهر في قوله: "وبقي من النظر في هذه المسألة النظر في قوله"⁽³⁾.

ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم يُقَدِّمَ.....

إلى ماذا يرجع الضمير في يُقَدِّمَ؟، وهو محتمل وجهين: أحدهما: أن يعود إلى الابتداء؛ أي: مالم يُقَدِّمَ الابتداء بالنكرة..والثاني: أن يعود إلى غير مذكور؛ لكنه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة؛ كأنه يقول: لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا أفاد الكلام بذلك"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 41-40/1.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 127-126/1.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 52؛ 35/2. و قول ابن مالك بالكامل:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم يُقَدِّمَ كَعِنْدَ زَيْدٍ لَمِيزَةً

(4) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 52/2.

وقد بيّن الفرق بين مدلول كل منهما؛ فقال: "والفرق بين الأول والثاني: أن الأول يعطي أن الفائدة تحصل من جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها مقام المعرفة.. فالفائدة منسوبة للنكرة لا لغيرها، وأما الثاني فلا تقتيد الإفادة بذلك؛ بل المعنى أن الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ؛ فالابتداء بالنكرة جائز، وبينهما فرق في الحكم؛ لأنه قد يكون الابتداء بالنكرة جائزاً لا لمسوغ فيها نفسها؛ بل لمسوغ يعطيه الخبر إذا قيّد بقتيد؛ لولم يقتيد به لم يحصل من الكلام فائدة⁽¹⁾، وقد نقل عن ابن الحاج قوله: "ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلا وهو جائز إذا كثرت قيود خبره... فإذا قيّدت الخبر تقييدات كثيرة⁽²⁾، وضيقّت عمومته، صار مفيداً؛ فجاز لذلك⁽³⁾."

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 52.

(2) نقل الإمام الشاطبي عن ابن الحاج قوله: "وتمثل ذلك أن سيبويه قد نصّ على امتناع: كان إنساناً حليماً؛ فلو قيّدت خبره، كما ذكرت، لساغ ذلك وجاز؛ فكنت تقول: كان إنساناً حليماً عند قتل أحبّ ولده إليه، ولذا فالإمام الشاطبي قد رجح أن يكون عود الضمير إلى الكلام المبتدأ فيه بالنكرة، وهو ظاهر قوله: "فمثل هذه الفائدة لم يعطها تقييد المبتدأ، ولا كانت من جهته، فلم يكن عود الضمير على الابتداء بصريح في إعطاء هذا المعنى؛ بخلاف ما إذا عاد على الكلام". انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 2/ 53.

(3) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 2/ 53. ولزيد من الأمثلة حول أسلوب السؤال والجواب، انظر: المرجع السابق، 1/ 4؛ 11؛ 18 - 20؛ 33 - 38؛ 61 - 63؛ 75.. 2/ 3 - 6؛ 14 - 16؛ 32؛ 80؛ 124؛ 159؛ 166 - 170؛ 170 - 171؛ 177؛ 184 - 185؛ 363 - 364؛ 425؛ 476؛ 517.. 3/ 20؛ 21 - 22؛ 51 - 54؛ 119؛ 122 - 123؛ 224؛ 232.. 4/ 39؛ 85؛ 86؛ 87؛ 102 - 103؛ 106؛ 108؛ 122؛ 123؛ 124؛ 129؛ 130 - 131؛ 132؛ 138؛ 141؛ 171.. 5/ 5؛ 10؛ 16؛ 40؛ 48 - 49؛ 89 - 90؛ 106؛ 172.. 6/ 35؛ 72 - 73؛ 90؛ 124؛ 140؛ 161 - 162؛ 186؛ 233 - 234؛ 242 - 246؛ 286؛ 287؛ 292 - 293؛ 302 - 303؛ 420 - 424؛ 435=

5- الاهتمام بسمّة التوسّع والاستطراد:

لقد أدّى ما ذكر سابقاً من نقاط مهمة ومكوّنات أساسية⁽¹⁾؛ كوّنّت منهج الإمام الشاطبي في التحليل النحوي إلى التوسع والاستطراد، إذ لم يقصد الإمام الشاطبي من وراء شرحه للألفية عامة، والتحليل النحوي فيه خاصة، قصد الاختصار؛ بل نهج أن يتوسّع فيهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "كان من الذي ينبغي أن أعرف أنا بما قصدته في هذا الشرح، وأبين مُرتكبي فيه، وما أودعته من منازع شيوخي-رضي الله عنهم- ونفعني وإياهم، وذلك آتي لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري عن شرح هذا النظم..⁽²⁾".

ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى هذا التوسع؛ ما بيّنه الإمام الشاطبي في قوله: "أنّ واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع؛ إذ كثيرٌ منه مبنّى على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ولا يسهّل عليه قصد الإفادة، وإلّا ما يليق بالمتعلّم جُمْل الزجّاجي وما أشبهه؛ مما يسهل تصوّره ويقرب متناوله. أمّا إذا كان

=473؛ 7/45؛ 56-57؛ 103؛ 127؛ 150-151؛ 198-199؛ 320؛ 326؛
334؛ 340؛ 401-402؛ 405؛ 414؛ 417-418؛ 8/15؛ 22؛ 58-59؛ 82؛
84؛ 91؛ 95؛ 103؛ 115؛ 165؛ 178؛ 188-189؛ 202-203؛ 357؛ 385؛
398؛ 405؛ 440-441؛ 9/5؛ 10-12؛ 50؛ 274؛ 276-277؛ 304-305؛
307؛ 395؛ 424؛ 436..

(1) أقصد: ما ذكر من اهتمامات الإمام الشاطبي في الجوانب المختلفة؛ كاهتمامه بالمعنى، واهتمامه بالجانب النحوي؛ إضافة إلى اهتمامه بالأساليب البارزة في التحليل النحوي؛ كأسلوب التفصيل وغيره..

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 9/485.

الطالبُ قد شدا في النحو بختَم كتابٍ يفتح له به اصطلاح العلم، وزاويل أبوابه، وتنبّه لجملة من مقاصده ومسائله؛ فهو المستفيد بنظم ابن مالك؛ لأنه يضمُّ له ما انتشر، ويجمع له ما تشتت عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها، ولا يُخاف انطماس فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لا فائدة بشرحه الاختصارُ المحضُ، والاقتصار على مجرد التمثيل وما يليه⁽¹⁾.

ومن الأسباب، ما يرتبط بمنع الإخلال بمقصد الشرح؛ وهو ما عبّر عنه الإمام الشاطبي بقوله: أنَّ فيه من القواعد الكلّية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه ولا يسعُ اختصاره؛ فلو قصد قاصداً اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفال لما تأكّد طلبه وبسطه منه⁽²⁾.

وإذا ظهرت بعض تلك الأسباب التي جعلت من التوسع والاستطراد في التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي نهجاً سار عليه في أكثر مواضع المؤلف، فما هو الاستطراد، وهل هناك من فرق بينه وبين التوسّع؟

عرّف علي أبو المكارم الاستطراد بأنه: "قطع للترابط الذهني، وإيقاف للبناء العقلي الأساسي؛ استجابة لمؤثرات طارئة ترك صداها المباشر في معالجة المؤلف لموضوعه؛ فتعدل به عن متابعة بنائه المفترض،

(1) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 485/9.

(2) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 486/9.

والدخول في موضوعات آخر يراها متصلة به، ولكنها لا تحتل التأجيل حتى يفرغ من بنائه الأساسي⁽¹⁾.

وقد ذهب الباحث إلى ما ذهبت إليه الدكتورة زهرة عبد الرحمن من أنّ الاستطراد إذا ارتبط بجوانب النص المراد تحليله؛ فهو التوسع، وهذا واضح من قولها: "وقد آثرنا أن ندعو الاستطراد المتعلق بجوانب النص توسعاً؛ لأنه يفيد فيه توضيحاً وشرحاً، وهو الغاية من التصنيف..."⁽²⁾.

(1) انظر: أبو المكارم؛ علي، تعليم النحو العربي: عرض وتحليل، دار الثقافة العامة، د.م، د.ط، 1993م، ص 292. والشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، الصفحتين: 108 – 109.

(2) انظر: الشيخ عبود، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، ص 109.

الخاتمة

وبعد؛ فقد حاول الباحث أن يدرس التحليل النحوي عند الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك الموسوم بـ: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية؛ إذ ناقش أهم مكونات هذا التحليل وأسس نظرياً وتطبيقياً من خلال ما قدّمه الإمام الشاطبي من تحليلات نحوية؛ وقد أفاد الباحث من بعض المراجع المهمة؛ لعلّ أبرزها: كتاب التحليل النحوي: أصوله وأدلته للدكتور فخر الدين قباوة، ودراستان للدكتورة زهرة الشيخ عبود؛ هما: النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، والتحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري، ودراسة للزايدي بودرامة هي: التحليل النحوي وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب، إضافة إلى مراجع أخرى ذكرت في جريدة المراجع؛ ولذا فإن بعض النقاط البارزة التي سنعرضها قد ألمح بها في دراسات سابقة كالتي ذكرت قبل قليل، وذكرها الباحث تأكيداً عليها، للأهمية؛ إضافة إلى نقاط أخرى تميّزت بها الدراسة بشكل منفرد، مع بعض النتائج والتوصيات.

أما أبرز النقاط المهمة في الدراسة؛ فهي:

- أن مصطلح التحليل قد تطوّرت دلالاته من الإطار الحسي، وهو فكّ العقدة إلى فكّ الكلّيات والمركّبات، وأصبح مدلوله لا يفهم إلاّ بعد تحديد ما يُضاف إليه، أو ما يوصف به.
- أن عملية التحليل النحوي بدت أكثر وضوحاً، وأشدّ نضوجاً بعد التعقيد، وما أتى به النحاة عامة، والإمام الشاطبي في تحليله النحوي خاصة؛ هو شاهد على ما أشير إليه من نضوج العملية

التحليلية بعد تقعيد النحو، أمّا ما سبق التقعيد فلا يعدّ تحليلًا نحويًا بل يمكن تسميته: آراء وأنظار لغويّة.

- أن مصطلح "التحليل النحوي" قد ظهر حديثاً عند عدد من الدارسين، والباحثين المحدثين في دراساتهم النحوية؛ ومن أبرزهم: عبد العليم إبراهيم في كتابه: "النحو الوظيفي"، وعبد الحميد مصطفى في دراسته: "التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري"، وفخر الدين قباوة في بعض دراساته؛ مثل: "التحليل النحوي: أصوله وأدلتّه"، و"جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدمى"، وزهرة الشيخ عبود في بعض دراساتها؛ مثل: "التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري"، والزايدي بودرامّة في دراسته: "التحليل النحوي وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب".

- أن للتحليل النحوي معايير اعتمد عليها الإمام الشاطبي؛ ليطبّقها على النصّ المراد تحليله؛ ليصل بعدها إلى تحليل نحويّ دقيق، ومن أهمّها: معرفة المعنى، ومعرفة النحو وقواعده، ومعرفة باقي علوم اللغة العربية، ومعرفة علوم القرآن، وغيرها من المعايير التي ذكرها الباحث في دراسته هذه.

- أن الإمام الشاطبي قد بيّن سبب كلام النحاة في معاني الألفاظ الواردة في تحليلاتهم؛ فقال: "كلامهم في معاني الألفاظ، في الغالب، إنّما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي، أو لأنّ كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين".

- أن الإمام الشاطبي قد اتّبع في تحليله النحوي منهجاً سديداً؛ برز بصورة جليّة في اهتمامه بالمعنى، وبالجانب النحوي، وباللهجات،

وبرز كذلك، في اهتمامه بأساليب مختلفة في التحليل النحوي؛
مثل: أسلوب التفصيل، وأسلوب التعليل، وأسلوب السؤال
والجواب.

وقد خلص الباحث إلى نقاط مهمة؛ أبرزها:

- أن المعنى عند الإمام الشاطبي كان مهماً لدرجة ارتباطه بصورة واضحة بالتحليل الإعرابي والصرفي؛ أضف إلى ذلك أن الإمام كان يُنَوِّع في عرضه للمعاني: من معاني معجمية إلى معاني دلالية، إضافة إلى أن عرضه لتلك المعاني كان يتم بطرائق مختلفة؛ فتارة يمهّد؛ فيذكرها قبل أن يدخل في تحليلاته؛ وتارة يذكرها بعد التحليلات؛ مراعيًا الأهمية في ذلك.
- أن الأدلة والقرائن؛ على الرغم من تداخل مفهومهما عند كثير من النحاة والدارسين قديماً وحديثاً؛ إلا أن مفهوم الدليل أشمل من مفهوم القرينة عند الإمام الشاطبي؛ ويظهر ذلك بصورة واضحة عندما تحدّث عن القرائن وقسّمها إلى لفظية ومعنوية في سياق حديثه عن الحذف، لكنّ القرينة قد تكون عنده دليلاً إذا كانت دالة على ما يلزم فيما يرتبط بالحذف وغيره، وقد تنحو الأدلة عنده منحى آخر فتلتقي وأصول النحو؛ كالسماع.
- على الرغم مما قدّمه الإمام الشاطبي من صور مختلفة للأدلة والقرائن في تحليله النحوي؛ إلا أنهما شكّلا عنده نهجاً مهماً سار عليه في تحليله النحوي فقوّاه بهما؛ إذ لم يكن يقدّم رأياً أو يؤخّره إلاّ والأدلة والقرائن تعضده.

- أن النصيب الأوفر من الاستشهاد عند الإمام الشاطبي، في تحليله النحوي، كان للقرآن الكريم وقراءاته؛ إضافة إلى أشعار العرب، أما الأمثال فقد كان لها النصيب قليل العدد، ولم يكن الاستشهاد بها كالاستشهاد بأشعار العرب، وأما الأحاديث النبوية؛ فقدّمت لتوضيح ما أثير من آراء أو أحكام حول القاعدة النحوية، إضافة إلى إبراز ما خرج عن القاعدة، وهذا يعني أن الاستشهاد بها لم يكن له دور كبير في إثبات القواعد النحوية أو ترسيخها.
- أن الإمام الشاطبي التزم بمبدأ الأمانة العلمية في التحليل النحوي؛ فلم ينسب إلى نفسه أي قول أو رأي أو تعريف ليس له؛ حتى وإن لم يعرف قائله أو لم يذكره لأي سبب آخر؛ ومن ذلك على سبيل المثال: ما قدّمه من تعريفات لمصطلح النحو؛ مثل تعريفه اصطلاحاً بأنه: "علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني"، وحتى لا يوهّم بأنّ هذا التعريف له؛ قال: "هذا حدّ بعض المتأخّرين" [المقاصد الشافية، 17/1 - 18].
- أن الإمام الشاطبي ابتعد عن التحيز العقيم في موافقته لبعض الآراء؛ وعلى الرغم من موافقته لابن مالك في كثير من آرائه، إلّا أنّ هذا لا يعني تحيّزه له؛ وقد أشار الإمام الشاطبي إلى ذلك؛ فقال: "وَمِلْتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدتُ إلى ذلك طريقاً؛ حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساعداً في المنقول ولا في المعقول بيّنتُ الحقّ في المسألة، ورددتُ عليه غير مُزْدِرِ به ولا مُتَّقِصٍ له؛ علماً بأنّ من كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلّا ما كان من كلام النبوة" [المقاصد الشافية، 9/486].

- أن الإمام الشاطبي قد سار على المنهج البصري في كثير من مواضع تحليله النحوي؛ ويؤيد ذلك ما قدّمه من أمثلة ونماذج وافق بها ابن مالك، وغيره من نخاة البصرة كسيبويه؛ إضافة إلى إشارة الإمام الشاطبي إلى: "الاحتجاج لمذهب المؤلف وترجيحه لما أمكن له وجهٌ ترجيح" [المقاصد الشافية، 487/9].

ويقترح الباحث في ختام دراسته هذه:

- أن تتجه أيدي الباحثين والدارسين إلى الموضوعات التي استقرّ ظهور مصطلحها حديثاً؛ مثل: التحليل النحوي؛ بشرط أن يكون أساس البحث، ومنطلقه هو كتب نحائنا المتقدمين.
- أن تتجه أنظار الباحثين إلى الدراسات النحوية التطبيقية؛ ولا بأس أن تشمل على وجهة مقارنة بين ما جاء به نحائنا المتقدمين وبين ما جاءت به نظريات علم اللغة الحديث؛ والمقصد في ذلك الدراسات التي تعالج موضوعات؛ مثل: التداولية، ونحو النص، وحتى التحليل النحوي؛ إذ يمكن دراسته عند أحد النخاة المتقدمين ومقارنة ذلك مع ما جاءت به اللسانيات المعاصرة في موضوع التحليل اللغوي؛ إذ سيتضح أن كثير مما تشتمل عليه مكنونات تلك النظريات موجود عند نحائنا المتقدمين في كتبهم النحوية المختلفة.

ويرى الباحث أن مسؤولية إنجاح ما أشار إليه من مقترحات تقع على كاهل المؤسسات التعليمية الحكومية والرسمية العليا؛ كمجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية في الجامعات المختلفة في الوطن العربي، وغيرها من المؤسسات المعنية بذلك.

وأخيراً؛ فإنّ الباحث لا يدّعي أنه قد استوعب موضوع التحليل النحوي؛ بكل سماته وملاحمه؛ بل يرى أنّ مثل هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسات ودراسات؛ أمّا الدراسة الحالية؛ فلا تتجاوز أن تكون قراءة حاول من خلالها الباحث أن يُبيّن بعض ملامح هذا التحليل عند واحد من أعلام النحو العربيّ هو الإمام الشاطبي؛ ولعلّها تكون باعثاً لقراءات أخرى تعيد لعلم النحو هيئته وقيّمته في نظر أهله وذويه؛ فتعقد ألفة بين ما ابتغاه نحائنا المتقدّمين، وما يجب أن يكون عليه خلفهم من تمثّل لمعطياتهم واعتزاز بجهودهم؛ فإنّ وفقّ فمن الله، وإن أخطأ أو جانب الصواب فمن نفسه ومن الشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

انتهى بحمد الله وفضله.

جريدة المراجع

1. إبراهيم؛ عبد العليم، النحو الوظيفي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1978م.
2. الأستراباذي؛ رضي الدين محمد، شرح كافية ابن الحاجب، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
3. الأفغاني؛ سعيد، في أصول النحو العربي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط2، 1957م.
4. الأندلسي؛ ابن حزم علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة، د.ط، 1978م.
5. الأنصاري؛ جمال الدين بن يوسف ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك؛ ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979.
6. الأنطاكي؛ محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، د.ت.
7. البجة؛ عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القُدامى والمحدثين، دار الفكر، عمّان، ط1، 1998م.
8. البخاري؛ محمد بن إسماعيل، الصحيح، دار الشعب، القاهرة، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق، 1959م.

9. البدارنة؛ حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه: "باب التوابع أنموذجاً" (رسالة ماجستير)، إشراف: د. محمد خلف الهزائمة، جامعة اليرموك، 2008م.
10. البغدادي؛ إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المصنفين، دار الفكر، بيروت، ط1، 1982 م.
11. البغدادي؛ عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.
12. بكر؛ محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984م.
13. بودرامة؛ الزايدي ، التحليل النحويّ وتوجيه الدلالة: قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب (رسالة ماجستير)، إشراف: أ.د بلقاسم ليبارير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر ، 2007م.
14. الثنّبكتي؛ أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.
15. التهانوي؛ محمد بن علي، كشف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، دن، د.م، ط1، 1996م.
16. الجابي؛ بسام عبد الوهاب ، معجم الأعلام (معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، الجفّان والجابي للطباعة والنشر، قبرص، ط1، 1987م.

17. الجاسم؛ محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، 2004م.
18. _____، تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري، وأبي حيّان، وابن هشام (رسالة دكتوراة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1999م.
19. الجرجاني؛ علي بن محمد، التعريفات، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985م.
20. ابن الجزري؛ محمد بن محمد، منجد المقرئين، نشره: حسام الدين القدسي، المطبعة الوطنية الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1931م.
21. أبو جعفر البلوي؛ أحمد بن علي، بُتّ أبي جعفر، تح: د. عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983م.
22. ابن جني؛ أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط ، د.ت.
23. _____، المحتسب في تبين شواذ القراءات، تح: علي النجدي ناصف؛ وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1966م.
24. الجوهري؛ إسماعيل بن حمّاد ، تاج اللغة و صحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984م.
25. حاجي خليفة؛ مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1982م.

26. ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط، 1966م.
27. _____، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، رَقَمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، د.ط، 1960م.
28. ابن حَجَر الكِنْدِي؛ امرؤ القيس، الديوان، شرح: محمد بن ابراهيم الحَضْرَمِي، تح: د. أنور أبو سويلم؛ و د. علي الهروط، دار عمّار، عمّان، ط1، 1991م.
29. الحجوي؛ محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط1، 1977م.
30. الحجوي؛ عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي، دار القلم، دمشق، ط3، 1987م.
31. حدّاد؛ حَنّا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، ط1، 1984م.
32. الحديثي؛ خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الطليعة، بيروت، د.ط، 1981م.
33. حسان؛ تمام، اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 2001م.
34. الحلواني؛ محمد خير، أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، 1983م.

35. الحموي: ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، 1979م.
36. ابن حنبل؛ أحمد بن محمد، المسند، المطبعة الميمنية، القاهرة، د.ط، 1896م.
37. ابن الخطيب؛ لسان الدين محمد بن عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، الشركة المصرية للطباعة والنشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973م.
38. _____، اللوحة البدرية في الدولة النصرية، تح: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، 1926 م.
39. الخطيب البغدادي؛ أحمد بن علي، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ط، 1931م.
40. الخطيب؛ محمد عجاج، السُّنة قبل التدوين، دن، القاهرة، ط1، 1963م.
41. أبو داود؛ سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1952م.
42. الدؤلي؛ أبو الأسود، الديوان، صنعة: أبو سعيد السكّري، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1974م.
43. الرمالي؛ ممدوح، العربية والوظائف النحوية: دراسة في اتساع النظام النحوي والأساليب، دار المعرفة الجامعية، دم، د.ط، 1996م.

44. رمضان؛ محيي الدين عبد الرحمن، دليل النحو، سلسلة الدفاتر العربية، د.م، ط1، 1996م.
45. الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبد الجليل شليبي، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 1988م.
46. الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.
47. الزركشي؛ محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، 1957م.
48. الزركلي؛ خير الدين ، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م.
49. سيويه؛ عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، د.ط، 1966م.
50. السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
51. _____، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.
52. الشاطبي؛ إبراهيم بن موسى، الإفادات والإنشادات، تح: د.محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م.
53. _____، الاعتصام، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1996م.

54. _____ ، الفتاوى، تحقيق وجمع: د.محمد أبو الأجفان، مطبعة الكواكب، تونس، ط2، 1985م.
55. _____ ، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تح: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1، 2007 م.
56. _____ ، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، تقديم: بكر بن عبد الله، دار ابن عفان، الحُبَر- العقربية (المملكة العربية السعودية)، ط1، 1997م.
57. الشاعر؛ حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، د.م، ط1، 1980م.
58. الشرتوني؛ رشيد، مبادئ العربية، دار المشرق، بيروت، ج 3، ط9، 1987م / ج 4، ط17، 1989م.
59. الشيخ عبّود؛ زهرة عبد الرحمن، التحليل النحوي للآيات الكريمة حتى نهاية القرن الثاني الهجري (رسالة دكتوراة)، إشراف: د. مصطفى جطل ، جامعة حلب، 2007م.
60. _____ ، النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام (رسالة ماجستير)، إشراف: د.فخر الدين قباوة، جامعة حلب، 1999م.
61. ضيف؛ شوقي، تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت.

62. عاشور؛ مجدي محمد، الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 2002م.
63. عبد التواب؛ رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.
64. ابن عتبة؛ علقمة، الديوان، شرح: الأعلام الشنتمري، تح: لطفي الصقال؛ ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 1969م.
65. العبسي؛ عنتر بن شداد، الديوان، شرح: الأعلام الشنتمري، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، د.ط، 1970م.
66. عبد اللطيف؛ محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط1، 1984م.
67. أبو عبيد؛ القاسم بن سلام، الأمثال، تح: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط، 1980م.
68. _____، غريب الحديث، صححه: محمد عظيم الدين، دائرة المعارف الهندية، حيدر آباد، د.ط، 1964م.
69. العبيدي؛ حمادي، الشاطبي ومقاصد الشريعة، نشر: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1992م.
70. ابن عطية؛ جرير، الديوان، تح: د. نعمان محمد، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1969م.

71. عميرة؛ إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، عمّان، ط2، 2003م.
72. عمر؛ أحمد مختار، أبحاث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.
73. عيد؛ محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، د.م، د.ط، 1976م.
74. ابن فارس؛ أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991م.
75. الفاسي؛ محمد بن الطيّب، فيض شرح الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط2، 2002م.
76. الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد، العين، ترتيب ومراجعة: د. داود سلّوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2004م.
77. الفيروز أبادي؛ أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، د.ت، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1983م.
78. قباوة؛ فخر الدين، التحليل النحوي: أصوله وأدلتها، مكتبة لبنان - ناشرون؛ بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان؛ القاهرة، ط1، 2002م.
79. _____، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدمى، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1، 2007م.
80. _____، المورد النحوي الكبير، دار طلاس، دمشق، ط4، 1987م.

81. القطان؛ مناع، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف، الرياض، ط3، 2000م.
82. القيسي؛ نوري حمودي، شعراء أمويون، المجمع العلمي العراقي، بغداد، د.ط، 1982م.
83. القوزي؛ عوض حمد، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1983م.
84. كحالة؛ عمر رضا، معجم المؤلفين (تراجم مصنفّي الكتب العربية)، مكتبة المثنى؛ ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
85. _____، معجم القبائل العربية القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1985م.
86. الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1982م.
87. اللبدي؛ محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة؛ بيروت، ودار الفرقان؛ عمّان، ط2، 1986م.
88. ابن ماجه؛ محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، 1954م.
89. المبارك؛ مازن، النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م.

90. المبرّد؛ محمد بن يزيد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
91. المجاري؛ محمد، برنامج المجاري، تح: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.
92. محمود؛ زكي نجيب، موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق، القاهرة، ط4، 1993م.
93. مخلوف؛ محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003 م / المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، 1930م.
94. مراد؛ يحيى، معجم تراجم أعلام الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
95. المرادي؛ الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، 1973م.
96. المراغي؛ عبد الله مصطفى، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، د.ط، د.ت.
97. المرعشلي؛ نديم، الصحاح في اللغة و العلوم، دار الحضارة، بيروت، ط1، 1975م.
98. مصطفى؛ إبراهيم ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول - تركيا ، ط2 ، د.ت.
99. المقرئ؛ أحمد بن محمد التلمساني ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968 م.

100. أبو المكارم؛ علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، د.ط، 1973م.
101. _____، تعليم النحو العربي: عرض وتحليل، دار الثقافة العامة، د.م، د.ط، 1993م.
102. الملمخ؛ حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمّان، ط1، 2000م.
103. ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق)، د.ت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، 1900م.
104. الميداني؛ أحمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تح: د. قصي الحسين، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2003م.
105. ابن ميادة؛ شعره، جمع وتحقيق: أ.د حنا جميل حدّاد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1982م.
106. النائلة؛ عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1976م.
107. نواصرة؛ راضي، القراءات القرآنية وموقف النحو والاستشراق منها، مؤسسة حمادة، إربد، د.ط، 2003م.
108. ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط، د.ت.

